مقدمة
إلى
الاشتراكية

مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة

كتبه

جلال أحمد أمين

دكتور فى الاقتصاد من جامعة لندن

ومدرس الاقتصاد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة القاهرة الحديثة

١٩٦٦

مقدمة
إلى
الاشتراكية

مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة

كتبه

جلال أحمد أمين

دكتور فى الاقتصاد من جامعة لندن

ومدرس الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة القاهرة الحديثة

١٩٦٦

مطبعة مخيمر ت ٩٠١١٩٣

تقديم

١ — الغرض من هذا الكتاب:

إن إضافة كتاب جديد فى الاشتراكية إلى المكتبة العربية يحتاج إلى تبرير . فالمكتبة العربية غنية بكتب فى تاريخ الفكر الاشتراكى والنظم الاشتراكية ، المؤلفة والمترجمة ، كما شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة عشرات الكتب الجامعية وغير الجامعية عن « الاشتراكية العربية » أو « التطبيق العربى للاشتراكية » .

وكان إدخال « الاشتراكية العربية » كأحد المقررات فى الدراسة الجامعية فى العام الماضى دافعاً جديداً إلى إضافات جديدة إلى هذه المؤلفات . فتضخم عدد الطلبة فى جامعاتنا ووجود نظام الانتساب ، بالإضافة إلى عجز مكتباتنا الجامعية الضيقة عن أن تتسع ولو لعدد معقول منهم ، يضع الأساتذة الجامعيين تحت ضغط مستمر من الطلبة من أجل مدهم بكتاب يكون ملخصاً للمحاضرات . والأستاذ الجامعى يقع من جراء هذا تحت إرهابين : إرهاب مصدره حاجة الطلبة الذين يعمل لهم أولا وأخيراً ، ومن ثم فلا يمكن تجاهل مطلب يجد له فى كثير من الأحيان ، وإن لم يكن دوما ، ما يبرره . وإرهاب ضميره العلمى الذى يدعوه إلى الصبر الطويل على البحث ، وقراءة لا تنتهى ، ومراجعة المؤلفات الأصلية ورفض الاعتماد على مصادر ناقلة أو شارحة للأصل .

والحل الذى يجب أن يختاره الأستاذ الجامعى فى النهاية يتوقف على طبيعة الموضوع الذى يحاضر فيه ، ومدى توفر الكتب التى يعتقد بملاءمتها للطلبة ، وعلى تقديره لمقدار ما لديه من جديد يضيفه إلى ما كتب .

أما تبرير كتابة هذا الكتاب وطبعه ، فهو أنه يحتوى ، فى الجزء الخاص بالتجربة العربية ، على بعض الآراء التى قد تختلف فى بعض الجوانب عما عرض فيها من آراء . وأنه يعطى بعض المفكرين الاشتراكيين اهتماماً أكبر مما حظوا به فى معظم الكتب العربية المتداولة عن الاشتراكية ، على اعتبار أنهم يستحقون بالفعل درجة أكبر من الاهتمام وأنه يؤكد على علاقة الفكر بظروف العصر .

ولكننا نعتقد أنه لو توفر العدد الكافى من الكتب الأجنبية الأساسية فى الاشتراكية لفقد الجزء الأكبر من هذا الكتاب مبرر كتابته وطبعه .

كما نعتقد أن الحل الأمثل للمشكلة المتقدمة فى موضوع الاشتراكية هو أن يعكف أستاذ جامعى أو مجموعة من الأساتذة على إعداد كتاب بالعربية يضم ترجمات لما يعتبر النصوص الأساسية فى الاشتراكية ، كأن يضم أجزاء من كتاب توماس مور Utopia ، ومن مجلد أوين A New View of Society ، ومن « الأعمال المختارة » لسان سيمون ، والبيان الشيوعى كله لماركس وانجلز ، وجزءاً من كتاب إنجلز عن لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية ، ومجموعة من المقالات الفابية . ولا بأس من إضافة جزء من كتاب ثروة الأمم لآدم سميث باعتباره رائد مذهب الحرية الاقتصادية . . . وهكذا .

ويكفى بالنسبة للتجربة العربية أن تضاف إلى هذا المجلد بعض أبواب ميثاق العمل الوطنى المتعلقة بالاشتراكية .

إن مجلداً كهذا يغنى الطالب بلا شك عن أحسن الكتب العربية فى الاشتراكية ، وتصبح مهمة المحاضرات بعد هذا قاصرة على شرح هذه النصوص والتعليق عليها وإضافة الآراء الشخصية لأساتذة الجامعات .

فإن قام الأستاذ الجامعى بنشر شيء بعد هذا فيكفيه أن ينشر مالا يزيد على حجم مقال صغير يضمنه آراءه الخاصة .

هذا الكتاب إذا الذى أقدمه لطلبتى الآن هو بديل قاصر كل القصور عن ذلك المجلد الذى تكلمت عنه .

٣ — المراجع :

وإلى أن يقدر لمثل هذا المجلد الظهور فلا مفر للطالب الجاد من الرجوع إلى المصادر الأساسية للفكر الاشتراكى . ومراجع الاشتراكية هى بطبيعة الحال أكثر من أن تحصى . نشير هنا إلى بعض المتعلق منها بالأصول العامة للاشتراكية وتطور الفكر الاشتراكى ، بالإضافة إلى المراجع التى ستذكر فى هوامش الكتاب ، ومرجئين المراجع الخاصة بالتجربة العربية إلى مقدمة القسم الثانى من الكتاب .

(ا) مراجع عامة عن الفكرة الاشتراكية :

(1) A. O. Pigou : Socialism Versus Capitalism
London, 1958.

(2) O. Lange & F. M. Taylor : Economic Theory of Socialism .
London, 1956.

(3) F A. Hayek : The Road to Serfdom,
London, 1965

ويلاحظ أن الأول يعرض المذهبين الرأسمالى والاشتراكى دون الجزم بتفضيل أحدهما عن الآخر ، والثانى يدافع عن الاشتراكية والثالث يهاجمها .

(ب) في تاريخ الفكر الاشتراكي :

١ — د. ج. ه. كول : تاريخ الفكر الاشتراكي (ترجمة عبد الكريم أحمد) سلسلة من الفكر السياسي والاشتراكي — القاهرة ١٩٦٤

(2) A. Gray : The Socialist Tradition
London, 1948

(ج) في الاشتراكية الماركسية :

— يمكن للطالب معرفة الأفكار الأساسية في الاشتراكية الماركسية من قراءة :

(1 K Marx & F. Engels : Selected Works
(2 Volumes) Moscow, 1952

— والكتابان الآتيان يلخصان الماركسية تلخيصاً جيداً ، من وجهة نظر مؤيدة :

(1) P Sweezy : Theory of Capitalist Development
London, 1949

٢ — پول سويزى : الاشتراكية — ترجمة عبد الكريم أحمد
سلسلة من الفكر السياسي والاشتراكي — القاهرة ١٩٦٤

— والكتب الآتية تعرض الانتقادات الأساسية الموجهة للفكر الماركسي

١ — في الفلسفة والتاريخ :

(1) H B. Acton : The Illusion of the Epoch.
Lonqon, 1962

(2) K. Popper : The Open Society and its Enemies
(second volume)
London, 1957

٢ — فى الاقتصاد :

(1) E. Bohm - Bawerk, Karl Marx and the Close of His System, Sweezy's edition.

(2) J. Robinson : Essay on Marxian Economics London, 1957

(د) فى الفكر الاشتراكى بعد ماركس :

(1) G. B. Shaw. & Others : Fabian Essays. London, 1920

٢ — مرجريت كول: قصة الاشتراكية الفابية، ترجمة عبد الكريم أحمد سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى — القاهرة ١٩٦٤

(3) E. Bernstein : Evolutionary Socialism. New York, 1961

٣ — مشكلة تعريف الاشتراكية :

كان من الممكن أن نتجنب معالجة مشكلة التعريف فى هذه المرحلة من مراحل دراستنا ، كما يفضل الكثير من الكتاب . وتجنب محاولة اختيار تعريف للاشتراكية يصدر فى العادة عن الاعتبار الآتى : وهو أن كلمة الاشتراكية استعملت ولا تزال تستعمل على يد مختلف المفكرين والأحزاب والدول بمعانى مختلفة ، ولا يبدو سبب واضح لتفضيل أحد هذه المعانى على غيرها . واختيار تعريف واحد أيا كان لا بد أن يظهر للبعض أوسع مما ينبغى وللآخرين أضيق مما يجب . ولكننا من ناحيتنا نرى أن من المفيد البدء بتقديم تعريف للاشتراكية ، إذ أن هذا التعريف هو بمثابة تعريف بموضوع الكتاب وهو ضرورى . وكل من يؤرخ للفكر الاشتراكى لا بد أن يكون اختياره للمفكرين الذين يتناولهم بالبحث صادراً عن معيار يميز به الاشتراكى عن غير الاشتراكى

فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يبدأ بذكر هذا المعيار حتى يتمكن القارىء من التحقق من سلامة الاختيار ؟

أما القول بتعدد المعانى والتعريفات ... ر لعدم التقدم بتعريف على الإطلاق فيرد عليه بأن هذا التعدد لا بد أن يكون مصدره اختلاف المنهج الذى يتبع فى اختيار تعريف الاشتراكية ، وإذا أمكن أن نتفق على منهج واحد فماذا يمنع من الاتفاق على تعريف ؟

ونقطة البداية هو أن نميز، ونحن بصدد تعريف الاشتراكية، بين الاشتراكية كفكرة والاشتراكية كنظام . فالأولى تشير إلى مجرد تصور دار بخلد مجموعة من المفكرين، والثانية تشير إلى تحقق مجموعة من الإجراءات فى الواقع .

فكيف نصل إلى تعريف الفكرة الاشتراكية وتعريف النظام الاشتراكى ؟ المنهج الأمثل فى نظرنا للحصول إلى تعريف الفكرة الاشتراكية هو أن نبدأ بحصر كافة الأفكار والآراء التى اتفق أغلب الرأى على وصفها بالاشتراكية ، نبحث عن العنصر أو العناصر المشتركة فى كافة هذه الأفكار . فيكون هذا العنصر أو العناصر المشتركة هو تعريف الفكرة الاشتراكية .

فإذا قمنا بهذا الاستقراء لوجدنا أنه برغم الاختلافات الكثيرة ، العميقة والسطحية ، بين دعاة الاشتراكية فإن هناك عنصراً مشتركا بين أفكارهم جميعاً هو الأخذ بفكرة معينة فى العدالة الاجتماعية مدارها أن يكون المعيار الأساسى لتوزيع ما ينتجه المجتمع هو ماساهم به كل فرد من عمل .

سنجد أن الاشتراكيين اختلفوا على معنى « العمل » الذى يتخذ أساساً للتوزيع ، وعلى مدى اتساع « المجتمع » الذى يتخذ كوحدة يطبق فيها هذا النظام ، وعلى الوسائل الواجب اتباعها من أجل تحويل نظام التوزيع غير

الاشتراكى الى نظام اشتراكى (عن طريق الثورة مثلا أم البرلمان) ، وعلى طول الفترة الزمنية التى يجب أن يستغرقها هذا التحول ، (هل يتم التحول طفرة أم تدريجيا) ، وعلى ما إذا كان هذا المعيار ، وهو العمل ، يجب أن يطبق تطبيقا شاملا أم يسمح بالخروج عليه فى بعض الأحوال ، وعلى ما إذا كان هذا المعيار سيلحقه التغيير فى مرحلة تالية يطبق فيها معيار آخر أكثر « عدالة» كالتوزيع حسب الحاجة . ومع كل هذا فيمكننا أن نعتبر أن الدعوة إلى اتخاذ التفاوت فى العمل كمعيار للتفاوت فى الدخول ، هو العنصر المشترك فى كافة الأفكار التى توصف عادة بالاشتراكية .

هذا ويمكننا أن نضيف عنصراً آخر يشترك فيه مفكرو الاشتراكية وهو الدعوة إلى نوع أو آخر من الملكية الجماعية . مع ملاحظة أن هذا العنصر الأخير كان دائما لدى المفكرين الاشتراكيين وسيلة لتحقيق هدف أساسى هو أن يصبح العمل هو معيار التوزيع .

ومن ثم فنحن نرى أن يبقى لفكرة التوزيع حسب العمل مكان الصدارة فى تعريف الفكرة الاشتراكية ،وأن الاقتصار فى تعريفها على الملكية الجماعية يبرز الوسيلة دون الغاية .

* * *

على أن الأمر ينعكس بمجرد أن نحاول تعريف النظام الاشتراكى . فبينما تحتل عدالة التوزيع مركز الصدارة فى تعريف الفكرة الاشتراكية وتحتل الملكية الجماعية مركزا ثانويا بالنسبة لها ، تحتل الملكية العامة مركز الصدارة فى تعريف النظام الاشتراكى وتتحول عدالة التوزيع إلى هدف نهائى تعلن الدول الاشتراكية عزمها على الوصول إليه .

فإذا نحن اتبعنا نفس المنهج وهو محاولة استخلاص العنصر المشترك فى كافة النظم المطبقة بالفعل والتى اصطلح على تسميتها بالاشتراكية لوجدنا أن أبرز العناصر المشتركة هو تطبيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى درجة تحقق سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، مع اقتران هذه الملكية العامة بنظام التخطيط ، بحيث لا يصبح الانتاج والتوزيع نتيجة للتفاعل التلقائى الحر بين الإرادات الفردية بل نتيجة لنشاط سلطة مركزية تحدد الأهداف النهائية للإنتاج والتوزيع فى المجتمع ككل ، وتوجه نشاط الأفراد نحو هذه الأهداف .

أما توزيع الإنتاج توزيعاً عادلا فإن النظم الاشتراكية تتمسك به كهدف نهائى تسعى إلى تطبيقه دون أن تحققه كاملا . إنه فى بعض دول أوروبا الشرقية مثلا ، لا زال الدخل الناتج من حقوق الملكية الزراعية يكوّن جزءاً كبيراً من الدخل القومى . كما أن بعض دول أوربا الغربية قد سارت شوطاً بعيداً فى إعادة توزيع الدخل لصالح العمل عن طريق نظام الضرائب والنفقات العامة . ومع هذا فالمجموعة الأولى تسمى عادة دولا اشتراكية بسبب أخذها بنظام الملكية العامة والتخطيط والتزامها بفكرة التوزيع حسب العمل كهدف نهائى نسعى إليه ، والمجموعة الثانية تدرج عادة فى عداد الدول الرأسمالية بسبب أخذها بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحفظها تجاه التخطيط الشامل للاقتصاد واحترامها لحقوق الملكية الخاصة كمصدر للدخل .

* * *

إن هذا التفاوت فى احتلال مركز الصدارة فى تعريف الفكرة الاشتراكية وتعريف النظام الاشتراكى ، يبرره أنه طالما بقيت الاشتراكية فكرة فإن

الغاية ، وهي عدالة التوزيع ، لا بد أن تحتل مركز الصدارة ، أما في التطبيق فإن نقطة البداية هي تطبيق الوسيلة ، وهي الملكية العامة ، وتظل عدالة التوزيع هدفاً يقترب منه على أمل أن يتم في النهاية تحقيقه كاملا .

يمكننا إذن أن نخلص مما قلناه حتى الآن في تعريف الاشتراكية بما يأتي : الفكرة الاشتراكية تقوم أساساً على فكرة في العدالة الاجتماعية أساسها أن يصبح العمل هو معيار توزيع الدخل ، وتدعو من أجل تحقيق هذا الهدف إلى الأخذ بنوع أو آخر من الملكية الجماعية .

والنظام الاشتراكي يقوم أساساً على تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج تضمن سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومي ، وعلى الأخذ بنظام التخطيط ، والالتزام بتحقيق عدالة توزيع الدخل كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه ، وتختلف الدول الإشتراكية في مدى اقترابها منه .

بقي أن نلاحظ على هذين التعريفين أن كلا منهما تشوبه درجة كبيرة من الغموض . فما المقصود « بالتوزيع حسب العمل » ، هل المقصود أن يتناسب التوزيع مع المشقة التي يتضمنها العمل أم مع ما يعود منه من منفعة ؟ وإلى أي درجة يجب أن يكون معيار التوزيع هو العمل ؟ هل يجب أن يكون العمل هو المعيار الوحيد أم يكفي أن يكون هو المعيار الأساسي ؟ وما معنى أن يكون هو المعيار « الأساسي » ؟ وما هي تلك الدرجة التي يجب أن تبلغها الملكية العامة لكي تتحق « السيطرة » على الانتاج القومي ؟ وما هي الدرجة المطلوبة من « التخطيط » لكي يستحق النظام وصف « الاشتراكي » ؟ . . الخ

على أن الغموض والنقص هما من طبيعة أي تعريف مختصر ، ولو حاولنا أن يتضمن التعريف الاجابة على هذه الأسئلة جميعاً ، بفرض إمكان ذلك

لسقط من عداد الاشتراكيين مفكرون لاشك فى اتفاقنا على استحقاقهم لهذا الوصف .

وإنما مجال الإجابة على هذه الأسئلة هو دراسة تاريخ الفكر الاشتراكى بحيث ندرس كل مفكر على حدة .

٤ — ضرورة الدراسة التاريخية للاشتراكية :

إن دراسة الاشتراكية ، شأنها شأن دراسة كثير من الأفكار والمذاهب الاجتماعية ، لا يمكن أن تستغنى عن دراسة تاريخية لتطور الفكرة الاشتراكية وتتبع تطبيقاتها المختلفة فى الأزمنة المختلفة . ويمكننا أن نتبين ضرورة هذه الدراسة التاريخية من الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأول : هو مارأيناه بالفعل، من أنه على الرغم من اتفاق المفكرين الاشتراكيين على فكرة أساسية واحدة فإنهم يختلفون أشد الاختلاف على قضايا أساسية ذكرنا بعضها . والواقع أن مناقشة هذه القضايا التى يثور عليها الخلاف أهم بالنسبة لنا اليوم من دراسة القضية المتفق عليها ، إذ أن تلك القضايا التى اختلف فى حلها مفكرو الاشتراكية السابقون هى نفس القضايا التى يحتدم عليها الخلاف اليوم . فنحن قد نتفق على أن العمل أجدر بأن يكون معيار توزيع الدخل من حقوق الملكية والارث ، ولكننا مع ذلك قد نختلف أشد الاختلاف حول طريقة تحقيق هذا الهدف ، هل هى التطور التدريجى أم التغيير الثورى ؟ هل هى التأميم أم الملكيات التعاونية ؟ هل توجب اعتبارات التنمية أو زيادة الانتاج القومى الخروج على هذا المبدأ ، وإلى أى حد ؟ هل يوجب هذا المبدأ التضحية ببعض الحريات السياسية ، وإلى أى حد ؟ . . . الخ

ودراسة المفكرين الاشتراكيين ، كل على حدة ، وكل فى ضوء ظروف العصر الذى عاش فيه مع مناقشة حجج كل منهم ، من شأنها أن تساعدنا على تلمس الحل الصحيح والمناسب لظروف عصرنا ومجتمعنا نحن .

والاعتبار الثانى : هو أنه ليس أكثر تحريرا للفكر من الدراسة التاريخية . ونقصد بتحرير الفكر عدم التمسك الجامد بنظرية معينة أو التعصب الأعمى ضد نظرية معينة ، كما نقصد به فتح باب الإبتكار .

فالدراسة التاريخية تبين لنا علاقة كل مفكر وكل نظام بظروف العصر الذى نشأت الفكرة أو نشأ النظام فيه ، وتبين لنا أن تغير ظروف العصر وحاجاته يؤثر تأثيرا عميقا على تغير الفكر والنظم . وإدراك وجود علاقة وثيقة بين المفكر وعصره يحررنا من ناحية من تقديس مفكر معين واعتبار أفكاره صالحة لكل عصر وكل مجتمع ، ومن الظن بأن مفكرا معينا يمكن أن يلمس الحقيقة كلها من كافة جوانبها ، ما دام كل مفكر محكوما بنوع المشاكل التى واجهها عصره ومجتمعه ويندر أن يعالج مشاكل لم يثرها هذا العصر أو المجتمع . ومن ناحية أخرى فان الدراسة التاريخية تجعلنا أكثر عطفا وأقل تحاملا على مفكرين لم تكن ظروف عصرهم أو مجتمعهم لتسمح لهم أن يواجهوا مشاكل فكرية معينة أو أن يتجنبوا الوقوع فى أخطاء بعينها .

كل هذا من شأنه أن يفتح أمامنا الباب واسعاً للإبتكار ، إذ لن يدفعنا تمسك جامد بافكار كاتب معين إلى فقد الثقة بأنفسنا أو يعمى بصرنا عن متطلبات مجتمعنا ، ولن يجعلنا تعصب أعمى ضد مفكر معين أو نظام معين نمتنع عن الاستفادة من بعض أفكاره أو أجزائه كما استفدنا من غيره ، والخروج بشىء جديد من كليهما .

والاعتبار الثالث : هو أن الدراسة التاريخية تعلمنا أن الابتكار نسبي ، وأنه ليس من مفكر عظيم ، أيا كانت درجة ابتكاره ، لم يستفد ممن سبقه ، وهذا من شأنه أن يعلمنا أنه فى محاولتنا ابتكار النظرية والنظام المناسبين لنا فى في مرحلة نمونا الحالية لن يشين ابتكارنا أو ينقص من قيمته الاستفادة ما وسعنا الاستفادة من أفكار ونظم من سبقونا ، وأن قيمة الفكرة أو النظام ليست فى قيامها من العدم وإنما فى مدى ملاءمتها لظروف الزمن والمجتمع التى نشأت الفكرة أو النظام لمواجهتها .

٥ — خطة البحث :

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين كبيرين :

يتناول الأول تطور الفكر الاشتراكى ، محاولين بقدر الامكان أن نبين إلى أى مدى كان كل مفكر من المفكرين الاشتراكيين يعكس العصر الذى عاش فيه .

ويتناول القسم الثانى دراسة النظام الاشتراكى مع اعطاء عناية خاصة لعلاقة قيام هذا النظام بمشكلة التخلف الاقتصادى ، وكذلك مع العناية عناية خاصة بتطبيق النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة .

القسم الأول

تطور الفكر الاشتراكى

الفصل الأول

بداية الفكر الاشتراكى

١ — جمهورية أفلاطون

يرسم أفلاطون فى كتابه الجمهورية (حوالى ٣٨٠ ق . م) صورة لمجتمع اعتقد أفلاطون أنه هو المجتمع المثالى ، ويحتوى على مجموعة من الخصائص دفعت بعض مؤرخى الاشتراكية إلى اعتبار كتاب الجمهورية أول حلقة فى سلسلة الفكر الاشتراكى[1] وإن كان بعض الكتاب قد وجد فى هذا الكتاب صورة لمجتمع فاشى ، وهاجم كل محاولة لتصوير نظام أفلاطون على أنه نظام إنسانى أو تقدمى[2] .

يقوم مجتمع أفلاطون « المثالى » على انقسام الشعب إلى طبقتين أساسيتين : طبقة المحكومين وطبقة الحراس أو الأوصياء Guardians وأفلاطون يولى هذه الطبقة الأخيرة الجزء الأكبر من اهتمامه ، فعليها يتوقف مصير المجتمع كله . هذه الطبقة التى تتولى حكم المجتمع والدفاع عنه ، لا يتم اختيارها بطريق ديمقراطى . فالديمقراطية لا تحظى من أفلاطون إلا بالاحتقار ، إذ هى لا تؤدى إلا إلى الفوضى والشقاق ، وهى تحاول تحقيق مساواة وهمية بين من هم بطبيعتهم غير متساوين . وإنما تظهر صلاحية بعض الأفراد لتولى

---

(١) أنظر مثلا :

— Gray, A. : The Socialist Tradition, London, 1948.

(٢) أنظر :

— Popper, K. : The Open Society and its Enemies, Vol. I : The Spell of Plato, London, 1957.

هذه السلطة من استعدادهم الطبيعى وبإخضاعهم لنظام حديدى فى التربية يبينه أفلاطون تفصيلا . فإذ تابع هؤلاء المحظوظون نظام أفلاطون فى التربية حتى يبلغوا سن الثلاثين تم تصنيفهم إلى فئتين : فئة الحكام وهم حكام فلاسفة ، وفئة المحاربين ويقومون بمهمة الدفاع .

على أن أهم مايعنينا فى جمهورية أفلاطون هو أن هؤلاء الحراس بفئتيهم ، يخضعون بعد اختيارهم ، لنظام معين من أهم خصائصه جماعية الملكية . فبين هؤلاء الحراس لا مكان للملكية الخاصة لا بالنسبة للأموال المادية ولا بالنسبة للنساء أو العائلة . ويؤسس أفلاطون رفضه للملكية الخاصة على عتبارين : أولها أن الملكية الخاصة وما تعنيه من تنمية روح الأنانية والجشع لابد أن تؤدى إلى النزاع والشقاق المستمر بين الحراس ، إذ ليس أكثر مدعاة إلى خلق النزاع من حرص الفرد على ملكه ورغبته فى زيادته ، والثانى أن السماح للحراس بتكوين ثروة وتملكها لا بد أن يدفعهم فى النهاية إلى استغلال المحكومين والاستبداد بهم .

والواضح أن ما دعا بعض الكتاب إلى ضم أفلاطون إلى صفوف الاشتراكيين هو دعوته إلى الملكية الجماعية ، فضلا عن أن بعض الاشتراكيين الأوائل ممن حاولوا تخيل مجتمعات مثالية ، وفى مقدمتهم توماس مور ، قد استمدوا الوحى من جمهورية أفلاطون وعبروا عن إعجابهم بشيوعية ملكيتها . ومع هذا فإن عدداً من الملاحظات الهامة على شيوعية أفلاطون لابد أن تستوقف النظر وتثير الشك فى إمكان ضمه إلى صفوف الاشتراكيين :

فأولا : نلاحظ أن الشيوعية عنده محدودة النطاق ، بمعنى أنها مقصورة

على طبقة الحراس بفئتيها ولا تشمل الشعب بأكمله . صحيح أن أفلاطون يقطع بتفضيل الملكية الجماعية على الملكية الخاصة ، مما دعا بعض مفسريه إلى القول بأنه كان يدعو إلى الملكية الجماعية بالنسبة للشعب بأسره . ولكن الواقع أن اهتمام أفلاطون كان منصباً فى الأساس على ضمان صلاح طبقة الحراس مفترضاً أنه متى ضمنا هذا ضمنا أيضاً مصلحة الشعب بأكمله . يؤيد هذا التفسير قول أفلاطون أن الحراس إن لم يأخذوا بالشيوعية فإنهم سيفقدون مايؤهلهم للحكم ويتحولون من أوصياء إلى مزارعين أو تجار [١] ، كما يؤيده أن أرسطو نفسه قد فهم دعوة أفلاطون إلى الشيوعية على أنها قاصرة على طبقة الحراس وحدها [٢] .

وثانياً : نلاحظ أن شيوعية أفلاطون إنما هى فى الواقع « شيوعية الفقر لا الغنى » ، بالمعنى الذى نفهم به اليوم الغنى والفقر لا كما كان يعرفهما أفلاطون . فأفلاطون يدعو إلى اقتصار ثروة الحراس على ما يكفى لسد حاجاتهم الأساسية ، فالحياة المترفة فى نظره مفسدة . والغنى فى نظر أفلاطون ليس هو من كثرت ثروته بل هو من قلت حاجاته ، والفقير ليس هو من قلت ثروته بل هو من زادت حاجاته عما يملك [٣] .

وأخيراً : وأهم من كل ذلك ، فإن الدافع إلى الملكية الجماعية لدى أفلاطون يختلف اختلافا جذريا عن الدافع إليها لدى الاشتراكيين .

أن نقطة البداية التى يصدر عنها الاشتراكيون هو أن الناس فى الأساس

---

(1) Plato : The Republic, Penguin edition, 1955, p. 163

(2) Gray, op. cit., p. 20

(3) Bonar, J. : Philosophy and Economics, London, 1927, p. 14

متساوون . وهم يدعون إلى القضاء على الملكية الخاصة لأنها فى نظرهم سبب مصطنع ولا مبرر له للتمييز بين الناس . أما عند أفلاطون فنقطة البداية هى نقيض ذلك تماما ، إنه يصدر عن افتراض تميز طبيعى بين الناس . إن كل فرد يولد وله معدنه ، فهناك من معدنه ذهب أو فضة ومنهم من معدنه الحديد . ومن ثم فالملكية الجماعية لدى أفلاطون ليس هدفها تحقيق المساواة . إذ لا نفع من المساواة بين غير المتساوين ، وإنما هدفها كفاءة النظام وقوة الدولة . وإذا كان من شأن الملكية الجماعية تخفيف آلام المحكومين فإن هذا الهدف ثانوى وعرضى بالنسبة لأفلاطون [1] . إن الألم فى نظر أفلاطون ليس شراً ، وإنما الشر هو الخطيئة ، والخطيئة هى ما يضر بصالح الدولة أو يضعف النظام أو يهدد وحدته واستقراره [2] .

ويرتبط بفكرة اللامساواة عند أفلاطون احتقاره للعمل اليدوى ، وهو فى هذا يعبر عن الاتجاه العام للفلاسفة اليونانيين فى تمجيد العمل العقلى ، وبخاصة عمل الفلاسفة ، واحتقار العمل الجسمانى الذى كان فى المجتمع اليونانى من نصيب الرقيق .

* * *

إن الغرض من عرض آراء أفلاطون فى دراستنا لتطور الفكر الاشتراكى ، هو إذاً غرض سلبى ، أى بيان أنه لا ينتمى فى الحقيقة إلى مفكرى الاشتراكية . ويتضح من دراسته فائدة التمييز بين العنصر الجوهرى

(1) Bonar, op. cit., p. 64.

(2) Popper, op. cit., p. 106

فى تعريف الفكرة الاشتراكية والعنصر الثانوى ، أى بين الدعوة إلى عدالة التوزيع وتمجيد العمل ، وبين الدعوة إلى تحقيق الملكية الجماعية .

٢ — من أفلاطون إلى توماس مور

إذا كنا قد رأينا أن من الصعب اعتبار جمهورية أفلاطون بداية للفكر الاشتراكى فإنه يكون علينا الانتظار تسعة عشر قرناً حتى نصل إلى ما نعتبره البداية الحقيقية للفكرة الاشتراكية وهو كتاب توماس مور Utopia .

هذه القفزة الطويلة من أوائل القرن الرابع قبل الميلاد إلى أوائل القرن السادس عشر ، عبر بقية عمر الحضارة اليونانية وكل الحضارة الرومانية وكل العصور الوسطى تحتاج إلى وقفة قصيرة على الأقل للتيقن من أن هذه الحقبة الطويلة لم تحتو على ما يمكن اعتباره بداية للفكر الاشتراكى .

إننا باتخاذ هذه القفزة نضرب الصفح أولا عن أرسطو . فأرسطو يرفض حجج أستاذه أفلاطون فى الدعوة إلى الملكية الجماعية إذ هو يرى من ناحية أن احتمال النزاع والشقاق بين الأفراد أكبر فى حالة اشتراكهم فى الملكية منه فى حالة اختصاص كل منهم بماله، إذ أن من الطبيعى أن يتفاوت الأفراد فيما يبذلونه من جهد ومن ثم فإنه لا بد لمن بذل جهداً أكبر أن يكره أن يتساوى مع من بذل جهداً أقل . كذلك فإن أرسطو يستعمل فى الدفاع عن الملكية الخاصة ، الحجة التى ما زالت نستعمل حتى اليوم ، وهى أن الحافز على زيادة الإنتاج لا بد أن يكون أكبر فى ظلها .

ويقول أرسطو أن الأضرار التى قد تنشأ من إساءة استعمال الفرد لأمواله الخاصة لا ترجع فى الواقع إلى نظام الملكية الخاصة نفسه بل إلى الطبيعة

البشرية . ويخلص أرسطو إلى تأييد الملكية الخاصة ولكنه يعطى أيضاً الجماعة حق المشاركة فى استعمالها . وأرسطو يؤيد نظام الرق ويدافع عنه على أساس أن من الناس من هم بطبيعتهم أرقاء ، والرقيق فى نظره لا يعدوا أن يكونوا « أدوات حية » [1].

أما الرومان فنحن نعرف أن تراثهم الأساسى للفكر الإنسانى هو فى ميدان القانون . ومبادىء القانون الرومانى تقوم على احترام شبه مطلق لحق الملكية الفردية وحرية التعاقد تأسيساً على مبدأ سلطان الإرادة . ومن ثم فإن مبادىء القانون الرومانى إنما صارت فيما بعد أساساً للنظم القانونية القائمة على احترام الملكية الفردية ، كما أثرت بطريق غير مباشر على دعاة الحرية الاقتصادية منذ منتصف القرن الثامن عشر .

كما أننا نعرف أن الألف سنة التى تعرف بالعصور الوسطى أو المظلمة تميزت حياتها الفكرية ، إن كان ثمة حياة ، بسيادة الكنيسة وسيطرة الدين على خيال الناس وحياتهم اليومية على السواء . ولا شك أن من تعاليم الدين المسيحى ما يمكن أن يفسر تفسيراً فى صالح النزعة الاشتراكية ، كاعتبار المسيحيين جميعاً إخوة وأبناء لأب واحد هو المسيح ، بما يتضمن ذلك من معنى المساواة ، وكقول الانجيل « أسهل أن يمر جمل من ثقب إبرة من أن يدخل غنى الجنة » . على أن الدين المسيحى كان يمكن أن يستخدم أيضاً لصالح دعوة مضادة للاشتراكية إذا استخدم للتقليل من شأن الحياة الحاضرة ، بخيرها وشرها ، والتأكيد على اعتبارها مجرد معبر إلى حياة أخرى أفضل متى اقترن .

---

(1) Schumpeter, J.: History of Economic Analysis, London, 1955, pp. 59-60 & Gray, A.: The Development of Economic Doctrine, London, 1957, pp. 22-5

هذا بتثبيط همم الناس عن تغيير ما يروه من مساوىء . والواقع أن رجلا مثل سانت توماس الأكوينى، وهو القمة الفكرية للحقبة الأخيرة من العصور الوسطى، أيد نظام الرق بحجة لا تختلف عن هذه الحجة الأخيرة . فللعبودية بلا شك مساوئها ولكن أليس من الممكن أن يدخل الرقيق الجنة على قدم المساواة مع مالكه؟ وسانت توماس يصل فى الملكية الفردية إلى رأى مشابه لرأى أرسطو، أى إقرار حق الملكية الفردية مع إقرار حق الغير فى استعمالها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وإن كان لا يبنى تأييده للملكية الفردية على حجج قائمة على « قانون طبيعى » كما فعل أرسطو، بل يكتفى بأن يقرر أنه وإن كان مصدر حق الملكية الفردية مجرد قانون وضعى فإنه ليس فى القانون الطبيعى ما يتعارض معه . صحيح أن سانت توماس يحض الناس على التصدق على الفقراء، بل ويذهب إلى حد إباحة السرقة لشدة الحاجة، ومع هذا فهو يقرر صراحة أن الإحسان أو الصدقة يجب ألا يصلا إلى حد المساس بالمركز الاجتماعى للمتصدق[1] .

٣ — توماس مور

علينا إذاً لكى نعثر على بداية للفكر الاشتراكى أن ننتظر حتى سنة ١٥١٦ وهو تاريخ نشر كتاب Utopia لتوماس مور[2] . وقد كتبه مور فى صورة

(١) المرجع السابق، ص ٤٠ — ٥٠ .

(٢) إن حياة توماس مور لا تقل روعة عن أفكاره وهو فى حياته وشخصيته كثيراً ما يقارن بسقراط ويصفه Gray بأنه « واحد من أنبل الناس وأكثرهم شجاعة » . عاش فى عصر هنرى الثامن الذى كان رغم أخلاقه الماكيافيلية، قد دفعه حبه للثقافة الجديدة إلى مصادقة توماس مور . وحينما عبر أحد أقرباء مور عن غبطته بهذه الصداقة كان رد مور « إن الملك حقا يخصنى بمودة لا يخص بمثلها غيرى ولكن الأمر لا يدعو إلى الاغتباط، فلو كان رأسى يجلب له قلعة فى فرنسا لقطعها » وقد ظن هنرى أن صداقته لمور ستضمن له مسايرته فى تحقيق =

حوار دار بينه هو وصديق له وبين بحار برتغالى وينقسم إلى قسمين ، يعرض الأول ما يراه مور من مفاسد فى المجتمع الانجليزى ، وفى الثانى يترك الصديقان البحار البرتغالى يصف لهم نظام المجتمع فى جزيرة مر بها اسمها Utopia . هذا الاسم الذى اختاره مور للجزيرة معناه باليونانية « لا وجود لها nowhere » وقد اختير عن عمد ، فصورة يوتوبيا صورة مجتمع مثالى ستطاع أن يتخلص من نقائص البشر وأن يكتشف أفضل نظم الحياة . وقد بدأ مور بهذا تقليدا تبعه فيه عـدد من المفـكرين ، وهو تقليد أساسه الهرب من مما يراه المفكر من نقائص اجتماعية عن طريق رسم صورة لمجتمع مثالى تختفى فيه كل هذه النقائص . ومن ثم فقد استعيرت كلمة يوتوبيا لوصف هذا التقليد بأجمعه .

= أغراضه فعهد إليه بمنصب من أرفع مناصب الدولة ، ولـكن مور استقال من منصبه احتجاجا على طلاق الملـكة بغير موافقة البابا وهو ما ترتب عليه فصل هنرى لـلكنيسة الإنجليزية عن روما . وخرج مور من الحـكم فقيراً كما دخله . وقد أثار هنا حقد الملك عليه ، وقدم مور للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى ، وشهد شاهد ضد مور قائلا أنه قال لمور فى سجنه « أن سلطان البرلمان ليس بغير حدود ، فالبرلمان لا يستطيع مثلا أن يجرد الله من ألوهيته بقانون » ، فرد مور « كما أن البرلمان لا يستطيع أن يجعل من الملك الرأس العليا لـلكنيسة » ، فقطع رأسه وعلق على جسر لندن سنة ١٥٣٥ . وبعد أربعمائة سنة نصب البابا توماس مور قديساً .

١ دائرة المعارف البريطانية ، وأنظر أيضاً فى حياة مور :

Bronowski, J. and Mazlish, B : The Western Intellectual Tradition, London, 1960, pp. 44-61.

والمقدمة التى كتبها J. Warrington لـكتاب Utopia ، طبعة Everyman's

وقد أثارت حياة مور خيال بعض الأدباء إلى تصويرها فى مسرحية ، انظر :

Bolt, R., A Man for All Seasons, 1960 (Penguin Plays, 1963).

ولـكن لعل أهم مرجع فى حياة مور هو :

Chambers R. W. : Thomas More, London, 1935

وأعيد طبعه فى : Peregrine Books, London , 1963

يبدأ مور القسم الأول من كتابه بإرجاع كثير من الرذائل الاجتماعية فى المجتمع الانجليزى إلى الفقر ، ومن ثم فهو يهاجم تقرير عقوبة الإعدام للسرقة ، فما من سرقة يمكن أن ترتكب تستحق قسوة الاعدام ويقول « إننا نصنع اللصوص ثم نعاقبهم »(1) . هذه الفكرة البسيطة التى قد تبدو لنا الآن ساذجة أو بديهية كانت فى الواقع فى عصر مور فكرة تقدمية بل وثورية ، فالاعتراف بأثر البيئة الاجتماعية على الاخلاق والمطالبة بتعديل فلسفة القانون لتتمشى مع هذه الفكرة لم يقدر لها السيادة قبل مضى ثلاثة قرون على كتاب مور .

ثم يهاجم مور من يسميهم الناس نبلاء أو سادة وهم فى الحقيقة يتعيشون من عمل الآخرين . ويهاجم بشدة حركة تجميع أو تسوير الاراضى Enclosure التى كانت الشغل الشاغل الناس فى عصره والتى ترتب عليها إحلال الرعى على نطاق واسع محل الزراعة ، وتشريد عدد كبير من المزارعين الفقراء . ويعلق مور على انتشار هذه الحركة بقوله « إن الأغنام الوديعة صارت تلتهم الآدميين »(2) .

---

(1) Utopia, Everyman's revised edition; 1951, p. 29.

(٢) عرفت انجلترا حركتين كبيرتين لتسوير وتجميع الأراضى ، عاصرت الأولى حياة مور وعاصرت الثانية للثورة الصناعية . أما الأولى فقد كان الدافع إليها اتساع سوق الصادرات الانجليزية من الصوف الأمر الذى دعا ملاك الأراضى الكبار إلى زيادة حيازاتهم على حساب المزارعين الصغار وتضمن ذلك تسوير جزء كبير من الحقول المسماة بالحقول المفتوحة Open Fields والتى كان للجميع حق رعى حيواناتهم فيها وجمع الوقود منها . وعبارة مور « التهام الأغنام للآدميين » تشير إلى إحلال الرعى محل الزراعة على حساب المزارعين الفقراء . وقد وصفها أحد المؤرخين بأنها كانت من أكثر القضايا ، إن لم تكن أكثرها ، نصيبا فى اهتمام الناس فى المدة التى امتدت على الأقل بين ١٤٨٧ (حين صدر أول قانون بشأنها) حتى منتصف القرن السادس عشر . انظر .

=

على أن أهم ما يعنينا فى كتاب Utopia هو دفاعه عن الملكية الجماعية فى القسم الثانى والحجج التى يقدمها لتأييدها . ففى هذه الجزيرة لا وجود للملكية الخاصة ، إذ أن هذا النظام يهدد العدالة والسعادة على السواء . فهو يهدد العدالة لأنه فى ظلها « يختص أسوأ الناس بأفضل الأشياء » ، ويهدد السعادة لأنه فى ظلها يحرم أغلب الناس من الحصول على ما يسد حاجاتهم الضرورية .

ثم إن القضاء على الملكية الخاصة من شأنه أن يدفع الجميع إلى العمل ، بدلا من أن يحرم المجتمع من نتاج عمل طائفة كبيرة تعيش عالة على الباقين ، وتوافر الجميع على العمل من شأنه أن يتيح فرصة كبيرة لتمتع الجميع بالفراغ ، فلا يحتاج الفرد إلى أن يعمل أكثر من ست ساعات فى اليوم . ثم إن إنتاج المجتمع سيوزع أولا على أشد الناس حاجة ثم يعرض ما تبقى من هذا ليحصل كل فرد على ما يريد .

صحيح أن مجتمع يوتوبيا يحتوى على رقيق ، ولكننا يجب أن نلاحظ فارقا جوهريا بين رقيق مور ورقيق أفلاطون . فرقيق أفلاطون هم أرقاء بالطبيعة ، أما عند مور فالرق مصير قاصر على طائفتين :

الأولى : طائفة المجرمين الذين يعتبر استرقاقهم عقوبة أقل قسوة وأكبر نفعا للمجتمع من إعدامهم .

والطائفة الثانية : تضم فقراء من مجتمعات أخرى فضلوا الرق فى جزيرة يوتوبيا على حرية بلادهم الأصلية .

= S. T. Bindoff : Tudor England , (The Pelican History of England) London, 1961 , p. 22

كذلك فإننا نلاحظ فارقا جوهرياً آخر بين جمهورية أفلاطون ومجتمع توماس مور المثالى وهو أن الملكية الجماعية عند أفلاطون لم يكن هدفها ، كما رأينا ، تحقيق المساواة أو تخفيف آلام المعدمين ، بينما نجد أن هذا بالضبط هو هدف الملكية الجماعية عند مور :

إذن فتعبير مور عن إعجابه بدعوة أفلاطون إلى الملكية الجماعية يجب ألا يحجب عن نظرنا هذا الاختلاف الأساسى بينهما والذى يفوق فى الأهمية فى الحقيقة ، ما بينهما من شبه .

* * *

إن كلا من الشبه و لاختلاف فى هـذا الصدد بين جمهورية أفلاطون ومجتمع مور ، يعكس فى الواقع بعض اتجاهات العصر الذى كان مور يكتب فى ظله . فصدور كتاب مور يقترن ببداية عصر النهضة فى انجلترا . وقد كانت أحد معالم هـذا العصر الرئيسية استيحاء مفكرى اليونان وبعث الثقافة اليونانية . ومن ناحية أخرى فإن من معالمه الرئيسية أيضا التعبير عن الثقة بالإنسان ، واحترام طموحه إلى التقـدم ، وتمجيد نزعاته ، وتحريره من التخاذل أمام قدره ، هذه الروح الجديدة التى تعرف باسم Humanism والتى كان مور بلا شك من قادتها ، نجد أمثلة عديدة لها فى كتاب Utopia ، من ذلك تعاطفه مع المستضعفين ، وتطلعه إلى إصلاح حالهم بتغيير نظام المجتمع ورفضه اعتبار الرذيلة أو الإجرام قدراً لا منه .

على أننا من ناحيه أخرى نجد فى كتاب مور عناصر دعوة كانت سابقة لعصرها بعدة قرون . فكما أن مور كان فى حياته يحاول الوقوف ضد إرادة الملك ، فى عصر ينادى بأمير لا تقف عقبة أمام إرادته أو تحول

عدم شرعية الوسائل دون غاياته[1] ، فإن فكرة اليوتوبيا كانت تعبر عن مصلحة الفقراء في عصر لم يكن يسمع إلا صيحات التجار ورنين الذهب والفضة .

لقد كان مور يكتب في أوائل عصر عرف بعصر التجاريين ، وبعد سنوات قليلة من الكشوف الجغرافية وبداية عصر استعمار أوربا لأمريكا وأفريقيا والهند ، وبداية تدفق المعادن النفيسة على أوربا ، وما اقترن بهذا من ارتفاع في الأسعار وازدهار التجارة وتضخم أرباح التجار . وقد كانت حركة تجميع وتسوير الأراضي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر استجابة طبيعية لهذه التطورات .

إذاً بينما كان مور يستدر العطف على مشردي حركة تسوير الأراضي ويحبذ الملكية الجماعية والمساواة ، ويستهجن الجري وراء زيادة الثروة ، ويعبر عن احتقاره لجمع الذهب والفضة ، كانت أوربا كلها قد بدأت تتكلم لغة مناقضة تماماً للغته ، فهي تتغنى بمزايا التجارة ، وتقيس عظمة الدول بما لديها من ذهب وفضة ، وتعتبر الثراء دليل رضا الرب ، وتنادي الملك القوي بتوحيد دولته وتقوية جيوشه وتوسيع مستعمراته ، وتحبذ انخفاض الأجور لما يترتب على ذلك من زيادة المدخرات وتراكم رأس المال اللازم للتوسع التجاري .

لا عجب إذن أن دعوة مور قد مضت دون أثر يذكر في تغيير النظام الاجتماعي ، وكان عليها أن تنتظر أكثر من ثلاثة قرون قبل أن تنجح في أن يكون لها مثل هذا الأثر . وعلى كل حال فقد كان يجب أن يحمل الدعوة مفكرون جدد يتكلمون لغة أخرى .

---

(١) نحن نشير بالطبع إلى كتاب « الأمير » لمكيافيللي الذي كان قد صدر قبل كتاب مور بثلاث سنوات (١٥١٣) .

الفصل الثانى

الفكر الإشتراكى فى عصر الثورة الصناعية

١ — بين مور والثورة الصناعية

لكى نصل إلى المرحلة الثانية من مراحل تطور الفكر الإشتراكى علينا أن نقفز مرة أخرى عبر ثلاثة قرون من عمر الفكر الأوربى ، وهى المدة التى تفصل كتاب مور ، وبين المفكرين الاشتراكيين الذين ترجع كتاباتهم أساسا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر . هؤلاء الاشتراكيون يطلق على بعضهم أحيانا إسم الاشتراكيين الخياليين ، أو الطوباويين ، ونفضل نحن أن نصفهم باسم العصر الذى ينتسبون إليه وهو عصر الثورة الصناعية فى انجلترا وفرنسا . فهم من ناحية ليسوا وحدهم فى تاريخ الفكر الإشتراكى فى الاتصاف بالخيالية ، فتوماس مور مثلا لا يقل عنهم فى ذلك . ومن ناحية أخرى فإن ضم مور إليهم كواحد من الاشتراكيين الخياليين من شأنه أن يتجاهل مجموعة من الفوارق الهامة بينه وبينهم ، ترجع إلى حد كبير إلى انفصاله عنهم بثلاثة قرون . وإنما أهم ما يميز هؤلاء الاشتراكيين الذين نتناولهم بالدراسة فى هذا الفصل هو تلك العناصر من فكرهم التى تعد انعكاسا لهذا التغيير الإجتماعى والإقتصادى الكبير الذى عاصرته كتاباتهم ، والذى يعرف باسم الثورة الصناعية .

ولكن لكى نطمئن إلى اتخاذ هذه القفزة علينا أن نلقى نظرة سريعة إلى نوع الفكر السائد فى أوربا فى هذه الفترة الفاصلة بين المرحلتين .

لقد ألمعنا فى ختام الفصل السابق إلى أن كتاب مور كان فى جانبه الاشتراكى بمثابة نغمة شاذة فى فكر عصره ، أو بعبارة أخرى ، كان فى هذا الجانب منه يعبر عن مصالح طبقة لم يكن لها دور كبير فى تشكيل الطابع العام لأفكار ذلك العصر .

هذا العصر الذى ظهر كتاب مور فى أوائله ، والذى عرف فى تاريخ السياسة الاقتصادية خاصة ، بالعصر التجارى ، امتد بعد كتاب مور بنحو قرنين ونصف أى إلى منتصف القرن الثامن عشر ، ولا نكاد نجد دولة فى أوربا الغربية فى هذه الفترة لم تخضع لسلطانه .

كان الفكر التجارى يقوم على نظرة أساسية هى اعتبار قوة الدولة رهنا بما لديها من ثروة ، وعلى قياس هذه الثروة ، لا بقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات ، كما اتجه الفكر الاقتصادى اللاحق ، بل بمقدار ما لدى الدولة من معدن نفيس . وقد ذهب المفكرون التجاريون إلى أن الدولة إذا كانت غنية بمناجم الذهب والفضة فقد ضمنت الثروة ، ومن ثم القوة ، أما إن افتقرت إليها فإن على الدولة أن تتخذ من السياسات الاقتصادية مايضمن لها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس .

من هنا خرج أصحاب السياسة التجارية بالدعوة التى سادت هذا العصر بأكله ، فى الفكر والسياسة العملية على السواء ، وهى الدعوة إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية .

كانت دعوة التجاريين إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تستهدف هدفاً أساسياً وهو تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ، أى تجاوز قيمة الصادرات لقيمة الواردات ، إذ أن هذا يضمن ورود المعدن النفيس من الخارج

إلى الدولة بما يعادل قيمة هذا الفائض . من أجل تحقيق هذا الهدف دعا الكتاب التجاريون إلى تدخل الدولة بمنح إعانات للصادرات وفرض حماية جمركية على الواردات ، وتدخلها لزيادة الانتاج ، خاصة من تلك السلع التى تدخل فى التجارة الخارجية ، سواء تلك التى تجد فرصة للتصدير أو تحل محل الواردات . كما دعوا إلى تدخلها بمنح بعض الشركات التجارية حق احتكار بعض فروع التجارة ، أو احتكار التجارة فى مناطق معينة ، وإلى تدخل الدولة لتشجيع زيادة السكان من أجل توفير الجيش القوى اللازم لضم المستعمرات وحمايتها ومن أجل توفير القوى العاملة اللازمة لزيادة الانتاج ، وإلى تدخل الدولة بتوحيد السوق الداخلية . . . الخ .

وقد وجدت هذه الدعوة أذناً صاغية فى حكومات أوربا الغربية ولكنها لم تجد ممثلا لها أقوى من كولبير وزير المالية فى عهد لويس الرابع عشر ، حتى إنه كثيرا ما توصف سياسة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لهذا العصر باسم الكولبرتية Colbertism . وقد بلغ تدخل الحكومة الفرنسية فى الاقتصاد فى عهد كولبير إلى حد قيام الدولة بإنشاء بعض الصناعات بأموالها ، وفرض مواصفات للانتاج ومعاقبة الخارجين عليها ، فضلا عن اتباعها للسياسة التجارية التقليدية بزيادة الضرائب زيادة كبيرة ، وتشجيع زيادة السكان ، وفرض حماية جمركية على الواردات ومنح إعانة للتصدير ، والقضاء على كثير من العقبات فى وجه التجارة الداخلية كشق الطرق والقنوات وإلغاء كثير من الرسوم المفروضة على تنقل السلع داخل فرنسا ، وتوحيد كثير من المقاييس والأوزان والعملات التى كانت التجارة الفرنسية تعانى من تعددها . . الخ[1]

---

(١) لا يمكن أن تعطى هذه النبذة الموجزة صورة صادقة عاماً للفكر التجارى بما فيه =

ليس من الصعب أن نرى فى كل هذه الإجراءات التى دعا إليها الاقتصاديون منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، إجراءات تستهدف فى النهاية مصلحة طبقة معينة هى طبقة الرأسمالية التجارية، أى تلك التى تستمد ثروتها أساساً من التجارة. كذلك ليس من الصعب أن نجد تفسيراً لانتشار الأخذ بهذه الدعوة وتطبيقها من جانب الدولة، فى عصر ودول كانت التجارة الخارجية هى المصدر الأساسى لتزايد ثرواتها.

على أن النمو التدريجى للصناعة خلال هذا العصر، إلى أن بلغ أقصى درجات سرعته فى عهد الثورة الصناعية، كان من شأنه أن يحل محل التجارة مصدراً جديداً من مصادر الإضافة إلى الثروة، ومن ثم أن يحل بالتدريج محل التجار طبقة جديدة، هى الرأسمالية الصناعية، التى تستمد ثروتها أساساً من الإنتاج الصناعى. هذه الطبقة الجديدة كان من الطبيعى أن تضيق بتدخل من الدولة يستهدف فى الأساس مصلحة التجار. بل على العكس تماماً من ذلك فإن الرأسمالية الصناعية تحتاج إلى سياسة تضمن تحقيق عدد من الحريات الإقتصادية الأساسية كتحرير العامل من سلطان الاقطاعى، وتحرير الصانع الحرفى من قيود نظام الطوائف، وتحرير أرباب الصناعة من تدخل الدولة فى كل صغيرة وكبيرة فى توجيه الإنتاج. والرأسمالية الصناعية فى أكثر الدول

= من اختلافات بين كتابه وما خضع له من تطور مع مرور الزمن. ولا يمكن تقدير حسناته ونقائصه إلا بالرجوع إلى المرجع الأساسى عن الفكر التجارى وهو:

Heckscher : Mercantilism, 2 vols. (Macmillan, 1955)

أنظر أيضا فى الهجوم الكلاسيكى على التجاريين:

— A. Smith : The Wealth of Natians, Book, 4

وفى الدفاع عنهم:

— Keynes' General Theory, Chap. 23

تقدماً فى الصناعة ، وهى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر : انجلترا وفرنسا ، تجد نفعها أيضاً فى حرية التجارة الخارجية ، فهى من ناحية تضيق بقيود تفرض على صادراتها من جانب الدول الأخرى، وهى من ناحية أخرى لا تخشى منافسة الدول الأخرى لإنتاجها الصناعى ومن ثم لا تحتاج إلى فرض قيود على الواردات الأجنبية .

إن نغمة جديدة كان يجب إذاً أن تسمع فى فرنسا وانجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، تؤكد على الحرية الاقتصادية بدلا من تدخل الدولة . وهذه النغمة كان يجب أن يعلو رنينها ويزداد أصحابها عمقاً وأصالة بقيام الثورة الصناعية ، أولا فى انجلترا منذ نحو ١٧٦٠ ، ثم فى فرنسا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٢ — الثورة الصناعية

لن نحاول هنا تكرار ما هو معلوم لدينا جميعاً عما حدث فى انجلترا إبان الثورة الصناعية . ويكفى أن نذكر القارىء بأنه خلال عصر الثورة الصناعية التى امتدت فى انجلترا بالتقريب بين ١٧٦٠ و ١٨٣٠ ، تغير وجه الجزيرة البريطانية وأعماقها ، وزادت ثروة انجلترا أضعافا مضاعفة ، وتضاعفت رءوس الأموال والمدخرات ، واستغلت مواد أولية لم تكن تستغل من قبل ، وقام نظام المصنع الآلى الكبير كأساس للانتاج الصناعى ، وتحولت البلاد الصغيرة إلى مدن ضخمة ، وأدخل أول خط حديدى فى العالم ، وزاد الانتاج الزراعى بسرعة كبيرة ، وزاد السكان زيادة غير معهودة ، وتغيرت عقلية الناس فأصبح التجديد شعار العصر ، وطرح الناس القديم فى مختلف نواحى الحياة[1] .

(١) قبل ١٧٦٠ لم يكن مدد حقوق الاختراع المسجلة يجاوز إلا نادراً ١٢ اختراعاً

هذا وقد عاصرت حركة انتشار الصناعة الآلية فى بريطانيا حركة أخرى فى الزراعة امتدت بين حوالى ١٧٦٠ و ١٨٥٠ نحو تجميع أو تسوير الأراضى The Enclosure Movement تعتبر امتدادا لنفس الحركة التى رأيناها فى عصر توماس مور .

ذلك أن نظام الحقول المفتوحة أو الشائعة لم يكن من الممكن أن يستمر فى ظل التطورات الاقتصادية الجديدة . فبازدياد السكان وبالتالى ازدياد الطلب على المواد الغذائية ، وبازدياد التصنيع وبالتالى زيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة للصناعة كالصوف ، وبظهور اكتشافات جديدة فى طرق الاستغلال الزراعى ، زادت فرص الربح أمام ملاك الأراضى الكبار ومن ثم زادت حاجتهم إلى إلغاء حقوق الغير على أراضيهم حتى يتمكنوا من تطبيق هذه الاكتشافات واستثمار رءوس أموال كبيرة فيها . ومن ثم قامت حركة التسوير هذه ، التى عنت فى الواقع إقامة الملاك لأسوار حول أراضيهم ومنع غيرهم من استعمال هذه الأراضى ، واستيلاء الملاك الكبار على عدد كبير من الحيازات الصغيرة وضمها فى حيازات متسعة .

أدت هذه الحركة إلى شقاء عدد كبير من المزارعين الذين كانوا يعتمدون على استعمال هذه الحقوق العامة فى كسب العيش ، أو الذين فقدوا أراضيهم الصغيرة تحت ضغط الملاك الكبار ومن ثم اضطروا إلى هجرة الزراعة والإضافة إلى جيش المتبطلين من الصناع الذين نافستهم الآلة فى حرفتهم ، والذين أضير فقراؤهم أيضا من حركة تجميع وتسوير الأرض، حيث كان فقراء

أو اكتشافا فى العام . ارتفع هذا العدد إلى ٣١ سنة ١٧٦٦ وإلى ٨٥ سنة ١٧٩٢ وإلى ١٠٧ سنة ١٨٠٢ وإلى ١٨٠ سنة ١٨٢٤ فى السنة التالية إلى ٢٥٠ . أنظر :
T. S. Ashton, The Industrial Revolution, London. 1958, p. 90

الصناع فى القرى يعتمدون إلى جانب حرفتهم على ممارسة الزراعة . هذه الجيش من المتبطلين زحف إلى المدينة للبحث عن عمل فى الصناعة . وانعكست هذه الهجرة بشقيها فى نقص سكان الريف إلى مجموع سكان انجلترا ونزل من ٤٠٪ سنة ١٧٧٠ إلى ٢٦٪ سنة ١٨٤١[1] .

اقترنت هجرة العمال إلى الصناعة بشقاء العمال العظيم بسبب ما هو معلوم تا من فقدهم لاستقلالهم فى الإنتاج . ومخالفة نظام المصنع لما تعودوه من حرية ، وطول ساعات العمل ، وانتشار تشغيل الأطفال فى سن التاسعة أو السابعة ساعات طويلة أيضاً ، وانخفاض الأجور وسوء حالة المدن الصحية .. الخ . وازدادت الحالة سوءا بانتهاء حروب نابليون سنة ١٨١٥ وما عناه ذلك من نقص الطلب على الصناعة وإضافة عدد جديد من المتبطلين الباحثين عن عمل .

* * *

انعكس هذا الإنقسام القائم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقة أصحاب رءوس الأموال وطبقة العمال، فى انقسام مماثل فى حياة المجتمع الفكرية والسياسية بين الإتجاه المحافظ والاتجاه الثائر . واتخذ هذا الإنعكاس بطبيعة الأمر عدة مستويات تختلف فى مدى تأصيل الفكر وعمقه ، وفى درجة الارتباط بين المصلحة الطبقية لصاحب الرأى وبين رأيه .

فعلى المستوى الأكثر سطحية نجد مثلا تردد الأفكار المحافظة فى هذا العصر عن فائدة النظام الجديد فى تنشئة الأطفال على حب النظام المقترن

(١) أنظر فى حركة تسوير الأرض :
Ashton, T. S., An Economic History of England. The 18th Century, London, 1954 pp. 38-48.

بنظام المصنع ، وعن عدم جدوى إرسال الأطفال إلى المدارس بدلا من تشغيلهم فى المصانع فى سن مبكرة على أساس أن التعليم لن ينتج عنه إلا خلق السخط على قدرهم فى الحياة الذى لا فرار لهم منه . . . الخ .

وفى مجال القانون نجد الارتباط المباشر بين القانون والمصالح الطبقية يتمثل فى منع تكوين النقابات العمالية ، وإصدار قانون سنة ١٨١٢ بتقرير عقوبة الاعدام على تحطيم الآلات ، رداً على مجموعة من الانتفاضات حطم فيها العمال آلات مصانعهم إذ رأوا فى الآلة السبب المباشر لشقائهم [١] .

على أن انعكاس الانقسام الاجتماعى فى صورة انقسام فى الفكر اتخذ صورة هى بطبيعة الحال أقل وضوحاً وأكثر عمقاً وأقل ارتباطاً بالمصالح الشخصية لأصحاب الرأى . وتتمثل إحدى صور هذا الانقسام فى الفكر فى الخلاف بين دعاة الحرية الاقتصادية ، وبين المفكرين الاشتراكيين .

٣ — مبدأ الحرية الإقتصادية

يرتبط مبدأ الحرية الاقتصادية عادة باسم الاقتصاديين التقليديين البريطانيين وعلى رأسهم آدم سميث فى كتابه « ثروة الأمم » الصادر سنة ١٧٧٦ . ولكن سميث فى دعوته إلى الحرية الإقتصادية مدين للمدرسة الفكرية الفرنسية المعروفة بإسم المدرسة الطبيعية Physiocrats والتى سادت

---

(١) كان الفكر القانونى السائد فى هذا الوقت امتداداً لفلسفة القانون البالية التى سادت القرن الثامن عشر والتى كانت تتجاهل أثر البيئة فى تكوين الدافع على ارتكاب الجريمة وتقوم فى الأساس أن المجرم شرير بطبعه ومن ثم تؤيد استعمال القسوة المتناهية فى معاملته ، كان القانون يقضى مثلا ، بتوقيع عقوبة الاعدام على نحو ٢٠٠ جريمة بعضها من الجرائم التافهة الشأن ، كفرض عقوبة الاعدام على سرقة مال تزيد قيمته على ٤٠ شلنا !

Bronowski. J. & Mazlish, B. : The Western Intellectual Tradition, London, 1960, p. 454.

أفكارها فرنسا بين نحو ١٧٦٠ و ١٧٨٠ ولم تعدم من بعض الأثر على السياسة الاقتصادية الفرنسية فى عهد تيرجو وزير لويس السادس عشر .

ولكن على الرغم من دين سميث للطبيعيين ، فإن تأسيس كل منهما لدعوة الحرية الإقتصادية كان مختلفا أشد الإختلاف .

فالطبيعيون ، كما يظهر من اسمهم نفسه ، يؤسسون مذهب الحرية الإقتصادية على فكرة القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية . فهم يقولون بوجود قواعد وحقوق طبيعية ، مطبوعة على قلوب الناس منذ خلقهم ، خالدة ومقدسة ، تعبر عن حاجات الإنسان والمجتمع « الطبيعية » . من ذلك حق الانسان فى التمتع بنتاج عمله ، ويرتبون على ذلك حق الملكية الفردية كحق طبيعى ، وحقه فى ممارسة كل قواه وإمكانياته ، ويرتبون على ذلك حق الإنسان فى حرية التصرف والتعاقد . فإذا سلمنا بوجود هذه الحقوق الطبيعية فإن ذلك يستتبع التسليم معهم أيضاً بأن أقصى مايجب أن تطمح إليه الحكومة هو أن تحاول اكتشاف هذه الحقوق ، وأقصى مايجب أن يطمح إليه القانون الوضعى ، وماهو إلا من وضع البشر ، هو أن يتضمن النص على هذه الحقوق وأن يلتزمها وألا ينص على مايتعارض معها .

يترتب على هذا فى نظرهم أن خير سياسة هى تلك التى تقوم على أقل قدر ممكن من تدخل الدولة فى نشاط الأفراد . فالأفراد فى نشاطهم الحر يتبعون هذه القوانين والحقوق الطبيعية . وقد غرسها الله فى قلوبهم ، فأى شىء تستطيع الحكومة أن تفعله أفضل من أن تتركهم وشأنهم ؟ ومن هنا جاءت دعوة الطبيعيين المشهورة « دعه يعمل،دعه يمر » أوكما يترجمها آخرون

«دع الأمور تجرى فى أعنتها Laisser Faire, Laisser Passer »[1]

* * *

إذا كانت المدرسة الطبيعية تقول بوجوب الحرية الاقتصادية من أجل إفساح المجال أمام الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعى لكى تأخذ مجراها المرسوم، فإن الاقتصاديين التقليديين البريطانيين يقولون بوجوبها تأسيساً على أن إطلاق حرية الأفراد فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى يحقق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع .

هذا التقليد الكلاسيكى فى الدفاع عن الحرية الاقتصادية تأسيساً على مبدأ المنفعة ، بدأه هيوم Hume ، وقدم الأساس الفلسفى العام له بنثام Bentham ، ولكن أبلغ تطبيق له على النشاط الاقتصادى قام به آدم سميث Adam Smith .

إن الطبيعيين كما رأينا يدعون إلى احترام حق الملكية الفردية وما يستتبعه من حق الإرث ، وإلى احترام حرية التعاقد بناء على أنها حقوق طبيعية ، أما هيوم ، فهو إذ يسخر من فكرة القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية

---

(١) دار حوار بين أحد قادة الفكر الطبيعى Mercier de La Riviére وقيصرة روسيا عن أحسن مذاهب الحكم فقال : « إن وضع القوانين هو بالسبدى من اختصاص الله. فكيف يجرؤ من هو إلا بشر على القيام بمثل هذا العمل ؟ بأى حق يتولى إصدار الأوامر إلى أناس لم يسلمه الله مصيرهم ؟ » فتسأله القيصرة : فماذا يبقى لعلم السياسة والحكم فى نظرك فيقول : دراسة القوانين التى صنعها الله وصورها فى غاية البيان فى الجسم الإنسانى منذ خلقه ، وكل من يحاول أن يتجاوز هذا فانه يرتكب خطأ عظيما ويقود إلى كارثة » . أنظر :

Robbins, L. : The Theory of Economic Policy in English Classical Political Economy, London, 1953, p. 35

وانظر أيضاً فى الحرية الاقتصادية لدى الطبيعيين :

Gide, Charles, and Rist, Charles, : A History of Economic Doctrine (G. Harrap, 1960) 25 - 31.

، كذلك كتب تاريخ الفكر الاقتصادى التى سبقت الإشارة إليها .

يدعو إلى احترام هذه الحريات جميعاً ولـكن تأسيساً على أن احترامها يحقق نفع المجتمع . فمنح الفرد حق ملـكية ما ينتجه أو يضيف إليه من أموال يشجع الأفراد على الانتاج والإضافة إليه وتحسينه ، وفى هذا عند هيوم نفع المجتمع ، كما أن إعطاءه حق توريث أمواله لأولاده وأقاربه يشجعه على زيادة إنتاجه كذلك ، وإعطاءه حق التصرف فى ماله كما يشاء يشجع على زيادة التجارة والتبادل ، وفى هذا نفع المجتمع ، واحترام العقود التى يبرمها الأفراد يولد الثقة بين الناس ، وفى إشاعة الثقة أيضاً نفع المجتمع . . وهكذا (١) .

أما بنثام فإليه يرجع الفضل فى تقديم مبدأ المنفعة كمعيار عام فى الأخلاق والقانون . فمن أجل أن نحكم على أى خلق أو قانون فمعيارنا ، فى نظر بنثام ، يجب أن يكون هو مبدأ المنفعة ، وهو تحقيق « أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس » . وهو يقدم هذا المعيار بديلا لفـكرة القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية التى لا يتردد فى أن يدعوها « لغواً من القول وهراء خطابياً » (٢)

وبنثام ، شأن بقية المدرسة الـكلاسيكية ، يدعو إلى الحرية الاقتصادية تأسيساً على مبدأ المنفعة ، ويقول إنه لا يطلب من الحـكومة أكثر مما طلب ديوجين من الاسكندر حينما سأله أن يطلب منه ما يشاء وهو «ألا يحجب ضوء الشمس عنه » (٣) .

---

(1) Hume, D. : Essays, Moral, Political and Literary (1753), quoted in Robbins, op. cit., [p. 53.

(2) "simple nonsense, rhetorical nonsense, nonsense upon stilts" Bentham, J. A narchical Fallacies, vol. II, quoted in Robbins, op. cit pp. 48-9

(3) Bentham, Manual of Political Economy, (1798) Vol.III quoted in Robbins, Op. Cit., P. 12

ويقول بنثام أن الدولة قد يتوافر لديها من المعرفة عن فرع من فروع الانتاج ما يزيد عن معرفة الأفراد وتساهم معرفته فى النهوض بالانتاج ، ولكن هذا لا يصلح فى نظره مبرراً للقول بأن الدولة أكفأ من الأفراد فى القيام بالنشاط الاقتصادى ، وكل ما يجب على الدولة أن تفعله فى هذه الحالة هو ألا تحتفظ بهذه المعرفة سراً بل هو أن تذيعها وتترك الأفراد يمارسون نشاطهم بحرية على ضوئها (١) .

على أنه ، كما سبق أن ذكرنا ، لم يدافع أحد عن الحرية الاقتصادية مثلما دافع آدم سميث عنها فى كتابه « ثروة الأمم » The Wealth of Nations ، الذى ظهر فى الفترة المنقضية بين نشر مقالات هيوم وكتاب بنثام Manual of Political Economy .

يقول سميث أنه ليس لدى الفرد من حافز أقوى من الحافز إلى تحقيق مصلحته الشخصية . ولكن الفرد فى سعيه إلى تحقيق مصلحته الشخصية يحقق فى كثير من الأحيان مصلحة الجماعة فى نفس الوقت ، وكأن الفرد مدفوع « بيد خفية » نحو تحقيق المصلحة العامة فى الوقت الذى لا يفكر فيه إلا فى مصلحته الخاصة (٢) .

خذ مثلا قرار المنتج وهو بصدد اختيار السلعة التى يقوم بإنتاجها . إنه يختار تلك السلعة التى يحقق إنتاجها له أكبر قدر من الربح . ولكن مقدار الربح لا بد أن يزيد كلما زاد طلب المجتمع على السلعة . ومن ثم فإن حافز المصلحة الخاصة للمنتج يدفعه إلى إنتاج تلك السلعة التى يكون الطلب عليها

---

(1) Robbins, op. cit,, p. 59.

(2) Wealth of Nations, (1776), Everyman's edition, Vol. I, p. 400.

كبيراً ، أو بعبارة أخرى ، تلك التى تلبى حاجة قوية لدى المجتمع . إذاً فصلحة المنتج الشخصية هى فى انسجام مع مصلحة المجتمع ككل .

كذلك بالنسبة لقرار المنتج وهو بصدد تحديد الكمية المنتجة . فإنه إذا زاد الطلب على سلعة كان معنى ذلك زيادة حاجة المجتمع إليها ، وارتفاع سعرها ، وزيادة ما تجلبه من ربح لمنتجيها ، فيجد المنتج مصلحته الخاصة فى الاستجابة لرغبة المجتمع فى زيادة إنتاجها . ويحدث عكس ذلك إذا انخفض طلب المجتمع على السلعة . وفى كلا الحالين تتفق مصلحة المنتج الشخصية (فى زيادة الانتاج أو إنقاصه) مع مصلحة المجتمع .

صحيح أن مصلحة المنتج هى فى أن يبيع سلعته بأكبر ثمن ممكن بينما مصلحة المستهلك هى فى أن يدفع أقل ثمن ممكن . ولكن لنفرض أن منتجاً فرض سعراً أعلى مما تبرره نفقة الانتاج والربح العادى له . سينصرف المستهلكون عنه إلى الشراء من غيره ، ومن ثم يضطر المنتج ، تحت ضغط منافسة منتجين آخرين ، إلى تخفيض سعر سلعته إلى سعرها العادى .

خلاصة القول أن ترك الأفراد أحرارا فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى جريا وراء مصالحهم الخاصة سيترتب عليه أن تنتج السلع المطلوبة ، بالكميات المطلوبة ، وأن تباع بأقل سعر ممكن ، وفى هذا مصلحة المجتمع ككل .

خذ مثالا آخر . لنفرض أن ظروف المجتمع الاقتصادية استدعت زيادة حجم القوة العاملة ، أى زاد الطلب على العمال . لا بد أن يرتفع مستوى الأجور . ولكن ارتفاع الأجور سيترتب عليه ازدياد رفاهية العمال ومن ثم يميلون ، بدافع مصالحهم الشخصية ، إلى زيادة حجم الأسرة ، بارتفاع الميل إلى الانجاب والميل إلى الزواج المبكر . . . ولكن هذا يترتب عليه تلبية

حاجة المجتمع إلى زيادة القوة العاملة ، ويتحقق ذلك ، لا عن طريق تفكير الفرد فى مصلحة المجتمع ، بل عن طريق سعيه وراء صالحه الخاص .

ويعلق آدم سميث أهمية خاصة على مزايا تقسيم العمل فى زيادة ثروة المجتمع. فتخصص كل فرد فى حرفة أو مهنة واحدة يزيد من مهارته فى الإنتاج ومن قدرته على الابتكار فيه ، مما يزيد من إنتاجه ، ومن إنتاج المجتمع ككل . ولكن الذى يدفع الفرد إلى التخصص ليس هو تفكيره فيما يحقق نفع المجتمع ككل بل هو مجرد رغبته فى زيادة دخله .

والفرد يدخر من أجل زيادة استهلاكه فى المستقبل ، ولكن مجموع ادخار الأفراد هو مصدر رأس مال المجتمع ، وكلما زاد رأس المال كلما زادت قدرة المجتمع على الإمعان فى تقسيم العمل . إذ لا يمكن أن يقبل فرد على التخصص فى حرفة واحدة ما لم يتوافر لديه فى بداية فترة تخصصه قدر كاف من رأس المال ، وهو يتكون مما يحتاجه من سلع ضرورية أثناء فترة الإنتاج (كالغذاء والملابس والمأوى) ومن الأدوات التى يستخدمها فى إنتاجه . وكلما زاد تقسيم العمل كلما زادت ثروة المجتمع كما رأينا .

إذن فسعى الفرد إلى الادخار ، وإن كان مدفوعا بمصلحته الخاصة ، يحقق فى النهاية مصلحة المجتمع ككل .

وهكذا يحفل كتاب « ثروة الأمم » بعديد من الأمثلة على انسجام مصلحة الفرد الخاصة مع مصلحة المجتمع . والنتيجة الطبيعية التى يرتبها آدم سميث على هذه المقدمة الأساسية هو وجوب ترك الأفراد أحرارا فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى : فأى مصلحة يمكن أن يحققها تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ككل ، ما دام الأفراد يحققون هذه المصلحة بشكل

تلقائى ؟ بل الحقيقة فى نظر سميث هى عكس ذلك تماما . وهى أن الدولة لا يمكن أن تحقق المصلحة العامة مثلما يحققها مجموع نشاط الأفراد أنفسهم . فليس يعرف مصلحة شخص مثلما يعرفها هذا الشخص نفسه ، وليس هناك من هو أقل كفاءة فى تحقيق الصالح العام من ذلك الذى تبلغ به الحماقة إلى حد أن يتصور أن له هذه الكفاءة[1] .

لقد ذهب البعض إلى أن المدرسة الكلاسيكية دعت إلى الحرية الاقتصادية وهاجمت تدخل الدولة لما كانوا يرونه من فساد الحكومة فى عصرهم وقلة كفاءتها . ويرتبون على ذلك أنهم ما كانوا يدعون هذه الدعوة فى حالة وجود حكومة صالحة وكفء . على أن هذا التفسير ، وإن لم يكن باطلا على إطلاقه ، فإنه فى الواقع لا يشير إلى الحجة الأساسية التى كان يصدر عنها الاقتصاديون الكلاسيكيون . فالحجة الأساسية لديهم هو أنه ليس هناك أكثر معرفة بمصلحة شخص وقدرة على تحقيقها مثل هذا الشخص نفسه ، مهما بلغ غيره من الإخلاص والكفاءة . يؤيد هذا ما يقوله آدم سميث عن كولبير . فآدم سميث يمتدح فى كولبير كفاءته وخبرته ونشاطه وعلى الجملة صلاحيته للحكم . ولكنه مع هذا يهاجم بقسوة سياسته الاقتصادية ، التى سبق أن أشرنا إليها ، والقائمة على تدخل الدولة فى كل صغيرة وكبيرة فى الحياة الاقتصادية ، حيث حاول كولبير ، على حد قول آدم سميث « أن يدير صناعة وتجارة بلد عظيم كما لو كانا مصلحة حكومية[2] » .

* * *

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠ — ٤٠١ .

(٢) انظر Robbins ، المرجع السابق ، ص ١٨

من المهم أن نلاحظ مع ذلك أن الاقتصاديين التقليديين لم يتصوروا أن الدولة ليس لها من وظيفة تؤديها على الإطلاق فى الحياة الاقتصادية . إنهم بلا شك وضعوا أكبر الثقل على بيان أضرار تدخل الدولة ، ولكنهم أجازوا مع ذلك تدخلها فى حالات معينة . فآدم سميث مثلا يقول أن وظيفة الدولة تنحصر فى ثلاثة أمور : قيامها بمهمة الدفاع عن المجتمع من عدوان مجتمعات أخرى ، وحماية الفرد من اعتداء أو ظلم فرد آخر ، وقيامها بتلك المشروعات العامة التى لا يقوم بها الأفراد لأنها لا تحقق مصلحة خاصة لهم حيث يجدون إيرادها أقل من أن يغطى نفقاتها ، رغم أن نفعها بالنسبة للمجتمع ككل أكبر من نفقتها .

ومن ثم فإن سميث يبيح للدولة مثلا أن تتدخل فى بعض الأحوال لمنع الاحتكار لصالح المستهلكين . كما يذهب بنثام إلى حد إجازة قيام الدولة ببعض المشروعات العامة لمكافحة البطالة [1] ولكننا يجب ألا ننسى أن إجازة التدخل فى الحياة الاقتصادية فى هذه الحالة ما هى إلا استثناء من القاعدة العامة : وهى وجوب الحرية الاقتصادية .

* * *

والسؤال الآن هو : كيف أمكن للاقتصاديين التقليديين أن يؤكدوا انسجام المصلحة الخاصة مع مصلحة المجتمع ككل فى عصر كان من الواضح فيه كل الوضوح أن فريقا يزداد غنى والأغلبية الساحقة تعانى من شدة الفقر؟ كيف أمكن أن يتجاهل هذا التناقض مجموعة من الكتاب لا شك فى

(١) المرجع السابق ، ص ٣٧ — ٤١ .

حبهم للحقيقة وفى نبلهم كأشخاص ؟[١]

والحقيقة أن إظهار الكتاب التقليديين على أنهم تجاهلوا التناقضات الطبقية هو تصوير مخالف للحقيقة .

إن آدم سميث يقول صراحة إن الإنتاج كله مصدره العمل ، وما الربح أو الريع إلا اقتطاع من ناتج العمل[٢] .

بل أصرح من ذلك عبارته :

"... there is no country in which the whole annual produce is employed in maintaining the industrious. The idle everywhere consume a great part of it."[3]

وطبقة ملاك الأراضى فى نظر آدم سميث ، طبقة غير منتجة ، إنهم : « يحبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا »[٤] .

وطبقة أرباب العمل أو الرأسماليين من مصلحتها تضييق نطاق المنافسة

---

(١) يصف كينز الاقتصاديين الكلاسيكيين بقوله إنهم « يمتازون بشغفهم بالحقيقة ولا يجارون فى صفاء الفكر ووضوحه. يمتازون بتعقل وواقعية وبالتحرر من الخضوع للاهواء أو الميتافيزيقا ويتمتعون بدرجة عظيمة من الحياد فى التفكير وحب الصالح العام »

Keynes, Essays in Biography, quoted in Robbins, op. cit., p. 20.

انظر أيضاً الفقرة التى وضعها Robbins فى صدر كتابه المشار إليه ، فى وصف شخصية ريكاردو بقلم واحدة من معاصريه ، قائلة : « إنه لا يتمسك برأى لمدة أطول بلحظة واحدة من اقتناعه » .

(2) Smith, Wealth of Nations, op. cit., p. 133.

(3) ibid, p. 48.

(4) ibid, p. 44.

يفيدون من الاحتكار ، بينما مصلحة المجتمع ككل هى فى زيادة درجة المنافسة بينهم .

كل من أرباب العمل والعمال يسعون إلى تكوين تجمعات أو نقابات فيما بينهم ، الأولون لتخفيض الأجور ، والآخرون لزيادتها أو لمقاومة تخفيضها ، ولكن النصر دائما هو حليف أرباب العمل ، لأن العمال أضعف منهم اقتصاديا وأكثر اعتمادا على أرباب العمل من اعتماد أرباب العمل عليهم . بل والقانون عادة يحابى أرباب العمل ضد العمال . ثم إن تجمع أرباب العمل ضد العمال هو بالضرورة أسهل عملا لقلة عددهم نسبياً [1] .

إن ريكاردو بلا شك أكثر عطفاً على طبقة الرأسماليين من آدم سميث . إن الرأسماليين فى رأيه يحصلون على أرباحهم « جزاء ما يتحملونه من مشقة ومخاطرة [2] » ولكنه يهاجم ملاك الأراضى حيث أنه يجد مصلحتهم ضد مصلحة المجتمع ككل ، فهم يفيدون من ارتفاع الأسعار ومن بطء التقدم فى طرق الانتاج الزراعى ، حيث يؤدى هذا وذاك إلى زيادة ما يحصلون عليه من ريع [3] . ولكن ريكارد يشير على الأقل إلى التعارض بين مصلحة العمال ومصلحة أرباب العمل . فالأجر والربح هما الفرق بين الناتج وبين الريع ، وكلما زاد الأجر قل ماتبقى لرب العمل [4] .

الاقتصاديون التقليديون إذا يرون التناقضات الطبقية ، بل ويلمسون

---

(1) ibid, pp. 59 - 60

(2) Ricardo, D. The Principles, of Politidal Economy and Taxation, (1817) Everyman's edition. (1911), p. 73.

(3) ibid, pp. 41 - 45.

(4) ibid, p. 70

كيف يؤدى غنى البعض إلى فقر آخرين . كيف يتفق هذا مع إيمانهم بالانسجام العام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؟ أو كيف أمكن لهم ، مع إدراكهم لهذه التناقضات، تأييد النظام القائم واحترام حقوق الملكية الخاصة ؟

لقد رأينا كيف كان التقليديون يصدرون عن مقدمة أساسية هي أن أهم محرك للفرد هو حافز تحقيق مصلحته الشخصية . وهم من هذه المقدمة يستمدون تأييدهم للملكية الخاصة ورفضهم للاشتراكية . فإذا كان من الصعب فى نظرهم أن يعول على حافز المصلحة العامة لتحريك الفرد وتشجيعه على زيادة الإنتاج ، فإن الملكية العامة فى نظرهم تهدد الإنتاج وتقلل ثروة المجتمع . إنها بتسويتها بين المجد والبليد تفقد المجد حافزه على العمل . وملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، فضلا عن ذلك تشكل فى رأيهم تهديدا لحرية الفرد ، إذ أنها تنصب على الفرد سلطانا غير إرادته .

فهم إذا يبنون رفضهم للاشتراكية على حجتين أساسيتين لاتزالان يكونان محور الهجوم على الاشتراكية حتى اليوم : إن الاشتراكية تهدد الإنتاج أو معدل النمو ، وأنها ، بما تتضمنه من زيادة سلطان الدولة ، تهدد الحريات . لهذا السبب حاولنا بقدر الإمكان أن نوضح موقف الاقتصاديين التقليديين بشيء من التفصيل ، على أساس أنهم قدموا فى الواقع أفصح هجوم على الاشتراكية . فلا جدوى فى نظرنا من محاولة الدفاع عن الاشتراكية إن لم ننجح فى بيان موضع الخطأ لديهم .

٤ — رد الفعل الاشتراكى

إذا كان القارىء لازال يجد من الصعب عليه أن يقتنع برأى التقليديين فقد أدرك فى الواقع موطن الضعف فى موقفهم . إذ لنفرض أننا سلمنا معهم

جدلا بأن الاشتراكية تهدد نمو الثروة والحرية ، فثروة من هى وحرية من ؟ أليست ثروة وحرية فئة قليلة على حساب ثروة وحرية الأغلبية ؟ ومادام الاقتصاديون التقليديون أنفسهم قد رأوا هذه الحقيقة الأخيرة ، على درجات متفاوتة فى الوضوح ، ألا نكون على حق إذ اتهمناهم بالتحيز ؟ نحن بالفعل نتهمهم بالتحيز ولكن ليس بمعنى حقير ، أى ليس بمعنى أنهم فى أخذهم بسياسة تحقق مصلحة أصحاب الدخول العليا كانوا يدافعون عن مصالحهم الخاصة ، فإن الاتهام بهذا المعنى يتعارض مع ماعرف عنهم كأشخاص من ناحية ، فضلا عن أنه من غير المهم فى نظرنا البحث عن دوافعهم الدفينة وتحليل نفسياتهم . وإنما التحيز الذى يمكن أن نتهمهم به هو بمعنى مباشر وبسيط ، وهو أنهم فضلوا بالفعل مصلحة طبقة معينة على مصالح طبقة أخرى أو بعبارة أخرى انهم ، أكدوا جانبا من الصورة دون أن يعطوا جوانبها الأخرى ما تستحقه من إهتمام ، فضلا عن أنهم كما سنرى كانوا يعبرون عن مرحلة تاريخية عابرة وكأن احتياجاتها هى احتياجات التاريخ بأكمله .

من هنا نفذ الاشتراكيون . فالمحور الذى تدور عليه الحجة الإشتراكية هو بالضبط إثارة هذين السؤالين : ثروة من ؟ وحرية من ؟ ولكن الاشتراكيين فضلا عن ذلك رفضوا القول أصلا بأن الملكية العامة تهدد نمو الثروة والحرية .

ومن الصعب أن نعرض هنا لكل اشتراكيي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فنحن إذا حاولنا حصرهم لازدحمت أمامنا أسماء سان سيمون وأوين وفورييه وبلان وبرودون ولاسال وورودبرتس وطومسون و Gray و Bray وهودجسكين . . . إلخ فضلا عن أن هناك قدرا كبيرا من التشابه والتكرار فى كتاباتهم . ولهذا فنحن نكتفى بعرض آراء بعضهم بالقدر الذى

يعطينا صورة عامة لرد الفعل الذى شهده هذا العصر لمساوىء الثورة الصناعية .

أولا : الاشتراكيون التعاونيون

١ — روبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) Robert Owen

روبرت أوين هو أحد كبار نقاد عصره ، وهو بلا شك أبو الحركة التعاونية وأحد الرواد الأول للفكر الإشتراكى . وكثير من أفكار أوين قد تبدو لنا اليوم جد ساذجة أومغرقة فى الخيال أو واضحه لدرجة ألا يبدو مبرر لتأكيدها والإلحاح عليها بتلك الدرجة التى ألح بها أوين ومع هذا ، فما قد يبدو ساذجا أو خياليا اليوم كان فى وقت أوين دعوة نبيلة حركت عواطف العمال ، وماقد يبدو واضحا اليوم كان فى عصر أوين ثوريا .

واوين لا يعكس عصره فى مضمون أفكاره فحسب . إن حياة أوين الطويلة هى الأخرى انعكاس لعصره إلى حد كبير . فنشأته فى أسرة فقيرة جعلته يبدأ حياة العمل وهو ما زال صبياً فى التاسعة كغيره من آلاف الأطفال . وتقلبه فى حياته من صبى يخدم فى متجر إلى مساعد لتاجر ، إلى رأسمالى صغير يعمل لحسابه وهو فى سن الثامنة عشرة ، إلى مدير لمصنع فى سن العشرين ، إلى مدير وشريك لأكبر مصانع الغزل باسكتلندا فى سن الثامنة والعشرين إلى ثرى كبير ، إلى رائد من رواد الفكر الاشتراكى والتعاونى وزعيم من زعماء الحركة النقابية ، هذا التطور السريع والغريب يعكس عصراً هو بدوره عصر ثورى لا يدع شيئاً على حاله لفترة طويلة (١) .

(١) أنظر فى حياة أوين :

— Cole, G. D. H., Introduction to Owen's : A New View of Society, Everyman's Library Edition.

وأوين كمفكر ليس بالمتعمق أو غزير المادة ، بل كاتب مىل إلى حد كبير بسبب إمعانه فى التكرار . وفكرته الأساسية تتردد فى كتاباته على نفس الصورة دون أن يزيدها تفصيلا أو يدرك ما يجب إدخاله عليها من تحفظات ، بالاضافة إلى غروره ككاتب وغمطه لحق من سبقه من مفكرين . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال اعتقاده أن « اكتشافه » لفكرته الأساسية عن أثر البيئة فى تكوين الشخصية ، هـذا الاكتشاف الذى يصر على تسميته علماً جديداً ، لا يمكن مقارنة أهميته فى نظر أوين بالاكتشافات العلمية لليونان أو الرومان ، بكشوف علم الفلك أو الملاحة ، باختراع الآلة البخارية أو الطباعة[1] !

وحاسة أوين التاريخية ضعيفة للغاية كما يتضح من هـذا المثال نفسه ، ومن أمثلة أخرى من فكره يتضح منها عجزه التام عن إدراك وجود منطق لسير التاريخ .

وبساطة فكر أوين يمكن النظر إليها على أنها هى الأخرى انعكاس إلى حد ما لظروف العصر . فمن المنطق أن نتوقع أن يكون قادة الحركة الاشتراكية ، وهى فى مهدها ، مفكرين على جانب غير كبير من العمق والواقعية . والتطور السريع للظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال عصر الثورة

(*) فضلا عن كتاب أوين نفسه عن حياته :

— Life of Robert Owen (1857).

وهو المرجع الأساسى لحياته حتى ١٨٢٠ .

(1) R. Owen, Report to the County of Lanark (1820).

ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

وهو متضمن فى مجموعة مؤلفات أوين المنشورة فى مجلد واحد تحت عنوان A New View of Society والذى سبقت الإشارة إليه ، والإشارات التالية لمؤلفات أوين تشير كلها إلى هذا المجلد .

الصناعية ليس من شأنه أن يشجع المفكر على ربط عصره بما قبله ورؤية العلاقة الوثيقة بين كل تطور هام وما سبقه من تطورات ، ورؤية أى منطق وراء تطور الأحداث .

• • •

يمكن أن نتخذ نقطة البداية فى عرضنا لأفكار أوين نقده لفكرة الاقتصاديين التقليديين فى ترك حرية المنافسة للأفراد ، ولو أنه هو نفسه لم يبدأ هذه البداية وإنما جاء نقده لهم عرضاً فى سياق عرضه لأفكاره :

إن ترك الأفراد على ما نشأوا عليه من السعى وراء مصالحهم الخاصة والتنافس مع الآخرين فى سبيل تحقيق هذه المصالح ، هو فى نظر أوين السبب الأساسى فى كافة أنواع البلاء التى ابتلى بها المجتمع . هذا التنافس فى الجرى وراء المصالح الأنانية للفرد هو الذى سبب بؤس العمال الذين تضارع آلامهم آلام العبودية . إنه هو المسئول عن ذهاب ثمرة المخترعات العظيمة إلى قلة من الناس بينما الغالبية يعانون الفقر والجهل والجريمة والمرض .

« إن هذا المبدأ الذى يدعو إليه هؤلاء الاقتصاديون ، بدلا من أن يؤدى إلى زيادة الثروة ، كان هو نفسه السبب الوحيد للفقر[1] » .

والمسئولية فى ذلك لا تقع على أحد ، لا من العمال ولا من أرباب العمل . فكلنا سواء فى خضوعنا لتأثير البيئة ، وما طباعنا ونوازعنا إلا النتيجة الحتمية للبيئة التى نجد أنفسنا فيها :

« إن إرادة الإنسان لا سلطان لها بأية حال على أفكاره . إن الانسان

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

هو ، كما كان أبدا ، وكما سيظل إلى الأبد ، خاضع فيما يدين به من معتقدات وآراء لما طبعه على ذهنه أسلافه وطبعته الظروف المحيطة به[1] » .

إن ما نراه من تدهور فى الأخــلاق وأنانية وتسابق على الربح ماهى إلا نتاج البيئة الاجتماعية التى تحيط بنا ، فلا أحــد يستحق اللوم وليس من مسئول إلا البيئة .

ثم يخاطب أوين العمال مستغربا : كيف إذن تلومون أرباب العمل أو تحقدون عليهم ، إنهم يستحقون شفقتــكم لا اللوم أو الحقد :

« أن نلوم إخواننا فى الإنسانية أو نغضب عليهم من أجل ما هو قائم من شرور هو غاية الحماقة ومنتهى البعد عن الحــكمة[2] . »

لقد عــلم النظام الحاضر أرباب العمل وأصحاب الأموال أن يقدروا أموالهم وأرباحهم وامتيازاتهم بأكثر من قيمتها ، ومن ثم فإنهم كثيراً ما يعانون من الآلام ما يزيد على آلامــكم :

« إن لهم إذن مصلحة كمصلحتــكم فى إجراء التغيير الذى أوشك أن أن يبدأ لتحقيق صالح الجميع ، بشرط ألا تقوموا أنتم بخلق ما من شأنه أن يجعلهم يجدون مصلحة أقوى فى معارضتكم ، الأمر الذى لا بد أن يطيل أمد الشقاء الذى تعانى منه كلا الطبقتين ، ولا بد أن يؤخر تحقيق ما هو فى صالح الجميع »[3]

---

(1) Owen, A New View of Society (1813) p. 53.

(2) Owen, An Adress to the Working Classes, (1819), p. 150.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

لا مخرج إذن من هذا الشقاء إلا باصلاح البيئة ، ومن أهم عناصر البيئة في نظر أوين نظام التربية ، فعلى ما ربى الطفل من أول الأمر ستتكون شخصيته ، وليس من الأخلاق والنوازع الطيبة ما يستحيل علينا خلقه بخلق البيئة المناسبة . وهذا المعنى يردده أوين عدة مرات ويضعه على الصفحة الأولى من كتابه A New View of Sociery :

« إننا نستطيع أن نطبع أى مجتمع بأى طابع أو شخصية نشاء ، من أحسن الطبائع إلى أسوئها ، من أكثرها علما إلى أجهلها ، بل نستطيع أن نطبع العالم كله بما نريد لو نحن طبقنا الوسائل المناسبة ، هذه الوسائل التى هى إلى حد بعيد فى متناول أيدى هؤلاء الذين يتولون الحكم » .

ويعتقد أوين أنه بخلق البيئة الصالحة ونظام رشيد فى التربية يمكننا أن نحول الفرد بل النظام الحاضر كله إلى نظام يؤمن بالمجتمع ككل بدلا من الفرد ، وبمصلحة الجماعة بدلا من الربح الخاص ، وبالتعاون بدلا من التنافس .

• • •

هذه البيئة هى ما حاول أوين خلقه فى مصنعه فى New Lanark فى اسكتلندا لمدة تزيد على ٢٥ عاماً ثم فى قريته التعاونية New Harmony فى أمريكا سنة ١٨٢٤ والتى أنفق عليها كل ثروته .

حاول أوين أن يجعل من نيولانارك ليس مجرد مصنع كفء بل مجتمعا مثاليا وقد نجح فى ذلك إلى حد بعيد بحيث أمكن له أن يصف مجتمع نيولانارك فيما بعد ، مع القليل من المبالغة بأنه :

« حرفيا ، مجموعة من الناس يعين بعضهم البعض ويعمل بعضهم لبعض ،

ويعلم بعضهم البعض ويقومون بحكم أنفسهم بأنفسهم[1] » .

والعبارة الأخيرة ليست صادقة فى الواقع من حيث أن أوين كان هو الحاكم ولم يكن مجتمع نيولانارك بالمجتمع الديمقراطى . على أن هذه ليست بالنقطة الجوهرية إذا ما قارنا حالة العمال فى المصانع الأخرى بما قدمه أوين لهم فى مجتمعه التعاونى .

حاول أوين فى المجتمعات التعاونية التى أنشأها أن يتلافى ما كان سائداً من استغلال أرباب العمل للعمال فرفع الأجور ووضع حداً أقصى للربح بحيث ينفق جزء كبير منه على تقديم الخدمات المجانية للعمال وعلى الأخص على التعليم ، وخفض ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال قبل سن العاشرة . وحاول أن يقيم مجتمعه على أساس من الاكتفاء الذاتى بحيث يقوم العمال بالانتاج الزراعي والصناعى على السواء .

ورغم تحقيق هذا المستوى من المعيشة للعمال حقق المصنع أرباحا مرتفعة واستغل أوين هذه الحقيقة فى الدفاع عن نظامه بأن بين أن تحسين حالة العمال لايضر بمصلحة الرأسماليين بل يمكن أن يزيد من أرباحهم .

وكان اعتقاد أوين أن هذا النظام التعاونى الذى طبقه هو على نطاق محدود هو النظام الذى يجب أن يعم تطبيقه لا فى انجلترا وحدها بل فى العالم بأسره .

على أن أهم ما يميز أوين ليس هو مجرد دعوته إلى إصلاح حال العمال . فهذه الدعوة هى عنصر مشترك فى كافة الأفكار الاشتراكية . لا غرابة

(١) اقتطفها A. Gray فى كتابه The Socialist Tradition والذى سبقت الاشارة إليه ، ص ٣٠٠ .

إذن فى أنه فى عصر أوين كان الناس كثيراً ما يستعملون ألفاظ التعاونية والاشتراكية والشيوعية كألفاظ مترادفة . أن أهم ما يميز أوين هو وأوائل الاشتراكيين والتعاونيين عن الفكر الاشتراكى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هو الطريقة التى كان أوين يدعو إلى اتباعها من اجل تحقيق نظامه التعاونى . فأوين يرفض التأميم ونزع الملكية ويرفض أن يكون تحقيق نظامه عن طريق ثورة العمال واستيلائهم على الحكم[1] بل وسيلته فى تحقيق نظامه على نطاق واسع هى مجرد الاقناع : إقناع الدولة أو الهيئات العامة أو أصحاب المصانع أو أصحاب الأراضى أو إقناع العمال أنفسهم بمزايا النظام التعاونى . وكان أوين يعتقد أنه بمجرد أن يتبين أرباب العمل مزايا هذا النظام فانهم سيقومون بتطبيقه[2] .

وفى سبيل إقناع أرباب العمل بمزايا نظامه كان أوين يستعمل حجتين ؛ حجة أخلاقية قائمة على أسباب إنسانية وذلك ببيان ما يحققه النظام التعاونى من زيادة رفاهية العمال . والحجة القائمة على أن النظام التعاونى يحقق مصلحة أرباب العمل أنفسهم ، وفى سبيل ذلك حاول أوين أن يبين :

أولا : أنه بالقضاء على البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال سترتفع دخول تلك الطبقة التى تخلق الجزء الأكبر من الطلب على السلع الاستهلاكية وبازدياد الطلب يستطيع أرباب العمل زيادة إنتاجهم وأرباحهم .

وثانيا : أنه برفع مستوى الأجور ستزيد كفاءة العمال ومقدرتهم على العمل ، الأمر الذى سينعكس هو أيضا فى زيادة أرباح أرباب العمل .

---

(1) Owen, Adress to The Working Classes, pp. 151-2.

(٢) أنظر Bronowski ، المرجع السابق . ص ٤٦٤

وثالثاً : أنه بزيادة العمالة ورفع الأجور ستزيد مقدرة الدولة على تحصيل الضرائب وتزيد إيراداتها .

ورابعاً : حاول أوين محاولة غير ناجحة ، وهو بصدد محاولة إقناع أصحاب الأراضى بتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لتخفيف حدة البطالة ، أن يبين لهم أن استخدام قوة الإنسان فى الزراعة بدلا من الحيوان يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزارعى ومن ثم يحقق مصلحة أصحاب الأرض والعمال على السواء[1] .

* * *

لا تكمن أهمية أوين فى تقديمه لأفكار جديدة ، ولكن فى مزجه لأفكار من سبقوه مزجاً صنع منه أساسا للدعوة الاشتراكية وفى تطبيقه العملى لهذه الأفكار تطبيقاً استفادت منه الحركة التعاونية فيما بعد .

فقد أخذ أوين فكرة أن العمل هو مصدر كل ثروة من الاقتصاديين الكلاسيكيين ، كما أن فكرته فى تأثير البيئة على تكوين الشخصية شرحها وأكدها قبله غيره من المفكرين . ومع هذا فقد استخدم أوين الفكرتين فى دعوته إلى التدخل لتحسين حالة العمال ، هذه الدعوة التى أدت إلى إصدار قانون ١٨١٩ بتحسين ظروف تشغيل العمال .

كذلك فإن الحركة التعاونية بعد أوين ما هى إلا صورة مصغرة لدعوة أوين إلى تكوين مجتمعات تعاونية .

كذلك فإن بعض الانتقادات التى توجه إلى أفكار أوين تتجاهل الظروف

---

(1) Owen, Reporto the County of Lanark, pp. 253, 258-9.

الاجتماعية التى كان يسنب فى ظلها ، أو تتجاهل أن ما كان يهدف إليه أوين لم يكن هو التحليل بقدر ما كان محاولة تغيير هذه الظروف .

فالقول بأن أوين بالغ فى التأكيد على أثر البيئة فى تكوين الشخصية مع إهمال إبراز أثر الميول الطبيعية والموروثة ، يرد عليه بأن هذا التأكيد كان طبيعياً ومرغوباً فيه فى وقت كانت الدعوة فيه إلى تغيير البيئة دعوة تقدمية وضرورية .

ونقد فكرة أوين عن تأثير البيئة على أساس أنها أدت إلى إلغاء مسئولية الشخص عن أعماله يرد عليه بأن المشكلة الاجتماعية الرئيسية فى عصر أوين لم تكن هى مدى مسئولية الشخص عن أعماله وإنما مسئولية البيئة والنظام الاجتماعى عن حالة العمال .

إن أخطاء أوين الحقيقية تسكن فى تصوره أن تغيير النظام الاجتماعى يمكن أن يتم عن طريق إقناع أرباب العمل ، وفى تصوره أن الرأسماليين لن يخسروا شيئاً من هذا التغيير . فقد بنى أوين هذا التصور على اعتقاده بأن من الممكن بسهولة إحلال الشعور بالمصلحة العامة محل دافع الربح لدى الرسمالى ، وعلى اعتقاده بأن نظامه التعاونى سيؤدى إلى زيادة الإنتاج لدرجة أن يوفر للرأسماليين والعمال جميعاً سد جميع حاجاتهم ، وكلا الاعتقادين إمعان فى الخيال . وقد أدى كل ذلك بأوين إلى التقليل من أهمية تحقيق العمال لمكاسب سياسية يستطيعون عن طريقها تحقيق المجتمع الاشتراكى .

ب — شارل فوريه (١٧٧٢-١٨٣٧) Charles Fourier

إن الاشتراكية عند فوريه ، كما كانت عند أوين ، كانت هى والتعاونية

تكونان نفس الشيء . وليس هذا هو وجه الشبه الوحيد بين أفكار الأثنين فهما يتفقان فى كثير من النقاط الأساسية .

فكل منهما دفعه إلى الدعوة إلى النظام التعاونى اعتقاده بفساد البيئة الاجتماعية السائدة فى عصره وأثرها الضار بالأخلاق والاقتصاد ومن ثم دعا إلى إقامة بيئة جديدة صالحة . وكلاهما عاصر الثورة الصناعية فى بلده وحاول القضاء على مظاهر الانقسام الاجتماعى الذى نتج عن هذة الثورة .

والمجتمع التعاونى لدى كل منهما مجتمع يقوم على الدعوة إلى تحويل العامل إلى عامل وشريك فى رأس المال فى نفس الوقت ، وعلى نظام فى توزيع الدخل يعطى الجزء الأكبر منه إلى العمل ، ويقوم المجتمع فى الحالين على مبدأ الاكتفاء الذاتى فيحترف الأعضاء حرفة الزراعة والصناعة فى نفس الوقت وعلى محاولة القضاء على الآثار النفسية الضارة للتخصص فى عمل واحد رتيب [1] .

وكل منهما يرمى من إقامة المجتمع التعاونى إلى تحقيق أهداف ثلاثة رئيسية : إحلال الشعور بالمصلحة العامة محل المصلحة الفردية ، وإعادة توزيع الدخل لصالح العمل ، وتحقيق مزايا الانتاج والاستهلاك الكبير . وكلاهما يرفض طريق الثورة وتأميم وسائل الانتاج كوسيلة لتحقيق النظام التعاونى بل يعتمدان على إقناع أصحاب الأموال بتبنى أفكارهما . كذلك فإن أفكار كل منهما عندما وضعت للتطبيق باءت فى أغلب الأحوال بالفشل .

ولكن على الرغم من هذا التشابه القوى بين أوين وفوريه فهناك بعض أوجه الاختلاف الأساسية بينهما .

---

(1) Gide, Charles & Rist, Charles: History of Econ. Doctrines. London 1960, pp. 256-65.

أولا : خضع فوريه فى آرائه الفلسفية الأساسية التى بنى عليها مذهبه ، أكثر مما خضع أوين ، لتأثير الأفكار التى سادت القرن الثامن عشر . فتأثر فوريه تأثراً عميقاً بفلسفة ذلك القرن فى النظر بما يشبه التقديس إلى النوازع الطبيعية فى الانسان واعتبارها تجسيداً لإرادة الله .

وعلى هذا نجد أنه بينما كان أوين يعتقد أن الغرض من تغيير البيئة الاجتماعية من أساسها هو خلق طبائع جديدة فى الانسان ، كان فوريه يعتقد أن الغرض من تغيير البيئة هو مجرد أن نجعلها تتمشى مع الطبائع والغرائز الانسانية التى لا يمكن تغييرها والتى لا توافقها البيئة الاجتماعية فى عصره .

وقد ترتب على هذا الاختلاف الأساسى اختلافان آخران :

فمن ناحية ترتب على تقديس فوريه لميول الانسان الطبيعية أن كانت أفكاره أكثر ديموقراطية إذا ما قورن بأوين ، فكان يؤمن بضرورة أن يترك لكل شخص حرية اختيار العمل الذى يناسب ميوله ، كما دعا إلى إشتراك الأعضاء التعاونيين فى إدارة وحكم مجتمعهم .

ومن ناحية أخرى أكد فوريه تأكيداً لا نجد له شبيهاً عند أوين على أهمية التمييز بين الأفراد فيما يحصلون عليه من دخول ، وهاجم بعنف فكرة المساواة المطلقة فى التوزيع على أساس أن النزوع إلى التنافس والاختلاف هو نزعة طبيعية لدى الانسان .

ثانياً : بينما كان هجوم فوريه موجهاً فى الأساس ضد طبقة التجار ركز أوين هجومه على الاستغلال الموجه من الرأسمالية الصناعية للعمال الصناعيين . ولعل أحد تفسيرات ذلك هو نمو الصناعة الانجليزية فى هذا العصر بدرجة

---

(١) أنظر A. Gray : المرجع السابق ، ص ١٧١ — ١٧٣ .

تفوق بكثير نمو الصناعة فى فرنسا .

وأخيراً : بينما أظهر أوين عداء شديداً للربح الناتج من الملكية الخاصة لرأس المال ، هذا العداء الذى أدى به إلى وضع حد أقصى للربح فى بعض مجتمعاته التعاونية ، وإلى إلغاء الربح فى جمعيته التعاونية التى سماها « محل التبادل العادل للعمل » فاننا لا نجد فى أفكار فورييه مثل هذا العداء للملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو للربح أو للميراث المترتبين عليها .

فعلى الرغم من أن فورييه يوصى بأن يكون توزيع الدخل بحيث يحصل عنصر العمل اليدوى والذهنى على الجزء الأكبر منه ، فإنه أعطى لرأس المال الثلث ، وهى نسبة أعلى مما كان يمكن أن يقبله أوين . ومع هذا فقد اقترح فورييه نظاما أشبه بالضريبة التصاعدية على الربح بحيث تقل نسبته كلما زاد ما يملكه الشخص من رأس مال .

جـ — لوى بلان (١٨١٣ — ١٨٨٢) Louis Blanc

يقترب بلان فى جوانب هامة من فكره من أوين وفورييه ، ولكنه فى جوانب أخرى يبتعد عنهما ليكوّن بعض حلقات الوصل بينهما وبين ماركس . فاشتراكية بلان تشبه اشتراكية أوين وفورييه فى أن صورة تحققها عند الثلاثة هى إقامة مجتمعات تعاونية صغيرة وليس كما عند السان سيمونيين مثلا أو عند ماركس ، حيث تؤول الملكية إلى الدولة . فدعوة بلان تقوم على الدعوة إلى تكوين ماهو فى الواقع جمعيات تعاونية انتاجية يسميها بلان Artiels Socials ، وترجمتها الحرفية « الورش الاجتماعية » التى اقترن اسم بلان بها .

يقوم توزيع الدخل فى هذه الوحدات التعاونية على إعطاء العمل الجزء الأكبر من الدخل ، كما رأينا عند كل من أوين وفوربيه . ولكننا نلاحظ فارقين هامين بين التوزيع عند بلان وبينه عند فوربيه . فبينما يعطى فوربيه رأس المال فى الفائض ، لا يعطى بلان رأس المال ربحا بل مجرد فائدة مقابل إقراضه ، وتتحول ملكية رأس المال إلى أعضاء المجتمع التعاونى . وحتى سعر الفائدة نفسه يعتقد بلان أنه بعد مضى فترة من الزمن ، يتحول فيها الشعور الأنانى إلى حب للصالح العام ، لن يغدو دفعه ضروريا ، إذ سيقبل الناس بعد هذا أن يقرضوا دون اقتضاء فائدة [1] .

ومن ناحية أخرى فإنه بينما يعتبر فوربيه المساواة فى الدخل بين العاملين أمرا ينافى طبيعتهم ، يعتقد بلان أن من الممكن تحقيق هذه المساواة بعد أن يتعلم الناس تقدير المصلحة العامة فوق مصالحهم الشخصية . وهو فى هذا يعلق أهمية كبيرة ، كما فعل أوين ، على أثر البيئة الجديدة فى تغيير الشخصية .

وبلان يشارك أوين فى هجومه على المنافسة بين الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة . فالمنافسة بين العمال هى المسئولة عن انخفاض أجورهم وفقرهم ، والفقر بدوره مسئول عن انتشار الجريمة من ناحية ، وعن انخفاض القوة الشرائية مما يسبب الأزمات الاقتصادية . والمنافسة بين أصحاب العمل تؤدى إلى فقد الكثير منهم للربح واضطرارهم إلى هجر الصناعة .

و « الورش الاجتماعية » تقوم هى نفسها فى البداية على مبدأ المنافسة بل وتعتمد عليه فى نجاحها . فهى ستوجد أولا بجانب المشروعات الرأسمالية

---

(1) Gide & Rist, op. cit., pp. 267-.9

ولكنها ستتفوق عليها، إذ سيكون عمال « الورش الإجتماعية » أكثر كفاءة وحماسا ، وسيترك عمال المشروعات الرأسمالية مصانعهم للعمل بهذه الورش. وإذا بالمنافسة تقتل المنافسة . ولا يبقى فى الميدان إلا هذه الوحدات التعاونية ، وهى عندئذ ستطرح مبدأ المنافسة ، وتحل محلها روح التعاون ، وإذا أصابت إحداهما أزمة اقتصادية سارعت الأخرى إلى مساعدتها[1] .

ولكن من أين يحصل العمال على الأموال اللازمة لإقامة هذه الوحدات الانتاجية ؟ يلقى بلان هذه المهمة على الدولة . فهى تقوم بإقراض العمال هذه الأموال ، وإن كانت مع هذا لا تتملكها . إن الدولة تتدخل تدخلا إداريا أو تنظيمياً ولكنها لاتصبح مالكة لها . كما أن مهمة الدولة موقوتة باليوم الذى تعم فيه هذه التعاونيات .

فبلان يعطى الدولة دورا فى تحقيق النظام الاشتراكى أكبر مما أعطاه لها أوين أو فوريبه ، وهو فى هذا أكثر قربا إلى ماركس منهما . كما أنه ، مثل ماركس ، يتطلع إلى اليوم الذى تذوب فيه الدولة وتختفى .[2]

ومع هذا فإنه حتى فى هذه النقطة يفترق عن ماركس فى نقطة أساسية يعود فيها ليلتقى مع أوين وفوريبه . إن وسيلة بلان فى تحقيق الاشتراكية هى الاقناع ، وإن كان الاقناع هذه المرة هو إقناع الدولة . فهو يرفض الثورة والعنف فى سبيل السيطرة على الدولة ويتصور الدولة جهازا محايدا بين الطبقات يمكن تحويله بسهولة من حماية طبقة إلى حماية أخرى ، بينما تصور ماركس الدولة جهازا طبقيا تستخدمه الطبقة الرأسمالية السائدة لإخضاع العمال .

---

(1) Gray, The Socialist Tradition, op. cit., pp. 221-2.
(2) ibid., p. 220.

ثانيا — سان سيمون والسان سيمونيون

Saint - Simon (١٨٢٥ — ١٧٦٠)

على الرغم من انتماء الجزء الأكبر من عمر سان سيمون إلى القرن الثامن عشر فإنه لم ينشر أول كتاب له إلا فى القرن التاسع عشر (1) فى وقت كانت فرنسا فيه تتحول بسرعة إلى مجتمع صناعى . وانتماء سان سيمون إلى جيل أقدم من جيل أوين قد يفسر لنا إلى حد ما كيف كان هجوم الأول منصبا فى الأساس على الطبقة الأستقراطية والنبلاء بينما ركز أوين هجومه على أرباب الصناعة .

يميز سان سيمون بين طبقة العمال أو العاملين Industriels وبين الطفيليين Oisifs أما العاملون فهم طبقة لا تقتصر على العمال والفلاحين بل هى طبقة واسعة تشمل أيضا أصحاب المصانع المشتغلين بإدارتها وأصحاب الحرف والعلماء والفنانين والتجار ، أو بعبارة أخرى هى طبقة تشمل كل من يساهم فى الإنتاج إما بعمله أو بتقديمه للمجتمع وسيلة من وسائل إشباع حاجاته . أما الطفيليون فهم من يعيشون عالة على غيرهم .

يقول سان سيمون إن مصلحة العاملين هى فى انسجام تام مع مصلحة المجتمع ككل ، بينما مصلحة الطفيليين هى فى تعارض تام مع مصلحة المجموع . فماذا تخسر فرنسا لو فقدت كل دوقاتها وكاردينالاتها وقسسها وضباطها بالإضافة إلى أغنى عشرة آلاف شخص من الملاك ؟ ولكن تأمل الضرر الذى يعود على فرنسا لو فقدت أفضل خمسين ميكانيكى وأفضل خمسين من العلماء ومديرى المصانع والبنوك . ستغدو فرنسا حينئذ جسداً بلا روح .

(3)Letters from an Inhabitant of Geneva to his Contemporaries (1802)

إن هؤلاء العاطلين ، ليسوا عديمى النفع فحسب بل هم يلحقون أضرارا إيجابية بالمجتمع ، من حيث أنهم يساعدون ، بطريقة تفكيرهم ، على استمرار الأفكار البالية ، ويبددون أموال المجتمع فيما لا ينفعه ، ويمنعون العاملين من السيطرة على الحكم كما ينبغى لهم .

إن مصلحة المجتمع هى فى أن يتولى هؤلاء العاملين الحكم . فماذا يحتاج المجتمع أكثر من أن يتولى الوظائف العامة أكفأ الناس ، وأن يدار الحكم بأقل قدر من النفقات ، وأن يعم السلام والاستقرار ؟

إن مصلحة العاملين هى فى تحقيق هذه الأهداف الثلاثة بالضبط . فهم بالفعل أكفأ الناس ، بدليل نجاحهم فى إدارة مصانعهم وأعمالهم الخاصة ، والتبديد لا يرضيهم لأنهم عانوا المشقة فى الحصول على المال ، والسلام والاستقرار يخدمان مصالحهم الخاصة كما يخدمان مصالح المجموع . (1)

على أنه لعل أهمية سان سيمون فى تاريخ الفكر الاشتراكى لا ترجع إلى كتاباته هو نفسه بقدر ما ترجع إلى كتابات تلاميذه المعروفين بالسان سيمونيين والذين بنوا على أفكاره دعوة عملية تفتقر إليها كتابات أستاذهم .

فبينما التاريخ فى نظر السان سيمونيين هو تاريخ استغلال الإنسان للإنسان فإنه يجب أن يتحول الناس من استغلال بعضهم لبعض إلى استغلالهم ، كمجموع ، لقوى الطبيعة .

ولكن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على سياسة الحرية المطلقة التى تبيح للفرد أن يفعل ما يشاء ولو أضر بالمجموع . كما أنه لا يمكن تحقيقه

---

(1) Gray, op. cit., pp. 136 - 160.

إلا بتحقيق تكافؤ الفرص عن طريق القضاء على نظام يمنح لبعض الأفراد امتيازات بمجرد الميلاد .

ومن هنا دعا السان سيمونيون إلى القضاء على حق الإرث ، ونصبوا من الدولة وارثا للجميع ، وقالوا أنه لا بد أن يترتب على ذلك أن تصبح الدولة فى ظرف جيل أو أكثر بقليل ، هى المالك الوحيد .

ومع هذا فالسان سيمونيون لايهدفون ، بعكس بلان ، إلى تحقيق المساواة الكاملة . فبينما ترجع إلى بلان الجملة التى يعرفها الجميع « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » كانت العبارة التى يكررها تلاميذ سان سيمون « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » .

٥ — جون ستيوارت ميل

بين الحرية الاقتصادية والاشتراكية

لايذكر اسم « ميل » J. S. Mill (١٨٠٦ — ١٨٧٣) عادة فى تاريخ الفكر الاشتراكى من حيث أن أهم أجزاء فكره تنتمى إلى المدرسة الكلاسيكية . ومع هذا فإن من المناسب أن نختم هذا الفصل بكلمة عن موقف هذا الرجل الذى ينتسب رأيه فى الاشتراكية إلى مرحلة الانتقال بين عصرين: عصر سيادة الفكر الكلاسيكى القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وعصر شهد بداية تداعى هذا المبدأ ولمعان نجم الفكرة الاشتراكية .

وميل سواء فى شخصيته أو فكره ، نموذج مثالى لتصوير هذا الانتقال، فهو فى صباه جليس بنثام وريكاردو[1] وتلميذ أبيه جيمس ميل ، والثلاثة

(1) See J. S. Mill : Autobiography, (Dolphin Books), pp. 47-8.

من أعمدة الفكر الكلاسيكى ، وهو فى أواخر عمره صديق للحركة العمالية ومدافع عن حق العمال فى الانتخاب[1] . وهو كذلك فى كتبه . فهو فى الطبعة الأولى من كتابه (١٨٤٨) Principles of Political Economy مدافع فصيح عن الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ، وهو فى الطبعة الثالثة من نفس الكتاب ، وفى كتابات منشورة بعد وفاته ، يعبر عن حيرته بين الرأسمالية والاشتراكية .

يردد ميل فى الطبعة الأولى الحجج الكلاسيكية ضد الاشتراكية ولصالح الملكية الخاصة . فالاشتراكية بتسويتها بين المجد والبليد تضعف الحافز إلى زيادة الانتاج ، وبتوسيعها لسلطان الدولة تهدد الحرية وتقضى على روح الابتكار وتخلق مجتمعاً حياته الرتابة والسأم ، وهى فضلا عن هذا غير ممكنة عملا . ولكن ميل فى الطبعة الثالثة (١٨٥٢) يرد بنفسه على حجج الطبعة الأولى . فحافز تحقيق الصالح العام هو حافز أقوى مما يتصور الكثيرون ، والملكية الخاصة كما هى قائمة فى وقت ميل تحقق الثراء والحرية لصالح القلة على حساب الأغلبية ، وليس من المستحيل أن نتصور إمكان تحقيق نظام اشتراكى فى المستقبل ، وعلى كل حال ، إذا كان ولا بد أن نختار بين مساوىء الملكية الخاصة كما نراها ، واحتمالات الاشتراكية ومخاطرها ، فهو يختار الاشتراكية .

ثم يعود ميل فى مقال له نشر بعد وفاته ، ليردد عيوب الاشتراكية ، ولكنه مع هذا يعبر عن احتمال أن يكون النظام الاشتراكى هو أنسب النظم فى وقت ما فى المستقبل[2] .

(1) ibid., p. 215.
(2) Robbins, op. cit., pp. 142 - 168.

إن جون ستيوارت ميل فى تعبيره عن حيرته هذه يودع فى الواقع عصر الاقتصاديين الكلاسيكيين ويمهد لفكر جديد . لقد كان لأساتذته الأوائل، وله هو نفسه فى شبابه ، عذر النصف الأول من القرن التاسع عشر . هذا العصر الذى شهد قيام الثورة الصناعية ، وإضافتها العظيمة للثروة بدافع الحافز الفردى لتحقيق أقصى ربح ، والذى انتشرت فيه وحدات إنتاجية صغيرة ومن ثم قام إنتاجه فى الأساس على نظام المنافسة ، وهو عصر لم يسمع إلا الهمسات الأولى للحركة العمالية ومن ثم أمكن أن يتجاهلها .

ولكن ميل ، مع امتداد حياته ، رأى الأزمات الاقتصادية تجلب الانتكاس للانتاج الرأسمالى والبطالة للعمال ، ورأى الاحتكار يحل بالتدريج محل المنافسة ، والحركة العمالية تقوى وتجبر أصحاب الرأى على الاستماع إليها وتبحث فى نفس الوقت عن مفكر أصلب عودا من أوين وفورييه وبلان وسان سيمون .

الفصل الثالث

الماركسية

تمهيد :

لا شك فى أن للاشتراكية الماركسية كما جاءت فى كتابات كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) وفردريك إنجلز (١٨٢٠ — ١٨٩٥) ، وفى الإضافات التى أضافها لينين ، أهمية خاصة تبرر أن نفرد لها حيزا من هذه الدراسة أكبر مما أعطينا للاشتراكيين السابقين أو اللاحقين لها . وتنبع الاهمية الخاصة للاشتراكية الماركسية من عمقها وشمولها إذا قورنت ببقية الأفكار والنظريات الاشتراكية ومن اكتسابها لأهمية سياسية نتجت أولا عن قيام التجربة السوفيتية فى الاشتراكية على أساس الإيمان بالماركسية ، وعن انتساب ثورات ونظم متعددة فى العالم إليها ، وعن انتشار الأحزاب التى تدين بالماركسية حتى فى داخــــل المجتمعات التى تعادى النظام السوفيتى والفكر الماركسى .

وفى مناقشتنا التالية للاشتراكية الماركسية فضلنا أن نفسح المجال فى البداية لعرض الأفكار الماركسية دون التدخل عند كل نقطة بإعلان رأينا فيها ، مرجئين تقييمنا لها إلى ما بعد الانتهاء من عرضها . على أننا نلفت نظر الطالب إلى أن الأفكار الماركسية فى غاية التشعب وذات جوانب متعددة تنتسب إلى فروع كثيرة من فروع المعرفة ، فهى تناقش مسائل تدخل فى دراسة الفلسفة وفلسفة التاريخ وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد . . الخ .

وكتاب فى حجم هذا الكتاب لا يمكن أن يتناول كافة هذه المسائل بفروعها، ولهذا فسيلاحظ الطالب أن بعض الأفكار الماركسية الهامة لم ترد فى بحثنا التالى إطلاقا، إذ لم يكن هناك بد من نوع من الاختيار يحكمه بطبيعة الحال تقديرنا لما هو أكثر الجوانب أهمية.

وقد قسمنا بحثنا للاشتراكية الماركسية إلى خمسة أقسام:

١ — المادية الجدلية أو الديالكتيكية.

٢ — المادية التاريخية.

٣ — نظرية القيمة وفائض القيمة

٤ — إضافات لينين إلى الماركسية.

٥ — تقييم الماركسية.

المبحث الأول

المادية الجدلية (أو المادية الديالكتيكية)

هى الجانب الفلسفى من الماركسية، والماركسيون يعتبرونها بمثابة عامودها الفقرى، ويعتبرون جوانب الماركسية الأخرى تطبيقا لها، ولهذا نجد لينين يقول إن الماركسية تعنى المنطق الديالكتيكى، ويفتتح ستالين كتابه الصغير عن المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية بقوله إن المادية الديالكتيكية هى «النظرية العامة للحزب الماركسى اللينينى».

وهى ذات شقين: المادية، وتتكلم عن علاقة المادة بالفكر، أو بعبارة أخرى عن علاقة الماديات عموما بالمعنويات عموما؛ والجدلية

أو الديالكتيكية ، وتقدم القوانين التى تخضع لها المادة فى تطورها والفكر فى تطوره ، أو بعبارة أخرى قوانين حركة المادة وحركة الفكر .

أولا — المادية :

يمكن تلخيص أهم نقاط الفلسفة المادية لماركس وإنجلز فيما يأتى :

١ — « إن الفهم المادى للعالم يعنى ، بكل بساطة ، فهم الطبيعة كما هى دون أى إضافة غريبة » هكذا يعبر انجلز عن هذه القاعدة من قواعد المادية. وانجلز يعنى « بالإضافة الغريبة » أى مفهوم ميتافيزيقى ، أى خارج عن مظاهر الطبيعة ، بما فى ذلك فكرة الألوهية . إن كل حركة أو تطور ليس إلا مظاهر مختلفة للمادة فى حركتها أو فى تطورها . والعالم يتطور تبعا لقوانين حركة المادة ، وهذه القوانين لا تحتاج لتفسيرها إلى إضافة فكرة خارجة عن العالم المادى .

٢ — المادة والطبيعة حقيقة موضوعية موجودة خارج الإدراك والشعور ، أى بصورة مستقلة عن وعى الإنسان . وبعبارة أخرى ، هى موجودة وقائمة حتى ولو لم يوجد إنسان يعيها .

٣ — إن من الممكن للإنسان أن يتوصل لمعرفة قوانين العالم . فليس فى العالم أشياء لا تمكن معرفتها أو فهمها ، وإنما هناك فقط أشياء لا زالت مجهولة . بعبارة أخرى : المجهول ليس هو مالا يمكن معرفته وإنما هو ما لم يعرف بعد . ومعرفتنا لقوانين الطبيعة معرفة ذات قيمة ، والحقائق التى نتوصل إليها هى حقائق موضوعية وليست ذاتية .

والنقطتان الثانية والثالثة قد تبدو لبعض الطلاب بديهية . فمن ينكر أن للمكتب الذى أكتب عليه والقلم الذى أمسك به وجودا موضوعيا

منفصلا عنى؟ وأننى إذا تركت الحجرة فسيبقى المكتب والقلم متمتعين بالوجود حتى ولو لم أرهما أو أحس بهما ؟ كذلك فهل هناك من ينكر أن الإنسان يستطيع أن يفسر العالم ويدركه على حقيقته ، وأن ما هو مجهول للإنسان اليوم سيصبح معلوما له فى المستقبل ؟

ولكن الحقيقة أن هاتين النقطتين ليستا من قبيل البديهيات . وقد قدمهما ماركس وإنجلز كرد عنيف على ما يعرف بالفلسفة المثالية التى ذهبت ، فى أكثر صورها غلواء ، إلى أن الفكر الانسانى هو الحقيقة الوحيدة التى تتمتع بالوجود وأن العالم كله قائم فى الذهن وحده وليس له وجود خارجى عن الذهن ؛ أو التى ذهبت فى صورها الأقل تطرفا ، إلى أن المادة ، وإن كانت تتمتع بوجود حقيقى خارج الذهن ، فإن الذهن لايدركها على صورتها الحقيقية وإنما بصورة مخالفة لحقيقتها ومشوهة ، وأن حواسنا عاجزة عن أن تنقل إلى أذهاننا صورة حقيقية للعالم .

كذلك فإن النقطة الثالثة كانت رداً من ماركس وإنجلز على ما ذهب إليه بعض الفلاسفة ، مثل « كانت » ، من أن الإنسان وإن كان يستطيع أن يدرك صفات الأشياء إدراكا صحيحا فإنه لا يستطيع إدراك ما سماه كانت « بالشىء فى ذاته » ، أى أن هناك قطاعا من الطبيعة يتعذر على الإنسان كشفه وفهمه .

٤ — إن المادة هى العنصر الأول ، والفكر هو العنصر المشتق منها ، والمادة هى منبع الإحساسات والتصورات والإدراك . « إن المادة ليست من نتاج العقل ، بل العقل نفسه ليس سوى نتاج المادة الأعلى » . وليس هناك من الإحساسات والإدراكات ما لم ينعكس من العالم المادى ، فليس

هناك إدراكات أو غرائز أو ملكات مغروسة فى النفس والعقل أصلا ، وإنما كلها من خلق العالم المادى[1] .

ثانيا — الجدلية أو الديالكتيكية :

كلمة الجدلية ترجمة لكلمة (الديالكتيكية ، Dialectique ، Dialectics) والأخيرة مشتقة من كلمة يونانية تعنى تبادل الكلام أو تبادل الحجج ، وبكلمة واحدة تعنى الجدل .

وقد استعار الفيلسوف الألمانى هيجل Hegel (١٧٧٠ — ١٨٣١) هذه الكلمة للتعبير عن التناقض القائم فى الأشياء والأفكار والتوفيق بين الأضداد .

ومن اليسير أن نلمس العلاقة بين المعنى الأصلى لكلمة جدل كما حددناه والمعنى الذى استعملها به هيجل . إذ الجدل يتضمن عرض أفكار متضادة والتوفيق بينها . ففى الجدل يعرض أحد المتخاطبين قضية معينة من وجهة نظره فينكرها زميله مقدماً بذلك نفيها أو نقيضها . وإذ يدافع الأول عن قضيته ، يدخل فى كلامه عادة بعض المسلمات التى يقوم عليها رأى خصمه ، وهنا يحدث أول توفيق بين الأضداد . ويرد خصمه عليه مدخلا فى كلامه أيضاً بعض حجج زميله . وتؤدى المناقشة فى النهاية ، وإن لم تنته باتفاق صريح ، إلى تركيب جديد يتكون من حجج كل منهما ، وهذا هو التوفيق الأخير بين الرأيين المتضاربين .

---

(١) أنظر فى تلخيص المادية الفلسفية :
Stalin : Dialectical and Historical Materialism & Afanasyev : Marxist Philosophy, Moscow, 1965, pp. 71-84.

قال هيجل إنه ليس صحيحاً ما قد يظن من أن شيئاً من الأشياء لا يمكن أن يوجد وألا يوجد فى وقت واحد ، وليس صحيحاً أن الصفات المتناقضة لا يمكن أن توجد مترافقة ، وليس صحيحاً أنه إذا حدث وعرضت للفكر قضيتان متناقضتان كان لابد أن تكون إحداهما خاطئة . بل يقول هيجل إن التناقض شرط من شروط الفكر ، كما أنه شرط من شروط وجود الأشياء أيضاً ، والعدم وحده هو الخالى من التناقض . كل شىء إنما هو موجود وغير موجود فى نفس الوقت ، وكل شىء يحوى على عناصر نقيضه . ويلاحظ هيجل ، كما لاحظ أرسطو من قبله أن العلم ينشأ من العجب ، ولكن ما معنى العجب إن لم يكن يعنى الشعور بالتناقض المبهم الذى يلاحظ فى الأشياء ؟ إن الفكر يحاول حقاً أن يوحد بين الأشياء ، بيد أن عملية التوحيد هذه تفترض أنه صادر عن الاختلاف .

يقول هيجل إن الأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف باتحاد الأضداد ، أى إمكان اجتماعهما . فكل إثبات يتضمن نفيا وكل نفى يتضمن إثباتا ، وينشأ من تغلب النفى على الإثبات ، تركيب جديد يختلف عن النقيضين ، ويسميه هيجل « نفى النفى » . واجتماع النقيضين ليس قاصراً على الفكر وحده ، بل يشمل الأشياء المادية أيضاً ، فالمادة دائمة التطور والحركة حتى ولو بدت لنا ساكنة ، وهذه الحركة ما هى إلا صراع المتناقضات فى داخلها . يقول هيجل « إن نجم النبات الضئيل يحمل فى باطنه الدوحة العظيمة وهذه الدوحة العظيمة تنسخ ذلك النبات الصغير وتثبته فى آن واحد . وإن الطفل ليتضمن الرجل ، وهذا ينفى ويؤيد الطفل فى وقت واحد . وإن التاريخ ليشهد كذلك بصحة هذا القانون بصورة أوسع ؛ فالمدنية تتقدم بفعل ورد فعل بين النزعات المتضادة ، فعصور السلطة يتبعها عصور إباحية وفوضى ،

ومن اتحاد الاثنين تنشأ مرحلة سامية من الحرية الدستورية »[1] .

ويقول أيضاً « إن التناقض هو أساس الحركة كلها ، إن التناقض الذى يحمله الشيء فى داخله هو وحده الذى يجعل هذا الشيء يتحرك ويندفع وينشط »[2] .

* * *

أوردنا هذا الكلام عن فلسفة هيجل فى الجدل لأن ماركس ورث من هيجل الجدلية أو الديالكتيكية . وفى هذا الجانب من جوانب فلسفة هيجل يعترف ماركس وانجلز بأنهما كانا تلميذين مخلصين لهيجل . أما القول المشهور بأن ماركس « قلب الجدل الهيجلى رأساً على عقب ، أو بعبارة أخرى أوقفه على قدميه[3] » فإنه لا يشير فى الواقع إلى مبادىء الجدلية ذاتها بل إلى المادية . ذلك أن ماركس وانجلز رأيا فى هيجل مثالية[4] لم يقبلاها . وتتمثل مثالية هيجل فى نظرهما فى أنه اعتقد أن الفكر وجد أولا ثم خلق المادة ، وأن الطبيعة فى نظر هيجل هى صورة لما سماه هيجل « الفكرة المطلقة » . هذه الفكرة المطلقة التى سخر منها انجلز بقوله « إن اسمها كذلك لأن هيجل لم

---

(١) اقتطفها أحمد أمين وزكى نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، الجزء الثانى ، ص٣٦٨ .

(٢) اقتطفها بول فولكييه : الديالكتيكية ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ص ٦١ .

(3) Engels : Ludwig Feurbach and the End of Classical German Philosophy, published in Marx & Engels : Selected Works, Moscow, 1955, vol. 2, p. 386.

(٤) فليحذر الطالب من أن يفهم المثالية والمادية المقصودتين هنا بالمعنى الجارى لهاتين الكلمتين . فالمثالية بالمعنى الجارى تشير إلى الترفع عن النقائص والتطلع إلى المثل العليا إلخ ، والمادية بالمعنى الجارى تشير إلى الانغماس فى اللذات أو الجرى وراء المال إلخ . بينما كلتا المثالية والمادية فى الفلسفة تشيران إلى موقفين فلسفيين متعارضين من مسألة علاقة الفكر بالمادة ،

يمكن لديه مطلقا شيء يقوله عنها[1] » .

إذن فبينما الجدلية عند كل من هيجل وماركس تصف قوانين حركة المادة والفكر وتناقضاتهما ، فقد افترق ماركس عن هيجل عند محاولة الإجابة على السؤال أيهما أسبق المادة أو الفكر : فبينما يرى هيجل أن المادة تالية لوجود ماسماه بالفكرة المطلقة (ولعله يعني بها الله) ، رأى ماركس أن الفكر ، أيا كانت صورته ومضمونه ، ماهو إلا انعكاس للظواهر المادية ومن ثم فهو تال لها .

• • •

رفض ماركس إذن مثالية هيجل واستبدل بها الفلسفة المادية التي لخصنا أهم عناصرها . أما جدلية هيجل فقد تبناها ماركس ووسع دائرة تطبيقاتها . وأكثر من ذلك ، حاول ماركس أن يجعلها قاعدة للعمل وليس مجرد نظرية فلسفية . أي أنه حاول أن يستخلص منها قواعد عملية يمكن للإنسان بواسطتها أن يعجل بتحسين أوضاعه .

يقول ماركس « إن الفلاسفة لم يقوموا حتى الآن إلا بتفسير العالم ، أما الآن فالمهم تغييره »[2] .

ويمكن أن نلخص الجدلية كما وردت في كتابات ماركس وانجلز في النقاط الأربع الآتية :

---

(1) Engels, op. cit., p. 392.

وأنظر توضيح إنجلز لدرجة مساهمة كل من إنجلز نفسه وماركس في المادية الجدلية . المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

(2) Karl Marx : Theses on Feurbach, published in Marx & Engels, Selected Works (vol. 2) op. cit., p. 404.

١ — ضرورة إدراك الأشياء فى ارتباطها وعلاقتها بغيرها :

تذهب الجدلية إلى أن دراسة أى ظاهرة أو حادث تصبح فارغة وغير مجدية إذا هى نظرت إلى الظاهرة أو الحادث بمعزل عن الظروف المؤثرة فيها والمحيطة بها .

إن النظرة الجزئية دائما خاطئة لأنها تدرك الشيء من جانب واحد وتتجاهل علاقاته المتعددة بغيره .

يترتب على ذلك أنه من الواجب ونحن بصدد دراسة أى ظاهرة أن ندرسها فى إطار بيئتها ومرحلتها التاريخية وبغير ذلك لا يمكن أن تكون دراستنا شاملة أو واقعية .

وفى هذا قال هيجل « إن الناس درجوا على أن يروا أجزاء الكل منفصلة ، وكل جزء على حدة ، دون أن يربطوا بينها برباط الوحدة الشاملة لها جميعا ، والواقع أنه ليس ثمة جزء مستقل بذاته ، بل كل جزء لابد أن يتضمن فى نفسه شيئا آخر ، والنظرة الجزئية دائما باطلة »[٢] .

٢ — ضرورة إدراك الأشياء فى تطورها :

إن الطبيعة ليست ساكنة جامدة وراكدة ومستقرة ، هكذا تقول الجدلية ، بل هى فى حركة وتغير وتطور على الدوام .

إن العالم ليس مكونا من أشياء جاهزة ثابتة بل من عمليات تتعرض فيها الأشياء ، حتى ما بدا منها فى الظاهر ثابتا ، لتغير مستمر . يقول انجلز « الحركة والتغير هما سنة الوجود . فوجود المادة بدون حركة كوجود

(١) أحمد أمين وزكى نجيب محمود : المرجع السابق ص ٣٦٦ .

الحركة بغير مادة ، كلاهما لا يمكن تصوره » ولكن ، ما دامت المادية تعتبر أن الفكر هو نتاج المادة ، وما دامت الجدلية تعتبر المادة فى تطور مستمر ، فالمادية الجدلية تعتبر أن الأفكار والمعنويات هى الأخرى فى تغير وتحول دائمين . إذن فلا يجب أن يزعم مفكر ، أيا كان ، أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية . إن أى فكرة هى وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة أو غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، وإذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم ، فقد لا تصبح كذلك غداً [١] .

وهكذا يجب أن يكف الإنسان ، على حد تعبير إنجلز ، عن طلب حلول نهائية وحقائق خالدة . ولا يرى إنجلز من الحقائق التى ينبغى الاعتراف لها بوصف النهائية والإطلاق غير بعض نتائج الرياضيات وأمثالها . وكلما ابتعدنا عن دائرة العلوم المجردة قل بالتدريج عدد هذه الحقائق النهائية ، فما نجده فى علم الميكانيكا وعلم الفلك أقل مما نجده فى الرياضيات ، ويقل عددها أكثر فى علم الطبيعة ، وهكذا [٢] .

٣ — <u>شكل هذا التطور : تغير فى الكم يتحول عند مرحلة معينة إلى تغير فى الكيف :</u>

تقول الجدلية إن التطور ، هذا القانون العام الذى تخضع له على الدوام كافة الأشياء والأفكار ، يتخذ شكل تغير فى الكم ينتقل فى مرحلة معينة وفجأة إلى تغييرات ظاهرة وجوهرية ، أى إلى تغيرات كيفية . والمثال

---

(١) إنجلز : المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) أنظر فولكييه : المرجع السابق ، ص ٨٨ ج ٢ : ١٠٢ .

التقليدى الذى يضرب للدلالة على هذه الفكرة هو ما نراه بصدد تأثير الحرارة على الماء . فازدياد درجة الحرارة أو نقصانها لا يؤثر بادىء الأمر على حالة الماء ، ولكنه عند مرحلة معينة ، وهى نقطة الغليان أو نقطة التجمد ، يجعل الماء يتحول إلى بخار أو جليد ، كذلك لكل معدن درجة حرارة معينة تسبب ذوبانه ، وفى الكيمياء ، يرجع اختلاف نوع الذرات إلى اختلاف عدد الشحنات الكهربائية الألكترونية الكامنة فى كل منها ، واختلاف نوع المواد المكونة من الذرات ذات النوع الواحد إنما يرجع إلى اختلاف كمية الذرات المجتمعة فى كل من تلك المواد المختلفة . . . الخ .

وفى الحياة الاجتماعية ، تطبق الجدلية هذا المبدأ فتقول إن الفجوة التى تفصل بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة تتسع بالتدريج مع تطور النظام الرأسمالى ، وهذا هو التحول الكمى ، إلى أن يصل إلى مرحلة معينة يقلب فيها العمال النظام السائد ويحلون النظام الاشتراكى محله ، وهذا هو التغير الكيفى . ويحدث هذا التحول بشكل فجائى ، أى عن طريق الثورة [1] .

٤ — سبب هذا التطور : صراع المتناقضات :

تقول الجدلية إن التطور ما هو إلا نتيجة صراع المتناقضات . فتطور القديم إلى الجديد ما هو إلا نتيجة صراع سابق بين الجديد والقديم ، بين الشىء ونقيضه . إن التطور من حالة إلى أخرى يحدث نتيجة لظهور اتجاه جديد مضاد للحالة الأصلية ، ونتيجة لتصارع الشىء فى حالته الأصلية مع الاتجاه الجديد ونتيجة تغلب هذا الاتجاه الجديد . وهذه الغلبة للجديد ، أى

(١) ستالين : المرجع السابق ، ص ٩ .

هذا التحول من الكيف القديم إلى الكيف الجديد بوصول تغير الكم إلى نقطة معينة ، يتم كما رأينا بشكل فجائى .

وهكذا نصادف لدى ماركس نفس المبدأ الذى سبق أن رأينا عند هيجل : « فالإثبات » أو التقرير يتضمن « نفيه » . هذا النفى ينمو حتى يتغلب على نقيضه مكونا شيئا جديدا . هذا الشىء الجديد هو « تركيب » بالنسبة لعملية الصراع السابقة عليه والمؤدية إليه ، وهو « إثبات » بالنسبة لعملية الصراع التالية التى ستنشأ فى داخله حيث ينمو « النفى » الوليد حتى يتغلب على نقيضه وهكذا يحدث التطور .

إن الموت لا يمكن تصوره إذا لم توجد حياة ، كذلك لا يمكن تصور الحياة إذا لم يوجد الموت : ذلك أن الكائن الحى لا ينمو دون أن يتغير ويتطور ، أى دون أن يكف عن كونه ما كان ، كما أن التوغل فى الحياة يعنى القرب من الموت ، وفى كلا الحالتين يكمن معنى الموت . كذلك فمن اتحاد الذكور بالأنوثة ، وهما ضدان ، تنتج الكائنات الحية . . . الخ

وتورد الجدلية أيضاً أمثلة من التاريخ الإنسانى . فالصورة الأولى للملكية كانت هى الملكية الشائعة التى يشترك فيها أعضاء المجتمع جميعاً . على أنه ما أن يكتشف الإنسان الزراعة حتى تصبح الملكية الشائعة قيداً على زيادة الإنتاج ، هذا القيد الجديد هو النفى الوليد للملكية الشائعة ، ويظل أثر القيد فى التعاظم (التغير الكمى) حتى يصبح من الضرورى لصالح المجتمع أن يتحول الإثبات القديم إلى تركيب جديد . هذا التركيب الجديد هو الملكية الخاصة .

المبحث الثانى

المادية التاريخية

رأينا أن مادية ماركس الفلسفية تسلم بادىء ذى بدء بأن الإنسان قادر على كشف أسرار العالم وأن ما يبدو مجهولا بالنسبة له اليوم لن يكون كذلك فى المستقبل . ثم هى لا تؤمن بأى موجودات غيبية فيما وراء الطبيعة ، وتعتقد أن للمادة وجودا حقيقيا ومنفصلا عن الذهن ، وأن وجود المادة سابق على وجود الفكر .

كذلك رأينا أن الجدلية تؤكد على ارتباط الأشياء وتأثر بعضها ببعض ، وتعتبر التطور سنة أبدية للوجود المادى والفكرى ، وأن هذا التطور يتم عن طريق تغيرات كمية تتحول عند مرحلة معينة وبشكل فجائى إلى تغير كيفى ، وأن التناقض قائم فى كل الأشياء المادية والأفكار ، وأن التطور إنما يحدث نتيجة لصراع المتناقضات .

وماركس والماركسيون يعتبرون أن المادية التاريخية ما هى إلا تطبيق لهذه المبادىء المادية والجدلية على التاريخ الإنسانى . فالإنسان وفقا للمادية الفلسفية — التى أوجزنا مبادئها حالا — ما هو إلا نتاج المادة وحلقة من حلقات تطورها ، كل ما هنالك أنه النتاج الأعلى والأسمى لهذا التطور ، ويترتب على هذا أن كل قاعدة عامة تفسر وجود المادة وتطورها يجب أن يفسر على ضوئها أيضاً وجود الإنسان وتطوره

يقول ستالين « المادية التاريخية توسع نطاق مبادىء المادية الجدلية حتى تشمل دراسة الحياة الاجتماعية ، وتطبيق هذه المبادىء على حوادث الحياة

الاجتماعية ، أى على دراسة المجتمع وتاريخه[1] » .

فماهى نتيجة هذا التطبيق ؟

أولا — للتاريخ قوانين :

يقول ماركس وانجلز أن على المؤرخين أن يكفوا عن اعتبار التاريخ مجموعات من الحكايات والنوادر التى لا تجمعها صلة ، وعليهم أن يكفوا من اعتبار مهمتهم هى مجرد التثبت من صحة وقائع التاريخ واستخلاص صحيحها من زائفها . إن مهمة علم التاريخ فى نظر ماركس هو الكشف عن العوامل الأساسية أو القوانين التى يبدو أن التاريخ يخضع لها فى تطوره .

ويقول إنجلز أن المجتمع الإنسانى ، شأنه شأن الطبيعة المادية خاضع لقوانين يتعين الكشف عنها .

« فإذا بدا لنا فى الظاهر وعلى السطح أن المحرك (لحوادث التاريخ) والمسيطر عليها هو محض الصدفة فالواقع أن الذى يتحكم دائما هو قوانين خفية داخلية وتتحول المشكلة إلى مجرد اكتشاف هذه القوانين . .

وهنا نجد الأمر لا يتعلق ببواعث بعض الأفراد مهما كانوا أفرادا بارزين بقدر ما يتعلق بتلك الدوافع التى تحرك جماهير كبيرة وشعوبا بأسرها وطبقات بأكملها داخل كل شعب . وحتى فى هذه الحالة فإننا لا نعنى بنار تتوهج لحظة ثم تخبو وتنطفىء ، بل بتلك الأعمال ذات الأثر المستمر والتى يترتب عليها تحول تاريخى عظيم »[2] .

(١) ستالين : المرجع السابق ، ص ٣

(2) Engels : Feurbach and the End of Classical German Philosophy, op. cit., pp. 390-1.

فما هى هذه القوانين التى يخضع لها تطور التاريخ ؟

تقول المادية التاريخية إن مايفسر تطور التاريخ ليس هو البيئة الجغرافية، كما ذهب بعض المؤرخين ، إذ أن أمة ماقد يتغير مستواها الحضارى دون أن تتغير بيئتها الجغرافية .

والتطور العام للتاريخ لا يرجع إلى أعمال العباقرة ، إذ العبقرى نفسه وليد ظروفه وبيئته ، وتأثيره إنما ينحصر فى المظاهر والأحداث الفردية ولكنه لا يستطيع بأى حال أن يغير الاتجاه العام الذى يجرى فيه تطور تاريخ المجتمع ، الذى لا بد أنه خاضع لأسباب أكثر عمقاً وبعيدة كل البعد عن الصدفة وإرادة الفرد .

كذلك فإن رقى العقل البشرى لا يمكن أن يكون هو العامل المؤثر فى سير الحضارة ، إذ أنه هو نفسه نتيجة لتطورات اجتماعية أخرى . مرة أخرى نسأل : ماهى إذن هذه القوانين التى تفسر تطور التاريخ ؟ الإجابة على هذا السؤال تشكل جوهر المادية التاريخية .

ثانيا — جوهر نظرية المادية التاريخية :

تقول المادية التاريخية أنه لكى يستطيع الناس أن يصنعوا التاريخ يجب أولا أن يتمكنوا من الحياة ومن إرضاء حاجاتهم الأولية . فأول حدث تاريخى هو إنتاج الوسائل التى تتيح إشباع هذه الحاجات ، والناس فى سبيل ذلك يدخلون فى نضال مع الطبيعة .

والناس فى نضالهم مع الطبيعة ، أثناء عملية الإنتاج لا يعملون منفردين، منعزلا بعضهم عن بعض ، بل هم ينتجون سوياً فى جماعات . فالإنتاج هو دائما إنتاج اجتماعى . ففى أثناء إنتاج ما يشبعون به حاجاتهم المادية لا بد أن يدخل

الناس فيما بينهم فى علاقات . ومن الممكن أن تكون علاقات الإنتاج هذه علاقات تعاون بين إناس محرزين من كل استغلال ،ويمكن أن تكون علاقة سيطرة وخضوع .

ويقول ماركس « فى عملية الإنتاج ، لا يؤثر الناس فى الطبيعة فقط، بل يؤثر بعضهم فى البعض الآخر أيضاً ، فهم لاينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم على شكل ما ، ومن أجل أن ينتجوا يدخل بعضهم مع بعض فى صلات وعلاقات معينة ،ولا يتم تأثيرهم فى الطبيعة، أى لا يتم الإنتاج، إلا فى حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية »(١)

فالناس إذاً لكى يستمروا فى الحياة يقومون بنضال مع الطبيعة فى سبيل الإنتاج ، مستخدمين فى ذلك أدوات معينة ، وقوة العمل ، وما حققوه أثناء نضالهم السابق من تجربة وعادات . وهذه العناصر الثلاثة يسميها ماركس وإنجلز ، قوى الإنتاج .

وهم أثناء عملية الإنتاج يدخلون حتما فى علاقات ، يحدد على أساسها من الذى يملك وسائل الإنتاج ويتصرف فيها ، ويسميها ماركس وإنجلز علاقات الإنتاج .

* * *

ثم إن الناس مدفوعين برغبة تخفيف عبء الإنتاج عن كاهلهم ، يعملون على تحسين قوى الإنتاج وتطويرها ولكن لكل نوع من أنواع قوى الإنتاج

---

(١) اقتطفه ستالين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ وما بعدها .

نوعا معينا يلائمها من علاقات الانتاج . إذن فالتطور الذى يلحق قوى الانتاج يصبح « مناقضا » للوضع الحالى لعلاقات الانتاج الذى كان يلائم مرحلة سابقة من مراحل قوى الانتاج ، وتصبح هذه العلاقات قيدا على الانتاج فى مرحلته الجديدة . هذا التناقض يؤدى حتما إلى تغيير علاقات الانتاج ؛ أى نظام ملكية قوى الانتاج ، وتطوره إلى نظام جديد يتيح للناس أن ينتفعوا أقصى انتفاع ممكن من القوى الانتاجية الجديدة .

وهكذا نرى أن الإنسان حين استخدم الحديد بدلا من الأدوات الحجرية لم يكن يقصد سوى التخفيف عن نفسه ، ولكن أدى ذلك إلى انقلاب فى العلاقات الانتاجية ، فحل نظام الرق محل نظام الملكية الشائعة . كذلك لم يكن المقصود من تحسين الأدوات الحديدية واستخدام الصناعة اليدوية إلا التخفيف من عبء الإنتاج ، ولكن ذلك أدى إلى انهيار نظام الرق وهو « علاقة إنتاجية » من نوع معين ، وظهور النظام الاقطاعى وهو علاقة إنتاجية من نوع آخر . كما أن الآلات البخارية لم يقصد بها سوى التخفيف على الإنسان ولكن اختراعها أدى إلى انهيار النظام الإقطاعى وأقام الرأسمالية [1] .

ولنتواضع الآن على تسمية مجموع قوى الإنتاج والعلاقات الإنتاجية معا « ظروف الحياة المادية » فالمقصود إذاً بظروف الحياة المادية فى وقت معين : قوى الإنتاج السائدة (أى أدوات الانتاج ونوع العمل وعاداته) وكذلك العلاقات الانتاجية الملائمة لهذه الطريقة من طرق الانتاج (أى توزيع ملكية أدوات الانتاج) .

---

(١) سنعود مرة أخرى إلى تفسير المادية التاريخية للمراحل التدريجية المختلفة .

والآن فإن المادية التاريخية تقول أن ظروف الحياة المادية هى التى تحدد نوع حياة المجتمع الاجتماعية والسياسية والعقلية بوجه عام . فتغير ظروف الحياة المادية يؤدى بصورة حتمية إلى تغيير النظام الاجتماعى بأسره ، وتغير الأفكار الاجتماعية والمذاهب والنظم السياسية ومظاهر الحياة الفكرية المختلفة . أو بعبارة أبسط « إن كل نمط من المعيشة يطابقه ويصاحبه نمط من التفكير » .

وتضيف المادية التاريخية أن تطور العلاقات الانتاجية ، وبالتالى تطور النظم والمذاهب السياسية والاجتماعية والعقلية بوجه عام ، يتخذ شكل صراع بين الطبقات . فكل نوع من العلاقات الانتاجية يتميز بسيادة طبقات معنية على طبقات أخرى ، ولدى سيادة نوع معين من العلاقات الانتاجبة تسود أنواع معينة من الأفكار والنظم تتفق ومصلحة الطبقات المسيطرة . هذا ولأن الطبقة المسيطرة تعمل جاهدة على نشر أفكارها وتبرزها على أنها الأفكار النهائية والمعبرة عن الحقيقة الأخيرة ، فان الناس درجوا على الاعتقاد بأن التاريخ إنما تصنعه هذه الأفكار ، وغفلوا عن أن هذه الأفكار ماهى إلا مجرد انعكاس للحياة المادية أى لحالة العلاقات الانتاجية التى تتضمن أيضاً صراعاً بين الطبقات .

ثالثاً — تطبيق المادية التاريخية :

طبق ماركس وانجلز المبادىء العامة السابقة على تطور التاريخ الإنسانى على النحو الآتى

١ — كانت أولى أدوات الإنتاج التى اخترعها الإنسان لاشباع حاجاته هى الأدوات الحجرية والقوس والسهام ، وكان الناس يعيشون حينئذ على قطف الثمار وصيد الحيوان . وكانت المخاطر التى يتعرضون لها فى الغابات أثناء بحثهم

عن الطعام ومن غزو القبائل المجاورة ، وبسبب عجزهم ، المؤيد بالجهل ، إزاء الكوارث الطبيعية ، أصعب من أن يتعرض لها الواحد منهم بمفرده . ولذا أجبرتهم الظروف على الاتحاد والعمل بصورة مشتركة ، الأمر الذى أدى إلى نوع من الملكية الشائعة . فباستثناء حالات قليلة للملكية بعض أسلحة الدفاع ضد الحيوانات المفترسة ، لم يكن للملكية الفردية معنى آنذاك . فكان أن قام نظام لا استغلال ولا طبقات فيه وبالتالى لم تظهر حاجة إلى وجود حكومة تنظمهم إذ لم تكن هناك مصالح فردية متضاربة تبلغ من التعقد ما يستدعى قيام حكومة .

وإزاء ظروف معيشية بهذه الصعوبة لم يكن للإنسان القبلى وقت يصرفه فى التفكير ، وهكذا لم تتهيأ الفرصة لنمو العلوم . كما أدت هذه الظروف القاسية إلى اعتقاد الإنسان القبلى فى وجود « الأرواح الشريرة » التى لا تكف عن الكيد لهم ، وكان هذا الاعتقاد يمثل عقيدة الإنسان الدينية فى هذه المرحلة .

وهكذا نجد فى تفسير المادية التاريخية لهذه المرحلة من التاريخ أن التفسير ينتقل من : طريقة وقوى الإنتاج ، إلى علاقات الإنتاج ، إلى كافة جوانب ما يسميه ماركس « بالبناء العلوى » ويشمل التنظيم السياسى والقانونى والعقيدة الدينية والحياة الفكرية عموما . نفس الخطوات نجدها فى تفسير المادية التاريخية للمراحل التاريخية التالية .

(ب) ثم استبدل الإنسان الأدوات المعدنية بالأدوات الحجرية ، وعرف تربية الماشية ثم الزراعة . وعرف لأول مرة تراكم الثروة ، ولأول مرة فاض إنتاجه عن حاجاته المباشرة ، ومن هنا نشأت الملكية الفردية ، إذ

بدون فائض لا تتصور ملكية فردية . وهذه أدت بدورها إلى التمييز بين أقوياء كثيرى الثروة وضعفاء قليلى الثروة ، فظهر إمكان استعباد الأولين للآخرين. وهكذا أدت قوى إنتاج أساسها الزراعة إلى قيام علاقات اجتماعية أساسها الرق . وبظهور الملكية الفردية عرف الإنسان فى هذه المرحلة كافة الرذائل المرتبطة بها . وبظهور الملكية الفردية عرف الإنسان العفة لأول مرة كفضيلة فى المرأة ، إذ أن ازدياد ما يملكه الإنسان مما يمكن تحويله من مالك إلى مالك آخر كالماشيه ومنتجات الأرض ، أدى إلى إخضاع المرأة للرجل ، لأن الرجل طالبها عندئذ بالإخلاص له إخلاصا يبرر له أن يورث ثروته المتجمعة إلى أبناء تزعم المرأة له أنهم أبناؤه[1] . وبازدياد المنازعات الناشئة عن اتساع التناقض بين المصالح الفردية كانت سلطات رئيس الجماعة تزداد أيضا بالتدريج وهذا هو الأصل التاريخى للحكومة .

وإذ استقرت حياتهم وخف عبء الإنتاج اتسع لهم الوقت للتفكير وبدأ علمهم يتكون ويتبلور . كما أن ازدياد الخيرات دفعهم من ناحية أخرى إلى نسبتها إلى آلهة صورها لهم خيالهم فى صور شتى .

(ج) ثم أصاب قوى الانتاج تطور جديد ، فاتقان معالجة الحديد وتطور الزراعة والأعمال الصناعية كان يؤلف التطور الجديد فى القوى المنتجة . هذا التطور كان يتطلب من العامل قدراً أكبر من الذوق والابتكار فى الانتاج واهتماما أكبر بالعمل ، وهكذا نرى العبد يمنح شيئا من الحرية فيتحول الرقيق إلى قن ، ويتحول نظام الرق إلى النظام الإقطاعى .

(1) Engels: The Origin of the Family, Private Property and the State, published in: Marx & Engels, Selected Works, op. cit., vol. 2, p. 233.

وقد تركز السلطان في ظل هذا النظام في يد الأمير الاقطاعي الذي كان يمارس حكما فرديا مطلقا ، ويأخذ في التوسع الزراعي بالاغارة على أراضي غيره من الأمراء ، حتى ينتهي الأمر بتأسيس ملكيات من تكتل عدة إمارات .

وكان ركود العلم في ظل النظام الإقطاعي وسيادة الكنيسة الكاثوليكية ملازمين للنظام الاقطاعي ومساعدين على الاستكانة له .

(د) ثم مالبثت أن استدعت حاجة الأسواق المتزايدة أن تحل المصانع الضخمة المجهزة بالآلات محل ورشات الحرفيين والصناعات اليدوية ، وما لبث هذا التطور أن مهد السبيل لسلسلة من الاختراعات التي نتجت عنها الثورة الصناعية . وقد أحدثت هذه الثورة تطويراً هائلا في قوى الانتاج دعا بالضرورة إلى تغيير العلاقات الانتاجية السائدة . ذلك أن الصناعة الآلية تتطلب من العمال أن يكونوا أكثر دراية وذكاء من الأقنان البلداء ، وأن تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الآلة ، وأهم من كل ذلك أن يكونوا أحررا من بعض القيود الاجتماعية والدينية .

ولم يكن تحرير العمال ممكنا ما لم يقض البورجوازيون ، أصحاب النظام الجديد ، على سلطان الكنيسة الكاثوليكية والأمراء الإقطاعيين . وقد أتمت البورجوازية هذا التحرير بالفعل .

تحقق ذلك فكريا بأن نادى مفكرو القرن الثامن عشر بسيادة العقل وتخليصه من الأوهام وبأن أي نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لا يقره العقل الرشيد يجب نبذه والقضاء عليه ، وبأن نادى الاقتصاديون بحرية الملكية وحرية العمل والاتجار . وكانت البورجوازية ترمي من وراء ذلك

إلى تحقيق حريتها فى الحصول على الأيدى العاملة طبقاً لقوانين العرض والطلب وقواعد المنافسة الحرة ، وفى نقل البضائع والمواد الأولية من أى مكان إلى إلى أى مكان بأقل الرسوم .

كما نادى المفكرون السياسيون بالحرية والمساواة أمام القانون ، مما يسميه إنجلز « بطرائف البورجوازية » ولم تكن البورجوازية ترمى من وراء ذلك إلا القضاء على السيطرة السياسية لطبقة الأرستقراطية الزراعية .

كما تحقق ذلك عمليا بحركة الإصلاح البروتستنتى فى ألمانيا ، التى تزعمها « لوثر » وقادها من بعده « كلفن » بنجاح ، وبثورة سنة ١٦٨٨ فى إنجلترا التى قادها البورجوازيون وانتهت بالصلح بين البورجوازية والارستقراطية الزراعية ، وأخيراً بالثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٨٩ . وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا التطور الضخم فى القوى الانتاجية الذى تم بقيام نظام الصناعة الآلية الكبيرة إلى تغيير شامل فى العلاقات الانتاجية ، إذ تقوم هذه العلاقات فى ظل هذا النظام على ملكية الطبقة الرأسمالية ، التى تتكون من فئة ضئيلة من الناس ، لرءوس الأموال وأدوات الانتاج والمنتجات نفسها ، بينما تعيش الأغلبية العظمى من الناس على بيع عملهم للرأسمالى حتى لا يموتوا جوعا(١) .

(هـ) لكن العلاقات الإنتاجية السائدة فى النظام الرأسمالى اليوم هى عقبة فى طريق تطور القوى المنتجة . بمعنى أن العلاقات الإنتاجية أصبحت مناقضة لتطور القوى المنتجة الذى يتمثل فى التحسن الكبير فى الآلات وتضخم حجم المشروعات الصناعية والازدياد المستمر فى تقسيم العمل . الأمر الذى يحتم التنبؤ بتغيير هذه العلاقات وإحلال نظام جديد محل النظام الرأسمالى .

---

(1) Engels : Feurbach, op. cit., pp. 392-400.

والتناقض الأساسى فى الرأسمالية الذى يحتم انهيار النظام هو أنه بينما يتم الإنتاج بصورة جماعية ، ويزداد طابعها الاجتماعى باستمرار نتيجة الإمعان فى تقسيم العمل ، نجد أن ملكية وسائل الإنتاج هى ملكية فردية . .

ويتمثل هذا التناقض فى انقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة أصحاب رأس المال وطبقة الأجراء ، الأولى تعيش عالة على الثانية .

هذا التناقض الأساسى بالإضافة إلى تناقضات أخرى مترتبة عليه ، من أهمها تتابع الأزمات الدورية على الانتاج الرأسمالى ، يحتم أن تحل علاقات انتاجية جديدة قائمة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج محل العلاقات الانتاجية القائمة على الملكية الفردية ، أى أن تحل الاشتراكية محل الرأسمالية (1) .

٤ — ويحسن أن نختم شرحنا لجوهر المادية التاريخية بإيراد بعض المقتطفات من بعض الكتابات الأساسية فى الماركسية لنرى كيف عبر ماركس وانجلز عنها :

— يقول إنجلز فى كتابه « الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية » :

« إذا ما أردنا الاهتداء إلى الأسباب المحتمة لكل تطور أو ثورة إجتماعية ، وجب علينا أن نبحث عنها ، لا فى عقول الناس ، ولا فى فهمهم العالى للحقيقة الخالدة والعدل الأبدى ، وإنما فى تطورات طريقة الإنتاج والتبادل (أى قوى الإنتاج وعلاقاته) أو بكلمة أوجز ، يجب أن نبحث عنها فى اقتصاديات العصر الذى ندرسه ، لا فى التفكير الفلسفى فيه » .

— ويقول ماركس :

« إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الانتاج . فعندما

(1) Engels, Socialism, Utopian and Scientific, op. cit., pp. 143-155.

يحصل الناس على قوى منتجة جديدة يغيرون طريقتهم فى الإنتاج ، وبتغييرهم طريقة الإنتاج ، أى بتغيير طريقتهم فى كسب الرزق ، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية . إن طاحونة اليد تعطيك المجتمع الاقطاعى ، والطاحونة البخارية تعطيك المجتمع الرأسمالى »[1] .

— ويقول إنجلز فى خطاب كتبه سنة ١٨٩٤ :

« إن ظهور شخص ما فى وقت معين وفى بلد معلوم أمر عرضى أو هو صدفة محضة . ولكن إذا أبعدناه لنشأت الحاجة إلى بديل يحل محله سيوجد هذا البديل سواء كان حسنا أو رديئا ، ولكنه سيوجد فى الأجل الطويل . إن الصدفة هى التى جعلت من الضرورى أن يكون ذلك الكورسيكى نابليون الديكتاتور العسكرى الذى تطلبه الجمهورية الفرنسية التى أنهكتها حروبها ، ولكن لو لم يكن هناك نابليون لشغل غيره مكانه . والدليل على صحة هذا القول أن مثل هذا الفرد يظهر حالما يصبح وجوده ضروريا ، كما هو الشأن فى حالة قيصر وأغسطس وكرمويل . . الخ .

« حينما اكتشف ماركس النظرية المادية فى تفسير التاريخ كان تييرى وميلنيه وجيزو وجميع المؤرخين الانجليز سنة ١٨٥٠ البرهان على أنهم كانوا يسعون إلى تحقيق هذا الكشف وإن اكتشاف مورجان لنفس النظرية دليل على أن الوقت كان مهيئا لها وأنه كان لا بد حقا من كشفها . »[2]

ويقول ماركس :

« إن مجموع علاقات الإنتاج يكوّن الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، والقاعدة

---

(1) Marx : The Poverty of Philosophy, Moscow, 1956, p. 122

(٢) من خطاب أرسله إنجلز إلى ستاركنبرج فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٤ (الترجمة للدكتور راشد البراوى فى كتاب « التفسير المادى للتاريخ »).

الحقيقية الواقعية التي يقوم عليها بناء علوى من القانون والسياسة ، تطابقه أشكال معينة من الوعى الاجتماعى . إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يكيف مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والفكريه بوجه عام . فليس تفكير الناس هو الذى يحدد نوع حياتهم ، بل على العكس من ذلك ، إن حياتهم الاجتماعية هى التى تحدد نوع تفكيرهم [1] . »

— ويقول ماركس وإنجلز فى كتابهما « الأيديولوجية الألمانية » :
« إن أفكار الطبقة المهيمنة هى فى كل عهد ، الأفكار المهيمنة ، وهذا يعنى أن الطبقة المسيطرة ماديا فى المجتمع هى أيضا القوة التى تسيطر فكريا وروحيا » [2]

ويسخر إنجلز ممن يعتقد أن للأفكار والمبادىء وجودا وتطورا مستقلا عن تطور الظروف الاقتصادية ، فى خطاب كتبه سنة ١٨٩٣ بقوله :
« إن الذى يبهر أنظار الناس هو ما يظهرلهم من وجود تاريخ مستقل للدساتير والنظم القانونية والمذاهب الفكرية فى كل ميدان منفصل . فاذا تغلب لوثر وكلفن على الدين الكاثوليكى الرسمى ، وإذا تغلب هيجل وفيخته وكانت ، أو إذا تغلب روسو بكتابه (العقد الاجتماعى) على مونتسكيو الدستورى ، فان كلا من هذه الحوادث يظل يعتبره الناس داخلا فى مجال اللاهوت أو الفلسفة أو علم السياسة ويمثل مرحلة فى تاريخ هذه المجالات الفكرية الخاصة ولايخرجونه أبدا من ميدان الفكر . وعندما أضيف إلى هذا ، ذلك الوهم البورجوازى الذى يعتبر طريقة الانتاج الرأسمالى الطريقة النهائية والأبدية أصبح الناس لايفسرون فوز أفكار الطبيعيين وآدم سميث على أفكار

---

(1) Marx, Preface to the Critique of Political Economy, published in, Marx & Engels, Selected Works, op. cit., vol. I, p. 363

(٢) اقتطفها هنرى لوفيفر : كارل ماركس ، ترجمة عيتانى ، بيروت ، ص ١٦٢ .

التجاريين على أنه انعكاس فى الفكر لواقع اقتصادى متغير ، بل يفسرونه على أنه فوز أحرزته إحدى صور الفكر على أخرى ، وعلى أنه هو الإدراك الصحيح لأحوال واقعية موجودة فى كل زمان ومكان . ومعنى هذا فى الحقيقة هو أنه لو أن ريتشارد قلب الأسد وفيليب أغسطس عمدا إلى تطبيق نظام حرية التجارة بدلا من الاشتراك فى الحروب الصليبية لوفرا علينا خمسة قرون من الشقاء والغباء ! »[1]

رابعاً — علاقة المادية التاريخية بالمادية الجدلية :

لاشك فى أن ماركس وانجلز اعتبرا المادية التاريخية تطبيقاً لقواعد المادية الجدلية التى هى أكثر عمومية . وفى هذا القسم الأخير سنقوم بتلخيص سريع للمادية التاريخية محاولين إبراز علاقتها بعناصر المادية الجدلية . تقول المادية التاريخية :

التاريخ الإنسانى فى تطور مستمر ، وهو لايجد تفسيره فى إرادة كائنات غيبية أو قوى روحية بل يجب أن ننطلق فى تفسيره من أوجه نشاط الإنسان نفسه . (تذكر عنصر التطور فى الجدلية ، ورفض الاعتقاد فى الغيبيات فى المادية الفلسفية) .

والانسان منذ بدء وجوده يصارع الطبيعة لانتاج ما يشبع به حاجياته ، فالانتاج هو العمل الرئيسى والجوهرى الذى تميزت به حياة الإنسان الطويلة . وهو فى إنتاجه وفى صراعه مع الطبيعة فى سبيل بقائه ، لا يعمل منفردا بل متعاونا مع غيره ، أى داخلا فى علاقات مع أفراد مجتمعه . ولكن هذه

---

(١) من خطاب أرسله إنجلز إلى فرانز مهرنج فى ١٤ يوليه ١٨٩٣ ، ترجمة راشد البراوى فى كتاب « التفسير المادى للتاريخ » .

العلاقات ليست علاقة انسجام ومساواة ، باستثناء المرحلة البدائية الأولى حيث ساد نظام الملكية الشائعة ، وإنما علاقة قائمة على سيطرة طبقة على أخرى وتعمل الطبقة السائدة على تثبيت أقدامها بنشر نوع معين من الآراء والنظم ، دينية كانت أو سياسية أو قانونية أو أخلاقية أو اقتصادية ، وتكون هذه الآراء هي السائدة طالما أن الطبقة التي تخدم هذه الآراء مصلحتها سائدة ومسيطرة .

ولكن الإنسان في سبيل التقليل من أعباء عملية الإنتاج يعمل باستمرار على تطوير طريقة إنتاجه لكي تصبح أكثر سهولة وأقل مشقة . ولكل مرحلة من المراحل التي تمر بها طريقة الانتاج في تطورها نوع معين من العلاقات الانتاجية يلائمها ويسهل مهمتها . على أن التغير في طريقة الإنتاج يكون دائماً أسبق من تغير العلاقات الإنتاجية . وعلى هذا نجد دائماً كل طريقة جديدة للإنتاج قيداً وعقبة في العلاقات الإنتاجية السائدة . ومن أجل هذا يكون من المحتم أن تتغير هذه العلاقات . هذه التغير يكون بسيادة طبقة غير تلك التي كانت سائدة ويتم التغير بصراع يدور بين الطبقة التي كانت مسيطرة والطبقة الوليدة التي تتطلب مرحلة الإنتاج الجديدة أن تكون لها الغلبة ، وينتهي الصراع بتغلب الطبقة الأخرة . (تذكر مبدأ التناقض وصراع المتناقضات في الجدلية) .

وفي أثناء عملية الصراع هذه تظهر مجموعة جديدة من الآراء والنظم تخدم مصلحة الطبقة الوليدة التي لها المستقبل ، وبتغلب هذه الطبقة تتغلب أيضاً هذه المجموعة من النظم والآراء (تذكر مبدأ ضرورة إدراك الأشياء في ترابطها وعلاقاتها بغيرها وأسبقية المادة على الفكر) على أن هذا النوع الناشيء من العلاقات الإنتاجية لا يلبث

أن يصبح بدوره قيدا على طريقة جديدة من طرق الإنتاج ، وبهذا يصبح ضروريا أن تتغير العلاقات الإنتاجية مرة أخرى . وهكذا تنشأ طائفة جديدة من الأفكار تخدم الشكل الجديد الذى ستكون له الغلبة ، وتدخل فى عراك مع الأفكار والنظم السائدة وتتغلب عليها . . . وهكذا .

والصراع الذى تدخله الطبقات السائدة والمسودة وكذلك الأفكار السائدة والمسودة ، يتخذ دوما شكل تغير فى كم الطبقة المسودة التى ستكون لها السيادة فى المرحلة التالية (سواء كان هذا الكم عدديا أو ماديا) ، تغير بتحول ، عندما تنتصر الطبقة المسودة ، إلى تغير فى الكيف ، أى إلى نوع جديد من أنواع العلاقات الإنتاجية ، وهذا يحدث فجأة فى شكل ثورة إجتماعية .

وهكذا نلاحظ العلاقات بين مبادىء المادية الجدلية وبين المادية التاريخيـة :

١ — فالمادية التاريخية تنكر تفسير التاريخ الإنسانى بتدخل أية قوة غيبيـة .

٢ — ولا تفسر المادة بالفكر بل على العكس تفسر الفكر بالمادة .

٣ — وتتبنى التطور كسنة أبدية .

٤ — وتؤكد على ارتباط الماديات بالأفكار إلى حـــد تفسير الثانية بالأولى .

٥ — وتؤكد على التناقض المتمثل فى صراع الطبقات الذى ينعكس بدوره فى صراع الأفكار والمعتقدات ، وتقول إن سبب التطور هو مجموعة

من التصارعات بين المتناقضات أهمها الصراع بين النقيضين : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .

٦ — كما تذهب أخيراً إلى أن الصراع فى التاريخ الإنسانى يتخذ شكل تغير كمى ينتهى بانتهاء الصراع فجأة ، إلى تغير كيفى ، ثم لا يلبث أن يعقبه صراع جديد .(١)

---

(١) أنظر أيضاً عرضاً قيماً المادية التاريخية فى كل من :

— Seligman, E. : The Economic Interpretation of History (1902), republished in Columbia Paperback Edition (1961).

— Plekhanov, G : The Development of the Monist View of History, Moscow, 1956.

— Hook, Sidney : Towards The Understanding of Karl Marx.

وفى تطبيق فكرة المادية التاريخية على الحياة الفنية للمجتمع أنظر :

— Plekhanov, G : Art and Social Life.

المبحث الثالث

نظرية القيمة وفائض القيمة

نظرية ماركس فى فائض القيمة هى تفسيره لاستغلال رب العمل للعمال ، ومن ثم فهى أقرب أجزاء النظرية الماركسية إلى الاشتراكية بالمعنى الدقيق . ونظرية فائض القيمة بناها ماركس على نظريته فى القيمة ، أو بعبارة أدق ، بناها على نظريته فى القيمة كما جاءت فى الجزء الأول من كتاب رأس المال . ولكن فهم نظرية القيمة كما جاءت فى الجزء الثالث من كتاب رأس المال يفترض معرفة نظريته فى فائض القيمة ، ولهذا فنحن نقسم بحثنا إلى الأقسام الثلاثة الآتية :

(ا) نظرية القيمة كما جاءت فى الجزء الأول من رأس المال .

(ب) نظرية فائض القيمة .

(جـ) نظرية القيمة فى الجزء الثالث من رأس المال

ا — نظرية القيمة فى الجزء الأول من كتاب رأس المال :

يبدأ ماركس الجزء الأول من كتاب رأس المال ، بالفقرات الآتية التى نترجمها بنصها لأهميتها القصوى فى عرضه لنظريته فى القيمة ، وعلى الأخص لأنها أعطيت أكثر من تفسير ، كما سنبين فيما بعد[1] :

« إن ثروة المجتمعات التى تسودها طريقة الانتاج الرأسمالى ، تظهر

(1) Capital, A Critical Analysis of Capitalist P roduction,
وهذه الترجمة العربية وكذلك الإشارات التالية للجزء الأول من رأس المال ، هى الترجمة الانجليزية التى راجعها إنجلز ، وكما ظهرت فى طبعة موسكو ، ١٩٠٨ — أما الإشارات إلى الجزء الثالث ، فهى إلى الترجمة الانجليزية المنشورة فى Kerr Edition .

فى صورة ثرا كم عظيم من السلع ، والوحدة التى تقاس بها هذه الثروة هى السلعة المفردة . ومن ثم فإن بحثنا يجب أن يبدأ بتحليل السلعة[1] .

« ... إن كون شىء ما ذا منفعة يجعل له قيمة استعمالية use value فسلعة ما كالحديد أو القمح أو الماس ، من حيث أنها شىء مادى ، تكون شيئا نافعاً أو قيمة استعمالية . . .

« ولكن ، فى مجتمع من النوع الذى سنتناوله بالدراسة ، لا تقتصر الأشياء النافعة على كونها قيما استعمالية ، بل هى تمثل ، بالإضافة إلى ذلك قيما تبادلية exchange values .

« ومن النظرة الأولى تظهر لنا القيمة التبادلية لسلعة ما فى صورة علاقة كمية ، أى فى صورة نسبة يتم طبقا لها تبادل قيمة استعمالية من نوع معين بقيمة استعمالية من نوع آخر . هذه العلاقة أو النسبة تخضع لتغير مستمر من زمن إلى آخر ومن مكان لآخر[2] .

« . . . وكل سلعة يجرى تبادلها بكميات مختلفة من السلع الأخرى . . . فسلعة كالقمح مثلا ليست لها قيمة تبادلية واحدة بل عدد كبير من القيم التبادلية ، هى تلك الكميات المختلفة من السلع المختلفة التى يجرى تبادلها بكمية معينة من القمح . إذن فكل من هذه الكميات من السلع المختلفة يمكن أن تحل محل الأخرى فى التبادل ، أو بعبارة أخرى ، لا بد أن تكون كل منها مساوية — كقيمة تبادلية — للأخريات . نستخلص من هذا :

«أولا : أن القيم التبادلية لسلعة ما لا بد أن تعبر عن أشياء مساوية لها .

---

(1) Capital, vol. I, p. 35.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ .

« وثانيا : أن التعبير عن سلعة ما بقيمتها التبادلية هو، بصفة عامة ، مجرد التعبير الخارجي أو الظاهري عن عنصر تتضمنه السلعة ولكنه متميز عنها ...

« ... ما الذي يعنيه هذا التساوي بين كمية من سلعة ما وكمية من سلعة أخرى ؟ إنه يعني أن شيئين مختلفين ، كأردب من القمح وكمية ما من الحديد يجري التبادل بينهما ، لابد أن يحتويا على كمية متساوية من شيء ثالث مشترك بينهما ، لا هو بالحديد ولا بالقمح . ولا بد أن يكون من الممكن التعبير عن كل من السلعتين بكميات من هذا العنصر الثالث . . .

« هذا العنصر الثالث لا يمكن أن يكون خاصة هندسية أو كيمائية أو أية خاصة مادية أو طبيعية أخرى من خواص السلع . إن هذه الخواص المادية أو الطبيعية لا تستحوذ على اهتمامنا إلا من حيث أنها تؤثر على منفعة السلع بالنسبة لنا . أو بعبارة أخرى ، هذه الخواص إنما تهمنا فقط من حيث كون السلع قيما استعمالية . ولكن من الواضح أن تبادل السلع يتجاهل تماما مالها من قيم استعمالية . ففي مجال التبادل ، يمكن أن تحل كمية معينة من سلعة محل كمية من سلعة أخرى حلولا تاما ، مهما كان اختلافها في الصفات الطبيعية . . . إن ما تحوزه سلعة ما من صفات مادية أو طبيعية مختلفة ، يهم في تحديد قيمتها الإستعمالية ، ولكن المهم في تحديد قيمتها التبادلية هو الكمية المتاحة منها ، ومن ثم فإنها تظهر في التبادل وكأنها لا تحوز ذرة من القيمة الاستعمالية .

« إذا نحن إستبعدنا إذن ما للسلع من قيم إستعمالية ، فإنه لا يبقى أمامنا كعنصر مشترك بينها جميعا إلا عنصر واحد وهو كونها كلها من نتاج العمل... أي أنها تشترك في إحتوائها على كمية من نوع من العمل ، هو العمل الإنساني المجرد human labour in the abstract .

« والسلع هى ذات قيمة Value من حيث أنها هى التجسيد أو البلورة Crystals لهذا العنصر ذى الطابع الإجتماعى والمشترك بينها جميعا ، وهو العمل »[1] .

* * *

فى هذه الصفحات يميز ماركس ، كما فعل الإقتصاديون التقليديون ، بين القيمة الاستعمالية للسلعة وقيمتها التبادلية . فالقيمة الاستعمالية لسلعة ما تتمثل فيما تحققه للمستهلك من منفعة ، وقيمتها التبادلية تتمثل فى قدرتها على أن تجلب لصاحبها كمية ما من سلعة أخرى . ويقول ماركس أن عملية التبادل تتضمن بالضرورة مساواة .

فحينما يقبل شخصان أن يتنازل كل منهما عن كمية من سلعته فى مقابل الحصول على كمية من سلعة الآخر فإن كلا منهما يقر فى الواقع بتساويهما . ويقول ماركس أن هذا التساوى بين سلعتين مختلفتين لا بد أنه يعنى مساواة كل من الكميتين المتبادلتين لشىء ثالث تتضمنه السلعتان . هذا الشىء الثالث لا يمكن أن يكمن فى الصفات المادية أو الطبيعية للسلعتين المتبادلتين (كاللون أو الحجم أو القيمة الغذائية . . . الخ) ، إذ أن هذه الصفات تحدد القيمة الاستعمالية للسلعة ، ولكنها لا تحدد قيمتها التبادلية . ومتى قررنا أن التساوى بين السلعتين المتبادلتين لا يمكن أن يرجع إلى تساويهما فى الصفات المادية أو الطبيعية فلا يبقى أمامنا من العناصر المشتركة بينهما إلا عنصر واحد هو : أنهما ناتجان من العمل الإنسانى . قد تختلف السلعتان فى نوع العمل الذى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٣٨ .

أنتج كلا منهما ، ولكن كلا منهما أنتجها العمل ، أيا كان نوع العمل ، أو بعبارة أخرى كلاهما من إنتاج العمل الإنسانى المجرد .

ثم يقول ماركس أن كون لسلعة ما قيمة value معناه أنها من إنتاج العمل الإنسانى . فكأن ماركس فى الواقع يستعمل لفظ القيمة فى ثلاثة استعمالات مختلفة : القيمة الاستعمالية ، والقيمة التبادلية ، والقيمة

والمعنى الذى يعطيه ماركس « القيمة الاستعمالية » لا يختلف عن المعنى الذى أعطاه لها سميث وريكاردو ، وهو قدرة السلعه على إشباع حاجة من الحاجات لدى المستهلك . والمعنى الذى يعطيه ماركس « للقيمة » ، وهو مقدار ما بذل فى السلعة من عمل ، واضح لأنه يذكره صراحة ، ولكنه استعمال جديد للفظ . ومن المهم جداً فى نظرنا أن نلاحظ أن تعريف « القيمة » بأنها هى مقدار ما بذل فى السلعة من العمل هو مسألة لفظية محض ، فقد نتفق على تعريفها على نحو آخر ، بأنها مثلا مقدار ما تشبعه من حاجة أو مدى خدمتها لغرض اخلاقى معين . . . إلخ بعبارة أخرى ، إن هذا الاستعمال للفظ «القيمة» وإن لم يكن يتعارض مع استخداماتنا العادية للغة فانه ليس هو الاستعمال الوحيد الذى لا يتعارض مع هذه الاستخدامات . ولا وجه للاعتراض على ماركس بسبب استخدامه لهذا التعريف لأن التعريف مسألة اصطلاحية ، وكل ما يجب أن يطلب فى التعريف هو ألا يتعارض مع الاستخدام العادى للغة .

أما القيمة التبادلية فنحن لا نعرف لها معنى إلا الثمن ، معبراً عنه لا بالنقود ولكن بكميات من السلع الأخرى ، وتمثل قدرة السلعة على أن تجلب لصاحبها كميات من سلع أخرى .

إذن فماركس حينما يقول أن تبادل كمية من السلعة ا بكمية من السلعة ب يعنى أن كمية العمل المبذول فى السلعة الأولى تساوى كمية العمل المبذول فى الثانية ، يقول فى الواقع أن النسب بين أثمان السلع تتحدد بالنسب بين العمل المبذول فيها .

ولكن من الواضح أن العمل، بالمعنى الجارى ، ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد فهناك أيضاً منتجات الطبيعة ، التى يعرّفها الاقتصادى الحديث بأنها تشمل كل منحة من الطبيعة لا دخل لعمل الإنسان فى وجودها ، وهناك رأس المال (كالآلات والمبانى والمواد الأولية) ويعرّفه الاقتصادى الحديث بأنه يشمل كل شىء نافع ينتج من تضافر العمل والطبيعة ولا يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية مباشرة بل يستخدم لانتاج السلع الصالحة لهذا الإشباع المباشر . ولكن ماركس يقصد بالعمل كل جهد إنسانى سواء اتخذ صورة العمل الظاهر ، جسمانيا كان أو ذهنيا ، أو صورة عمل مختزن أو متراكم فى شكل آلة أو مبنى أو مادة أولية ، (هذا العمل المتراكم يسميه ماركس أحيانا « العمل الميت ») . أما منتجات الطبيعة فليست لها « قيمة » فى نظر ماركس مالم يبذل فى اقتنائها عمل .

ولكن حتى بالنسبة لعنصر العمل نفسه كان على ماركس أن يواجه مشكلتين :

الأولى أن سلعة واحدة قد ينتجها مشروعان ، الأول يستخدم أدوات انتاج متقدمة وعمالا نشطين والآخر يستخدم أدوات إنتاج أقل تقدماً وعمالا أقل نشاطا ، فأى المشروعين يؤخذ فى الاعتبار عند حساب كمية

العمل اللازمة لإنتاج السلعة ومن ثم فى تحديد قيمتها التبادلية ؟ يقول ماركس إن العبرة هى بكمية العمل اللازم إجتماعيا ، ويقصد بالعمل اللازم إجتماعيا ، العمل تحت الظروف السائدة أو الغالبة فى المجتمع أو بعبارة أخرى ، متوسط كمية العمل فى المشروعات المختلفة التى تقوم بإنتاج سلعة معينة فى مجتمع معين. فلا عبرة إذن بالمشروع الذى يتبع طريقة فى الإنتاج ويشغل عمالا من نوع استثنائى (سواء فى تخلفها أو تقدمها) إذا قورن بسائر المشروعات المنتجة لنفس السلعة .

والمشكلة الثانية أن العمل يتفاوت فى نوعه ، فهناك العمل الماهر أو المدرب والعمل غير الماهر. وبديهى أن ثمن السلعة التى تحتاج إلى كمية معينة من العمل الماهر لا يمكن أن يتساوى مع ثمن سلعة أخرى تحتاج إلى كمية مساوية من العمل غير الماهر . فما هو المقياس الموحد الذى تقيس به النوعين ؟

أجاب ماركس على هذا السؤال بعبارة غامضة مؤداها أن تقدير كمية معينة من العمل الماهر بما يساويها من العمل غير الماهر « يتم فى الواقع بحكم العادة من وراء ظهور المنتجين »(1) .

وقد انبرى النقاد لنقد موقف ماركس من هذه المشكلة كما انبرى الماركسيون لمحاولة حلها . فقد فسر بعض نقاد ماركس هذه العبارة على أنها تعنى أن ماركس كان يقصد أن يأخذ معدل الأجور المدفوعة لكل من نوعى العمل كمقياس لتحويل العمل الماهر إلى ما يساويه من العمل غير الماهر وبنوا على ذلك أن ماركس وقع فى دائرة مفرغة . إذ أن الأجر ما هو إلا ثمن من الأثمان ، والمقصود من أى نظرية فى القيمة أن تحاول تفسير الأثمان فلا يمكن

(1) Capital, vol 1. p. 44.

أن تعتمد فى تفسير اختلاف الأثمان ، ولو جزئيا ، على الاختلاف فى الأجور . أو بعبارة أخرى قالوا أن ماركس فسر اختلاف الأثمان باختلاف كميات العمل ، ولكنه فى حسابه لكمية العمل اعتمد على اختلاف الأثمان (الأجور) وهو نفسه ما يحاول تفسيره .

ولكن ماركس فى موضع آخر أشار إلى مخرج من هذه المشكلة فى الحالات التى ترجع فيها مهارة العمل إلى الخبرة المكتسبة من التدريب . ففى هذه الحالات يحول العمل الماهر إلى ما يساويه من العمل غير الماهر بحساب كمية العمل اللازمة لتدريبه[1] .

ولكن تظل المشكلة قائمة فى كل حالة تكون فيها المهارة راجعة إلى غير التدريب (وهى حالة لم يعالجها ماركس) كما لو كانت المهارة موروثة أو فطرية ، كما فى حالة موسيقى عبقرى لا تعود مهارته إلى التدريب بل إلى مجرد الموهبة . ويقول الأستاذ Meek[2] الماركسى أنه حتى لو اعتبرنا هذه الحالات استثناء لا يخضع لنظرية العمل فى القيمة فإنها تكون استثناء غير هام لا يطعن فى عمومية النظرية .

• • •

لنضرب الآن مثالا حسابيا بسيطا يبين ما يعنيه ماركس من أن السلع

---

(1) Capital, vol. 1, p. 172.

(2) R. Meek : Studies in The Labour Theory of Value, London, 1958, pp. 172-3.

وانظر حلا آخر فى :

P. Sweezy, Theory of Capitalist Development, London, 1949, p. 43.

تتبادل حسب كمية العمل المبذول فى إنتاجها :

لنفترض أن لدينا سلعتين ا ، ب . وأن ا يحتاج إنتاج الوحدة منها إلى ١٢ ساعة عمل ، كما تحتاج إلى تشغيل آلة معينة وكمية مامن مادة أولية . هذه الآلة والمادة الأولية ما هى إلا نتيجة عمل سابق لنفترض أن كميته ١٠٠٠ ساعة وأنه من نفس نوع العمل الذى ينتج السلعة ا . ولنفترض أن هذه الآلة والمادة الأولية يمكن أن تستخدم لإنتاج ٢٠٠ وحدة من السلعة ا وبعد هذا فإنها تستهلك ولا يصبح لها ثمن .

إذن فكأننا كلما استخدمنا هذه الآلة والمادة الأولية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة ا نكون قد أنفقنا ٥ ساعات عمل ($\frac{١٠٠٠}{٢٠٠}$) إذن فوحدة من السلعة ا تحتاج إلى ١٧ ساعة عمل (١٢ ساعة من العمل الحى و ٥ ساعات من العمل المتراكم أو الميت) .

كذلك فلنفترض أن السلعة ب يحتاج إنتاج الوحدة منها إلى ٨½ ساعة عمل (٦ ساعات من العمل الحى و٢½ من العمل المتراكم) .

طبقا للجزء الأول من رأس المال يكون معدل التبادل بين ا ، ب هو ١ ا = ٢ ب .

(ب) نظرية فائض القيمة :

يميز ماركس بين الغرض من التبادل فى ظل نظام « الانتاج السلعى البسيط » و بينه فى ظل الانتاج الرأسمالى .

والانتاج السلعى البسيط يوجد إذا اختفى الوسيط الرأسمالى وتمت العلاقة بشكل مباشر بين المنتج (العامل) والمستهلك . أما فى الإنتاج الرأسمالى

فالعلاقة بين المنتج (العامل) والمستهلك تتم بشكل غير مباشر عن طريق الرأسمالى الذى يقوم بمهمة الوسيط بينهما . فى ظل الإنتاج السلعى البسيط يبيع المنتج سلعته مقابل نقود ، ثم يستخدم النقود فى الحصول على ما يلزمه من سلع وخدمات . أى يتخذ التبادل الصورة الآتية :

سلعة ا ← نقود ← سلعه ب .

ويحقق منتج السلعة (وهو فى نفس الوقت مالكها) منفعة من هذا التبادل طالما كانت السلعة ب أكثر إشباعا لحاجاته من السلعة ا . وإلا لكان أجدر به أن يستهلك هو نفسه السلعة ا ولا يعرضها للبيع .

أما فى ظل الانتاج الرأسمالى فرغم أن العامل هو منتج السلعة فإنه لا يملكها وإنما هو ينتجها لحساب الرأسمالى الذى يتملك وسائل الإنتاج ويتملك نتاج العمل . والتبادل فى ظل هذا النظام يتخذ الشكل الآتى :

نقود ← سلعة ← نقود

إذ يبدأ الرأسمالى بكمية من النقود يوظف بها عمالا (أو بتعبير ماركس يشترى بها قوة عمل) كما يشترى مواد أولية وآلات ويستخدم كلا منها فى إنتاج سلعة ما يصبح هو مالكها ويبيعها مقابل نقود .

ويحقق الرأسمالى منفعة من هذا التبادل كلما كانت كمية النقود التى يحصل عليها فى النهاية أكبر من تلك التى بدأ بها[1] .

وهنا يتساءل ماركس عن مصدر هذه الزيادة فى كمية النقود ، هذه الزيادة التى تكوّن الربح .

---

(1) Capital, vol. 1, pp. 160-2.

يجيب ماركس على هذا بقوله أن مصدرها هو تلك الخصيصة التى ينفرد بها العمل وهى فى جملة واحدة أن العامل بإمكانه أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما يستهلك[1] . ويمكن توضيح ذلك بما يلى :

حينما يوظف الرأسمالى عدداً من العمال فإنه يقوم فى الواقع بشراء سلعة لها قيمة كبقية السلع . هذه السلعة هى قوة العمل . أى أن الرأسمالى يشترى من العامل قدرته على أن يعمل عدداً معيناً من الساعات . هذه السلعة تخضع فى نظر ماركس لقانون القيمة السابق شرحه ، بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها . ولكن ما هو عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل ؟ إنه عدد الساعات اللازمة لإنتاج تلك المجموعة من السلع الضرورية التى يستهلكها العامل من غذاء وملبس ومسكن . الخ والتى بدونها لا يستطيع العامل أن يستمر فى العمل . فكأن ساعات العمل اللازمة لإنتاج هذه المواد الضرورية هى فى الواقع ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل[2] .

ثم يشغل الرأسمالى العامل عددا ما من الساعات وتنتج من ذلك سلعه يبيعها الرأسمالى . هذه السلعة بدورها تخضع لقانون القيمة نفسه ، بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها .

يقول ماركس أن دخل الرأسمالى ما هو إلا الفرق بين قيمة السلع التى أنتجها العامل ، وقيمة السلع التى استهلكها العامل . وأن وجود هذا الفرق ناتج عن أن من خصائص العمل الفريدة أنه يستطيع أن ينتج أكثر مما

(1) ibid, p. 167 & 183.
(2) Capital, vol, 1, p. 193

يستهلك . فلكى يعمل عامل ١٠ ساعات فى اليوم مثلا فإنه يحتاج إلى استهلاك مجموعة من السلع الضرورية التى تحتاج بدورها إلى ما لا يزيد على ٨ أو ٩ ساعات عمل لانتاجها . من هذا يتبين لنا على الفور لماذا أطلق ماركس على دخل الرأسمالى اسم « فائض القيمة ».

وحصول الرأسمالى على فائض القيمة هذا ، واستئثاره به ، وحرمان العامل منه ، هو فى نظر ماركس « استغلال » . إذ أن العامل هو خالق كل قيمة والسلع المنتجة ماهى إلا نتيجة العمل ،والعمل وحده . وحصول الرأسمالى على أى جزء من قيمة السلعة ليس له فى نظر ماركس ما يبرره (١) .

وقد يعترض على الفور بأن الرأسمالى هو مالك رأس المال ، أى مالك الآلات والمواد الأولية وبناء المصنع . . الخ ، وهذه كلها لا بد أن تكون قد ساهمت فى زيادة قيمة السلعة المنتجة ، فلماذا لا نعتبر دخل الرأسمالى أو على الأقل جزءاً منه ، ناتجا عن رأس المال ، ومن ثم يكون من « حق » الرأسمالى؟

يقول ماركس رداً على ذلك أن رأس المال غير منتج . إنه يزيد من إنتاجية العامل ولكنه فى حد ذاته لا يزيد من قيمة السلعة . إنه فى رأى ماركس لا يخلق « فائض قيمة » بمعنى أنه لا ينقل إلى السلعة المنتجة أكثر من قيمة استهلاكه (٢) . فمثلا إذا تكلفت آلة معينة ١٠٠٠ جنيه وكانت مدة صلاحيتها للتشغيل ١٠ سنوات ، أى أن قيمة استهلاكها فى العام ١٠٠ جنيه ، فإنها لا تضيف إلى قيمة السلع التى تساهم فى إنتاجها أكثر من ١٠٠ جنيه فى العام الواحد . أما العمل فإنه كما رأينا يتميز بقدرته على

---

(1) Capital, vol. I, p. 193

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩ ــ ٢١١ .

إنتاج ما قيمته أكبر من قيمة استهلاك العامل . صحيح أن استعمال الآلات ورأس المال عموما مفيد وضرورى ولكن فائدته فى نظر ماركس لا تكمن فى أنه يخلق فائض قيمة ، وإنما فقط فى أنه يزيد من إنتاجية العمل ومن قدرته على خلق فائض القيمة .

(ح) نظرية القيمة فى الجزء الثالث من « رأس المال » :

تابع كارل ماركس شرحه لنظريته فى القيمة فى الجزء الثالث من رأس المال . هذا الجزء لم يظهر إلا بعد انقضاء فترة طويلة على وفاة ماركس ، وقام إنجلز بالإشراف على إعداده للطبع .

وما جاء فى هذا الجزء عن نظرية القيمة ذو أهمية قصوى ، لأن ما جاء فى الجزء الأول كان مبنيا على افتراض غير واقعى ، وجاء الجزء الثالث لبحث مصير قانون العمل فى القيمة فى حالة إسقاط هذا الفرض ولا شك أن ما جاء فى الجزء الثالث يضعف قانون العمل فى القيمة إلى حد كبير ويضيق من نطاق تطبيقه إلى درجة أن ذهب كثير من نقاد ماركس إلى وجود تناقض بين الجزئين أو إلى تراجع ماركس عن نظريته المشروحة فى الجزء الأول .

ولكى نتمكن من عرض ما جد فى الجزء الثالث من « رأس المال » يتعين معرفة بعض المصطلحات الماركسية ، مستعينين بالمثال الحسابى الذى سبق أن ضربناه .

يسمى ماركس ما يدفعه الرأسمالى كأجور للعمال رأس المال المتغير بسبب أن القيمة التى تدفع كأجر للعمل تتغير وتتضخم أثناء عملية الإنتاج نتيجة إنتاجها لفائض القيمة .

كما يسمى ما يدفعه الرأسمالى كثمن للآلات والمواد الأولية :

رأس المال الثابت ، بسبب أنها لا تضيف إلى قيمة السلعة أكثر من قيمتها هى نفسها .

ويطلق ماركس على النسبة : $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$ اسم معدل الاستغلال

ويطلق على النسبة $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلى « ثابت + متغير »}}$ اسم معدل الربح

والنسبة $\frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال الكلى « ثابت + متغير »}}$

يسميها ماركس التركيب العضوى لرأس المال .

قلنا فى مثالنا الحسابى السابق أن السلعة ا تحتاج إلى ١٢ ساعة عمل حى و ٥ ساعات عمل ميت ، وأن السلعة ب تحتاج إلى ٦ ساعات عمل حى و ٢½ ساعة عمل ميت .

لنفرض الآن أنه لكى يشتغل العامل فى إنتاج أى السلعتين ١٢ ساعة فإنه يحتاج إلى استهلاك مواد غذائية ومسكن وملبس تحتاج بدورها إلى ١٠ ساعات عمل لإنتاجها . إذن فالرأسمالى إذا دفع للعامل أجراً يساوى ١٠ ساعات عمل فإنه يحصل منه على عمل قدره ١٢ ساعة . الفرق (ساعتان) هو فائض القيمة . إذن فى مثالنا السابق نجد القيم الآتية (وكلها مقاسة بعدد ساعات العمل) :

	السلعة ا	السلعة ب
رأس المال المتغير (لأجر)	١٠	٥
فائض القيمة	٢	١

رأس المال الثابت	٥	$٢\frac{١}{٢}$
رأس المال الكلى	١٥	$٧\frac{١}{٢}$
قيمة السلعة	١٧	$٨\frac{١}{٢}$
معدل الاستغلال	$\frac{٣}{١٠}$	$\frac{١}{٥}$
معدل الربح	$\frac{٢}{١٥}$	$\frac{١}{٧\frac{١}{٢}}$
التركيب العضوى لرأس المال	$\frac{٥}{١٥}$	$\frac{٢\frac{١}{٢}}{٧\frac{١}{٢}}$

يقول ماركس فى الجزء الأول من رأس المال ، كما رأينا أن معدل التبادل بين السلعتين ا ، ب يكون بنسبة كمية العمل المبذول فى كل منهما ، أى أن ١ ا = ٢ ب .

على أنه يجب أن نلاحظ أن التركيب العضوى لرأس المال فى ا مساو له فى ب ($\frac{١}{٣}$) . وتساوى التركيب العضوى لرأس المال هو ما يفترضه ماركس فى تحليله الوارد فى الجزء الأول .

وفى الجزء الثالث يحاول ماركس أن يجيب على السؤال : ماذا يحدث لو اختلف التركيب العضوى لرأس المال فى إنتاج سلعتين ، هل يظل التبادل بينهما خاضعا لنفس المبدأ ، وهو أن يتبادلا بنسبة كمية العمل المبذول فى كل منهما ؟

لنضرب مثالا آخر ، ولنفرض أنه فى إنتاج السلعتين جـ ، د :

	السلعة جـ	السلعة د
رأس المال المتغير	١٠	٥
فائض القيمة	١	$\frac{١}{٢}$

رأس المال الثابت	٥	٥
رأس المال الكلى	١٥	١٠
قيمة السلعة	١٦	$١٠\frac{١}{٢}$
معدل الإستغلال	$\frac{١}{١٠}$	$\frac{\frac{١}{٢}}{٥} = \frac{١}{١٠}$
معدل الربح	$\frac{١}{١٥}$	$\frac{\frac{١}{٢}}{١٠} = \frac{١}{٢٠}$
التركيب العضوى لرأس المال	$\frac{٥}{١٥} = \frac{١}{٣}$	$\frac{٥}{١٠} = \frac{١}{٢}$

فى هذا المثال نجد معدل الاستغلال فى السلعتين متساويا ولكن التركيب العضوى لرأس المال مختلفا ، وقد ترتب على هذا أن أصبح معدل الربح مختلفا فى السلعتين .

لو طبقنا نظرية العمل فى القيمة كما وردت فى الجزء الأول لقلنا أنه حيث أن قيمة السلعة ح بالنسبة إلى السلعة د هى ١٦ : $١٠\frac{١}{٢}$ تعين أن يكون معدل التبادل بينهما هو : ١٦ د = ١٠,٥ ح أو ١ ح = ١,٥٢ د

على أن هذا لا يمكن تصور استمراره ، حتى ولو تحقق لفترة ما ، بسبب اختلاف معدل الربح . ذلك أن ارتفاع معدل الربح فى ح عنه فى د لا بد أن يدفع المشروعات التى تنتج د فى التحول منها إلى ح ، ويستمر هذا التحول (طالما أن ماركس يفترض المنافسة الكاملة[1]) حتى يتساوى معدل الربح فى السلعتين ولكن متى وصلنا إلى هذه النقطة يكون إنتاج ح قد زاد وانخفض إنتاج د الأمر الذى لا بد أن ينعكس فى ثمن كل منهما . ومن ثم لا بد أن يحيد معدل التبادل فى النهاية عن هذا الذى يفترضه مبدأ العمل فى القيمة .

---

(1) Capital, vol. III, Kerr Edition, p. 209.

وانظر مناقشة ماركس لتأثير حالة الاحتكار على قانون القيمة فى المرجع السابق، ص ١٠٠٣ .

مؤدى كل ماسبق هو أن مبدأ العمل فى القيمة (أى أن معدل التبادل بين السلع يتحدد بنسبة ماتتضمنه السلع من عمل) لا يمكن أن ينطبق فى حالة ما إذا كان التركيب العضوى لرأس المال مختلفا فى سلعة عنه فى الأخرى ، وهى بطبيعة الأمر الحالة الأكثر عمومية وشمولا . فنسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلى فى إنتاج الكهرباء أكبر بكثير منها فى إنتاج سلعة كالأحذية أو المنسوجات ، ولا يمكن أن تقبل نظرية فى تفسير الثمن إذا كانت تقوم على افتراض تساوى التركيب العضوى لرأس المال فى جميع السلع .

وإقرار ماركس فى الجزء الثالث من رأس المال بأن معدل التبادل الذى يفرضه قانون العمل فى القيمة سيتغير تحت ضغط ميل معدل الربح إلى التساوى معناه إقرار ماركس بأن العمل ليس هو العنصر الوحيد الذى يحدد الثمن بل العمل ومعدل الربح هذا التعديل فى نظرية القيمة يجعلها فى الواقع ليست نظرية عمل فى القيمة A Labour Theoy of Value ، بل نظرية تفسر الثمن بنفقة الإنتاج Cost of production أى بكمية العمل ومعدل الربح معاً . وهو نفس التغيير الذى أجراه ريكاردو على نظريته فى القيمة ، إذ بدأ بتفسير الثمن بالعمل وحده وانتهى بتفسيره بنفقة الإنتاج ، هذا التغيير الذى يرى فيه البعض مجرد مرحلة لاحقة من مراحل عرض ريكاردو لنظريته ويرى فيه آخرون عدولا من ريكاردو عن رأيه (1) .

ولكن ماركس لا يقبل أن يسمي هذا عدولا عن نظرية العمل فى القيمة كما جاءت فى الجزء الأول ، بل يرى أن التغيير الذى يحدثه الجزء الثالث هو

(1) See Schum peter, J: A History of Economic Analysis, London, 1955, p. 594.

فقط أن يصبح من الضرورى بدلا من أن تقول أن معدل التبادل يتساوى مع النسبة بين كيات العمل اللازمة للانتاج ، أن تقول أن كمية العمل اللازمة تتحكم فى regulates أثمان السلع . ولكن ما الذى يجعل ماركس يقول أنه ، حتى مع اختلاف السلع فى التركيب العضوى لرأس المال ، ستظل كيات العمل اللازمة لانتاج السلع تتحكم فى أثمانها ؟ يقول ماركس أن هذا «التحكم» يظهر فيما يأتى :

أولا : أن ثمن السلعة لا بد أن يتغير بتغير كمية العمل اللازمة لإنتاجها .

وثانيا : أن قانون العمل فى القيمة ينطبق إنطباقا تاما فى ظل الإنتاج السلعى البسيط . أى أنه فى مرحلة الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، حيث كان العامل هو نفسه صاحب وسائل الإنتاج ، كان معدل التبادل بين السلع يتساوى مع نسبة كميات العمل اللازمة للانتاج . فقد رأينا أن الذى يمنع من انطباق القانون هو أن اختلاف معدل الربح يؤدى إلى تحول المنتجين من إنتاج السلعة ذات معدل الربح المنخفض إلى تلك التى تدر معدل ربح أعلى . ولكن هذا التحول من جانب المنتجين سعيا وراء أقصى ربح هو من خصائص نظام الانتاج الرأسمالى وحده [1] .

وثالثا : صحيح أن الأثمان فى نظام الانتاج الرأسمالى تتوقف ، لا على كمية العمل وحدها ولكن على معدل الربح أيضا ، ولكن ماهو معدل الربح ؟

---

(1) See Hiiferding in : Karl Marx and the Close of his System, Sweezy's edition, pp. 166-8.

وهذا المجلد يحوى النقد المشهور الذى وجهه Bohm-Bawerk لنظرية ماركس فى القيمة ، والذى سنشير إليه فيما بعد ، ورد Hilferding عليه ، وقام P. Sweezy بنشرهما معا فى مجلد واحد .

أليس هو $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلى}}$ ؟ ولكن أليست كمية العمل هى التى تحدد فائض القيمة ؟ إذا فكمية العمل تتحكم فى النهاية فى أثمان السلع عن طريق مباشر ، وعن طريق غير مباشر بتحديدها لفائض القيمة ومن ثم لمعدل الربح . (١)

رابعاً : فى مثالنا الأخير ، رأينا أن قيمة السلعة حـ (أى كمية العمل اللازمة لإنتاجها) = ١٦ وقيمة السلعة د = ١٠٫٥ . وقلنا أنه بالنظر إلى اختلاف التركيب العضوى لرأس المال فى السلعتين ، ومن ثم اختلاف معدل الربح ، فإن معدل التبادل لن يكون هو ١ حـ = ١٫٥٢ د .

فمعدل الربح فى السلعة حـ هو $\frac{١}{١٥}$ ومعدل الربح فى السلعة د هو $\frac{١}{٢}$ ومن ثم يتحول بعض المنتجين من إنتاج السلعة د إلى حـ فيميل ثمن حـ إلى الانخفاض (ويميل معدل الربح فيها بالتالى إلى الانخفاض أيضاً) ويميل ثمن د إلى الارتفاع (ويميل معدل الربح فيها إلى الارتفاع أيضاً) ويستمر هذا التحول حتى يتساوى معدل الربح فى السلعتين ويستقر عند معدل ما بين $\frac{١}{١٥}$ و $\frac{١}{٢}$ ، وليكن هذا المعدل هو $\frac{١}{١٦\frac{٢}{٣}}$ مثلا (٢) . إن ثمن السلعة حـ فى هذه الحالة سيصبح هو :

رأس المال المتغير (١٠) + رأس المال الثابت (٥) + معدل الربح ($\frac{١}{١٦\frac{٢}{٣}}$ × ١٥) = $١٥ \frac{١٥}{١٦\frac{٢}{٣}}$ وسيصبح ثمن السلع د هو :

(1) Capital, vol. III, Kerr Edition, pp. 211-2.

(٢) اخترنا هذه القيمة بالذات لأن ماركس يفترض أن معدل الربح الذى سيسود جميع السلع هو متوسط معدل الربح فيها جميعا أى $\frac{\text{مجموع فائض القيمة}}{\text{مجموع رأس المال}}$ ، وقيمة هذا الكسر فى مثالنا هى

$$\frac{١٫٥}{٢٥} = \frac{١}{١٦\frac{٢}{٣}}$$

رأس المال المتغير (٥) + رأس المال الثابت (٥) + معدل الربح (١٠/١٦٢/٣ × ١٠) = ١٠/١٦٢/٣ ١٠ ومن ثم يكون مجموع ثمني السلعتين هو ٣٦٫٥ ولكن هذا المجموع لثمني السلعتين يساوى مجموع قيمتيهما طبقاً لتعريف ماركس للقيمة (١٦ + ١٠٫٥) .

يستخلص ماركس من هذا إنه وإن كان ثمن كل سلعة لن يساوى قيمتها (أى لن يساوى كمية العمل اللازم لإنتاجها) فإن مجموع أثمان السلع سيساوى مجموع قيمها . [1]

* * *

فيما تقدم عرض مبسط لنظرية ماركس فى القيمة وفائض القيمة ، ولكنه يعطى ، فيما نعتقد ، صورة كافية للحالة التى ترك عليها ماركس نظريته فى القيمة والاستغلال .

بدأ ماركس نظريته فى القيمة على أساس أن أثمان السلع تتحدد بالفعل طبقاً لما يحتاجه إنتاجها من عمل . ولكنه انتهى فى الجزء الثالث إلى القول بأن هذا القانون لا يصح إذا اختلفت السلع فى التركيب العضوى لرأس المال . ومع هذا فهو لا يزال يرى للقانون أهميته فى تفسير الأثمان ، أو كما يسميها ماركس « أثمان الإنتاج Prices of Production » على النحو الذى بينه ماركس فى النقاط الأربع التى لخصناها .

وسنترك نظرية ماركس فى القيمة الآن ، تاركين الكلمة الأخيرة له ، كما فعلنا بالنسبة لفلسفته ولماديته التاريخية ، مرجئين تعليقنا على أفكاره حتى ننتهى من عرض إضافات لينين إلى الاشتراكية الماركسية .

---

(1) Capital. vol. III. p. 188.

المبحث الرابع

إضافات لينين إلى الماركسية

لينين (١٧٨٠ — ١٩٢٤) مفكر وقائد ثورة . وهو كمفكر أقل أهمية منه كزعيم ثورة ناجحة ، اجتاز روسيا ماظهر أنه أهم مرحلة فى تاريخها ووضع لها أسس النظام الاشتراكى .

وأفكار لينين على كثرتها ، هى فى الأساس ترداد لأفكار ماركس وإنجلز . وهو القائل بأن الماركسية كقطعة من الصلب لا نستطيع أن نستبدل بجزء منها جزءا آخر ، وهو القائل بأن ماركس وإنجلز « هما من الصنف النادر ، والنادر جدا من الكتاب الذين تجد لكل جملة مما كتبوا محتوى عميقا للغاية » .

ومع أن لينين هو فى الأساس تلميذ مخلص لماركس وإنجلز ، فإن دراسة كتاباته بعد داسة ماركس وإنجلز ضرورية للأسباب الثلاثة الآتية ، على الأقل :

الأول : أنه أضاف نظرية الاستعمار إلى النظريات الماركسية ، أى أنه استخدم تحليل ماركس المادى فى تفسير ظاهرة الاستعمار .

والثانى : أنه وسع ووضح نظريتهما فى ديكتاتورية البروليتاريا ، كما أنه وسع ووضح عبارات ماركس القليلة فى التمييز بين مرحلتى الاشتراكية والشيوعية .

والثالث : أن له آراء فى « تكتيكات » الثورة Tactics ، عرضها أساسا فى كتابه What is to be Done (١٩٠٢) وهى آراؤه فيما

يجب أن يتبع من الوسائل (لا المبادىء) لكفالة تحقيق الثورة ونجاحها .

لهذا نجد ستالين يعرف اللينينية بأنها « ماركسية عصر الاستعمار وثورة البروليتاريا ، أو بعبارة أدق هى نظرية وتكتيكات ديكتاتورية البروليتاريا » .

وفيما يلى نعرض بإيجاز هذه الجوانب الثلاثة من أفكار لينين على التوالى :

أولا : نظرية الاستعمار [1] :

كانت إحدى تنبؤات ماركس هى أن تميل المشروعات الرأسمالية الصناعية إلى التركز فى مشروعات ضخمة قليلة العدد على حساب المشروعات الصغيرة التى لا تستطيع منافسة المشروعات الكبيرة فى إستخدام الآلات الأكثر كفاءة ، ومن ثم فان المشروعات الصغيرة تتجه نحو الانقراض . جاء لينين فأشار إلى أن هذا الاتجاه نحو التركز يؤدى بالتدريج إلى ارتباط وثيق بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية المتمثلة أساسا فى البنوك ، وخضوع الرأسمالية الصناعية للرأسمالية المالية ، إذ أن هذه الأخيرة وحدها هى القادرة على تمويل المشروعات الكبيرة [2] . على أن تضخم حجم المشروعات الصناعية والمالية يجعلها فى حاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ورءوس أموالها المتزايدة من ناحية ، كما تجعلها فى حاجة إلى البحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية الرخيصة والأيدى العاملة الرخيصة التى تعجز الأسواق الداخلية عن

---

(١) أهم مرجع فى هذا الموضوع كتاب لينين « الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية »

(2) Lenin = I mperialism the Highest Stage of Capitalism, Little Lenin Library, London, p. 44.

مدها بهما . لذلك يؤدى دافع الحصول على أقصى ربح بالرأسمالية إلى تحقيق هذين الغرضين خارج حدودها الوطنية ولو أدى هذا إلى قهر شعوب أخرى ، أو إلى الحرب .

فالحرب فى نظر لينين ما هى إلا تنافس الرأسمالية فى عدة دول على أسواق العالم الخارجي . وتستعين الرأسمالية ، ممثلة فى حكومات دولها ، بالدعوة الوطنية وإثارة حماس شعوبها من أجل الحرب ، وتصوير القضية على أنها قضية الشعب بأسره مع أنها قضية تحقيق أقصى ربح للرأسماليين .

ويرتب لينين على هذا النتائج الثلاثة الآتية :

الأول : أن القضاء على الحرب غير ممكن إلا بالقضاء على سببها الرئيسي وهو النظام الرأسمالى نفسه .

والثانية : هى ضرورة تضامن واتحاد الطبقات العاملة فى الدول المختلفة . لقد نادى ماركس وانجلز عمال العالم من قبل بأن يتحدوا ، ولكن ها هو ذا لينين يقدم لهم مبررا جديدا للتضامن وهو أن العدو ، وهو الرأسمالية ، لم يعد أثره الآن قاصراً على الدولة التى تقوم فيها بل يمتد ليشمل أيضاً الدول الخاضعة للاستعمار . وامتداد العدو فى عدة جبهات يحتم ضربه فى هذه الجبهات كلها .

والثالثة : أن الطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية المتقدمة استفادت من الاستعمار ، إذ تنازلت الرأسمالية لهم عن بعض الحقوق لكسب تأييدهم فى المعركة الخاصة بهم ، من ناحية ، ولزيادة قدرة الرأسماليين على دفع أجور أعلى ، من ناحية أخرى ، لزيادة أرباحها نتيجة للاستعمار . وقد أدى ذلك إلى إضعاف الحركة العمالية داخليا ودوليا . فتحقيق العمال لبعض المكاسب

فى الدول المتقدمة أضعف من ثوريتهم (كما سبق أن أشار إنجلز) كما أنه أضعف من مصلحتهم فى التضامن مع عمال الدول الأخرى ، سواء أكانت دولا خاضعة للاستعمار أو دولا استعمارية أخرى .

ثانيا : ديكتاتورية البروليتاريا :

كانت نظرة ماركس إلى الدولة تنحصر فى أنها وسيلة طبقة لقهر طبقة أخرى . فما وجود القانون فى نظر ماركس أو البوليس أو الجيش أو وسائل القمع المختلفة إلا لحماية الطبقة المسيطرة من عدوان الطبقات الأخري على امتيازاتها . ومن ثم فإن ماركس لم يكن مثلا ليقبل بأية حال نظرة « لوى بلان » إلى الدولة على أنها محايدة بين الطبقات ، كذلك فإن ماركس يقول إن مجتمعا لا طبقات فيه لا توجد فيه حاجة إلى قيام الدولة أو الحكومة .

ورتب ماركس على ذلك أنه متى تمكنت الاشتراكية من إلغاء الطبقات وجعلت من أفراد المجتمع جميعاً عمالا ، فالدولة وكافة وسائل القمع لابد أن تذوى وتنقرض . على أن ماركس أشار إلى أن الانتقال من الدولة الرأسمالية الطبقية إلى مجتمع بلا طبقات وبلا دولة لايتم مباشرة بل يتم عن طريق المرور بمرحلة انتقالية سماها ماركس مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا . والبروليتاريا فى نظر ماركس تتكون من كل من كان مصدر رزقه الوحيد هو قوة عمله .

هذه المرحلة الانتقالية تتميز من الناحية السياسية بأنها مرحلة لا تزول فيها الطبقية تماماً ، ومن ثم فإن الدولة فيها لا تزول ، وتتميز من الناحية الاقتصادية بأن توزيع الناتج القومى فيها يتم حسب العمل . هذه المرحلة سماها ماركس بالمرحلة الأولى من الشيوعية تمييزاً لها عن مرحلة أعلى ، وفيها ينعدم

التمايز الطبقى كلية وتنقرض الدولة ويتم توزيع الناتج بين الأفراد حسب الحاجة[1] .

على أن إشارات ماركس وانجلز إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا قليلة وغير مفصلة ، وكان أحد ما اضطلع به لينين هو تفصيل وتوضيح ما أجمله ماركس عنها .

يعتبر لينين أن ديكتاتورية البرولتاريا هى عصب الأفكار الماركسية ، ويقول إن من يؤمن فقط بفكرة الصراع الطبقى ، لم يصبح ماركسيا بعد ، وأن الماركسى هو الذى يوسع تطبيق فكرة الصراع الطبقى لتشمل فكرة ديكتاتورية البروليتاريا .

يميز لينين بين الثورة البورجوازية ، ويضرب مثلا لها بثورة فبراير سنة ١٩١٧ فى روسيا) وثورة البروليتاريا (ويضرب مثلا لها بثورة نوفمبر من نفس السنة والتى أتت بالبلشفيك إلى الحكم وعلى رأسهم لينين نفسه) . فالأولى هدفها إحلال حكم طبقة محل حكم طبقة أخرى ، أما ثورة البروليتاريا فهدفها إلغاء التقسيم الطبقى من أساسه ومن ثم فهى ، بعكس الأولى ، لاتنتهى بمجرد الاستيلاء على الحكم .

على أن إلغاء الطبقات لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، ومن ثم تعين المرور بمرحلة انتقالية هى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .

هذه الديكتاتورية موجهة ضد البورجوازية والغرض منها تصفيتها والقضاء على مقاومتها .

---

(1) See Marx.. Critique of the Gotha Programme, published pp. 23-4.

ويقول لينين أن البورجوازية تظل لفترة ما أقوى من البروليتاريا رغم استيلاء الأخيرة على الحكم . وذلك لأسباب ثلاثة :

١ — ارتباط البورجوازية المحلية بالرأسمالية الأجنبية واستمدادها للعون منها من أجل محاولة تحطيم دولة البروليتاريا .

٢ — أن البورجوازية طبعت المجتمع بعاداتها وتقاليدها وأخلاقياتها وهذه كلها ليس من السهل تغييرها فى وقت قصير .

٣ — أن للبورجوازية مزايا فى التعليم والثقافة والكفاءة استمدتها من امتيازاتها الطبقية المنهارة .

ويقول لينين أنه على الرغم من أن الهدف النهائى من ديكتاتورية البروليتاريا هو إلغاء التمييز الطبقى ، فإن هذه المرحلة تشبه ديكتاتورية البورجوازية فى أنها هى الأخرى ديكتاتورية طبقة ضد أخرى . ولكن لا يرى لينين فى هذا ما يشينها ، إذ أنها ديكتاتورية العمال ، فهى ديكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية ، بينما الديكتاتوريات السابقة كلها كانت لصالح الأقلية ضد الأغلبية .

على أنها ديكتاتورية بكل معنى الكلمة ، ولا يحدها أى قانون ولا تتورع عن إتباع أقصى أساليب العنف . ويخاطب لينين البورجوازية قائلا : « إذا حاولتم أيها المستغلون أن تقاوموا ثورة البروليتاريا فسنقمعكم بغير رحمة ، سنسلبكم حقوقكم ، بل وأكثر من هذا ونمنع عنكم الخبز ، ففى جمهوريتنا ليس للمستغلين حق ، سيحرمون من الماء والنار ، فنحن اشتراكيون جادون لا هازلون . . . »[1]

هذه المرحلة إن كان ما يميزها سياسيا هو ديكتاتورية البروليتاريا ،

---

(1) Lenin, The Proletarian Rcvolution and the Renegade Kautsky. (Little Lenin Library) p. 34.

فما يميزها إقتصاديا هو أن التوزيع فيها يتم حسب العمل ، وهى المرحلة التى يسميها لينين مرحلة الإشتراكية تمييزا لها عن مرحلة الشيوعية ، وفيها ، كما قال ماركس من قبل ، تنقرض الدولة ويتم التوزيع فيها حسب الحاجة . ويفترض لينين أن فى مرحلة الشيوعية هذه سيعمل الناس لمصلحة المجتمع ككل بغض النظر عما يعود عليهم من جزاء ، وأن العمل بدون انتظار الجزاء سيكون على حد تعبير لينين « عادة اجتماعية » . كما أن الإنتاج سيصل إلى مستوى يمكنه أن يشبع فيه حاجات الناس جميعاً . كما يزول فى هذه المرحلة التمييز بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، ويزول تقسيم العمل ، بحيث يكون الشخص قادراً على مزاولة أعمال مختلفة ، ذهنية ويدوية ، ويزاولها بالفعل(1) .

ثالثاً : فى السياسة العملية :

سنضرب هنا مثالا لسياسة لينين العملية (tactics) يتعلق بقبوله للحلول الوسط compromises متى دعت إليها الضرورة. ولينين يقول إن الشيوعى الذى يرفض أن يساوم سياسياً ويقبل الحلول الوسط فى بعض الأحوال إنما يدل على سذاجته. وتطبيقاً لذلك يدعو لينين الشيوعيين إلى التعاون مثلا حتى مع النقابات العمالية التى تنحرف عن هدف الثورة وتنشغل بمطالب اقتصادية جزئية لتحسين حالها ، ولا يجد مانعاً من الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية برغم سيطرة البوجوازية على البرلمان ، أو من التحالف مع الأحزاب الأقل ثورية ، إذ كان فى هذه المسالك مصلحة للحركة الشيوعية فى المدى البعيد(2) .

(1) Lenin, The State and the Revolution, Little Lenin Library. pp. 63-74.

(2) Lenin, Left Wing Communism, L.L.L., p. 52.

وانظر مثلا آخر فى موقفه من الدين فى : What is to be done.

المبحث الخامس

تقييم الماركسية

تمهيد :

إن موقفنا من الأفكار الماركسية صادر فى الأساس عن رفض موقفين : الأول هو ذلك الذى ينظر إليها على أنها مجموعة متراكمة من الأخطاء والتناقضات والضلالات ، والآخر هو ذلك الذى يحجم عن نقد أى جزء من أجزائها ويصدر عن الاعتقاد بأن ماركس لم يخطىء أبداً ، سواء عبر عن هذا الاعتقاد صراحة أو ضمنا .

ولعلنا نجحنا إلى حد ما فى عرضنا للماركسية أن نوحى للطالب ، ولو بشكل غير مباشر ، بخطىء كل من الموقفين . فالماركسية ، بغير شك ، ليست مجموعة من السخافات أو التناقضات ، كما توحى بذلك كثير من الكتابات غير المسئولة فى بلادنا وخارجها . كما أن ماركس ، بغير شك أيضاً ، وقع فى مجموعة هامة من الأخطاء ، لا فى التفاصيل فقط ، بل فى بعض أفكاره الأساسية أيضاً .

واعتقادنا هو أن كلا من الموقفين المرفوضين يشتركان فى صدورهما من نقطة مشتركة نجدها حقاً فى غاية الغرابة : هو أن كليهما يتناولان أفكار ماركس و إنجلز تناولا يختلف عن تناولهما لأفكار أى كاتب آخر سابق أو لاحق . فصاحب اى من الموقفين قد يتخذ موقفاً علمياً هادئاً وهو يناقش أفكار سان سيمون أو أوين أو لوى بلان ، ولكن ما أن تبدأ مناقشة ماركس حتى تغلى الصدور ويتبادل الإثنان كلاما أقرب إلى السباب منه إلى المناقشة .

ونقطة البداية الحمقاء هذه تجر الكاتب المعارض للماركسية إلى أن يغفر لمفكر مثل أوين أو فورييه مالا يغفره لماركس ، كما تجر الكاتب الماركسى إلى معاملة النصوص الماركسية كما لو كانت نصوصاً دينية ، يدور حولها محاولا تفسيرها تفسيراً يعطيها المعنى الصحيح ولو كان النص غاية فى الغموض أو كان ظاهره يخالف مخالفة صريحة المعنى المعطى له .

وكأنى بالكاتب المتحامل على الماركسية يحاول جهده إحصاء الأخطاء التى وقع فيها ماركس ، حتى إذا فشل فى واحدة أصاب فى الأخرى ، آملا أن ينتهى ولو إلى خطأ واحد متى ثبت صوابه اتضح أن « ماركس يمكن أن يخطىء » . وزميله المتعصب للماركسية لا يختلف عنه كثيراً فهو يخشى أن يؤدى اعترافه بخطىء واحد لماركس ، مهما كان هيناً ، أن يتضح أن « ماركس يمكن أن يخطىء » وكأن الخلاف قد أصبح مداره الإجابة على هذا السؤال التافه ، « هل يمكن أو لا يمكن أن يخطىء ماركس ؟ » فى حين أن هذا السؤال لو كان محله أى كاتب آخر غير ماركس ، لما أثار من كل منهما إلا الضحك .

والسبب الأساسى الذى أدى إلى انتشار كل من الموقفين يرجع إلى طبيعة الفكر الماركسى ذاته ، من حيث أنه « لا يستهدف تفسير العالم بقدر ما يستهدف تغييره » فارتباط الماركسية بالحركات العمالية والاشتراكية والثورة الروسية أضعفت إلى غير حد الصبغة الأكاديمية لمناقشة الفكر الماركسى ، وحولها من الجدل العلمى إلى المعركة السياسية . وإذا كان التسليم بالخطأ فى جانب ما هو من طبيعة الجدل العلمى فان هذا التسليم هو فى ميدان السياسة هزيمة خطيرة .

ولعل هذا هو ما يفسر لنا مثلا كيف أن أفضل تقييمات الفكر الماركسى من حيث أصالتها وعلميتها ، هو ما كتب قبل الثورة الروسية ، عند ما كان « رأس المال » ما زال كتاباً يقرأ ويدرس كبقية الكتب ، وليس كتاباً يطبع إما للتقديس أو المصادرة[١] .

نقطة بدايتنا إذن هى أن ماركس أخطأ وأصاب ، فى الجوهرى وغير الجوهرى ، شأنه فى هذا شأن غيره من مفكرى الاشتراكية . على أنه ما من مفكر خدم الفكر الاشتراكى مثل ما خدمه ماركس وإنجلز ، إن الاشتراكيين قبل ماركس كانوا على درجة كبيرة من ضحالة الفكر والوهم ، والفكر الاشتراكى بعد ماركس لم يضف إليه بمقدار ما استفاد منه .

ومع هذا فنحن لا نذهب إلى حد اعتبار الماركسية مرادفة أو شبه مرادفة للاشتراكية . ونحن نصدر فى ذلك لا عن اعتقادنا بقصور الاشتراكية الماركسية عن الدفاع عن الاشتراكية وتبريرها بقدر اعتقادنا أن الماركسية وقعت فى الخطأ فى بعض ما ناقشته من مسائل لا تدخل فى نظرنا فى صميم الاشتراكية . بعبارة أخرى إن فى الماركسية من الأفكار ما يتعين طرحه دون أن يكون هناك أى مساس بالاشتراكية ، كما أنها تحتاج إلى تطوير فى مسائل أخرى هامة .

والاعتراض الذى يثيره الماركسى على الفور هو أن أفكار ماركس الأساسية مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً جذرياً وعضوياً ، وبعضها مترتب على

---

(١) مثال ذلك كتاب الأستاذ Bohm-Bawerk فى نقد نظرية القيمة الماركسية ، والذى سنشير إليه فيما بعد ، والصادر فى نهاية القرن الماضى ، وكتاب الأستاذ Seligman فى تقييم التفسير المادى للتاريخ ، والذى أشرنا إليه فيما سبق والصادر سنة ١٩٠٢ .

بعض ، وأنه لا يمكن رفض جزء أساسى وقبول جزء أساسى آخر . وكثير من نقاد الماركسية يصدرون فى الحقيقة عن موقف مشابه ، فكثير منهم يسلمون بهذا الارتباط العضوى بين الأجزاء الأساسية للماركسية ويخشون من الوقوع فى خطأ قبول جزء أساسى من أفكار ماركس خوفاً من أن يضطروا إلى قبول بقية الأجزاء .

هذا الاعتراض نحن نرفضه أيضاً . فكثير مما قد يبدو ارتباطاً وثيقاً أو مما قد يبدو كعلاقة بين مقدمة ونتيجة ، هو فى نظرنا ارتباط سطحى هش للغاية ، كما سنحاول أن نبين .

نحن نرفض إذا ، من الأساس ، تلك النظرة التى تعتبر الماركسية كلا لا يتجزأ إما أن تقبل كلها أو ترفض كلها . هذه النظرة فى اعتقادنا مسئولة أولا عن تجميد الفكر الماركسى وبطء تطوره ، إذ أن هذا الموقف جعل الأجزاء الصحيحة تحمى الأجزاء الخاطئة بلا مبرر . وهذه النظرة مسئولة ثانياً، ولو جزئياً ، عن اندفاع وتهور نقاد الماركسية ومبالغتهم فى الهجوم عليها .

إننا نعتقد أن الربط بين أجزاء الفكر الماركسى كثيراً ما كان سببه سياسياً أكثر منه فكرياً، وأكثر منه علاقة بين مقدمة ونتيجة، وفى بعض الأحوال نتيجة تصور خاطىء لعلاقة الفلسفة بالعلوم ، ونتيجة إقحام لا مبرر له للفلسفة على العلوم ، وبالذات على العلوم الاجتماعية .

١ — المادية التاريخية والمادية الفلسفية :

لقد كان للمادية التاريخية بتأكيدها على أهمية العامل الاقتصادى فى سير التاريخ فضل لا يمكن جحده على دراسة التاريخ والمجتمع . هذا الفضل يدل عليه

ليس فقط ما يشبه الإجماع بين المؤرخين وعلماء الاجتماع عليه ، وإنما يدل عليه أيضاً ظهور أثره فى الدراسات التاريخية والاجتماعية التى يقوم بها الكتاب الاشتراكيون وغير الاشتراكيين على السواء . وللمادية التاريخية فضل لا يمكن جحده أيضاً فى تقليلها من شأن دور الفرد فى سير التاريخ وتوجيه عناية الدراسين إلى الظروف الموضوعية بدلا من الانبهار بأعمال العظماء العابرة .

لا يمكن إذاً إنكار القيمة العلمية الكبرى للمادية التاريخية وفضلها على تطور العلوم الاجتماعية ، بتحريرها لهذه العلوم من تفسير التاريخ والمجتمع بتفسيرات غيبية أو فردية ، وبتحريرها من التنصل من تقديم تفسيرات إطلاقاً . على أننا نلاحظ أنه فى كثير من الكتابات الماركسية اللاحقة لكتابات ماركس وإنجلز فى التاريخ والاجتماع ، تحولت المادية التاريخية إلى قيد على الدراسة العلمية بدلا من أن تكون خادماً لها . لقد ترك ماركس وإنجلز المادية التاريخية فى صورة غاية فى العمومية وفى حاجة إلى الكثير من التحديدات والتوضيحات . لقد علمنا ماركس وإنجلز أن الظروف الاقتصادية عامل جوهرى فى التأثير على تطور التاريخ وعلى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية والفكرية . ولكن من المؤكد أنهما قصدا ، وبحق ، أن يعطيا للعامل الاقتصادى أهمية أكبر مما توحى به عبارة « أن العامل الاقتصادى عامل جوهرى » . ومن ناحية أخرى فإنه من المؤكد أنهما لم يقصدا القول بأنه هو العامل الوحيد فى تفسير التاريخ . وذلك لسخافة هذا الرأى من ناحية ولإنكار إنجلز له صراحة من ناحية أخرى .

على أن هناك بين القول بأن العامل الاقتصادى عامل جوهرى وبين

القول بأنه العامل الوحيد مسافة شاسعة تركنا ماركس وانجلز فيها بغير كثير من المساعدة . والمفروض أن السبيل إلى درجة أكبر من التحديد هي فقط مزيد من الدراسة التاريخية المتخصصة لمراحل وفترات تاريخية محددة غير محكومة سلفاً بمبادىء عامة ونظرية . والمفروض أن تتجه هذه الدراسات التاريخية المتخصصة إلى إغناء نظرية المادية التاريخية وتوضيحها وزيادة حظها من الدقة والتحديد لا أن تتخذ كمجرد ميدان لإثبات صحة المادية التاريخية كما جاءت على لسان ماركس وإنجلز وكأن الهدف من الدراسة هو إعلان الولاء لصاحبي النظرية وليس تطوير النظرية نفسها .(١)

---

(١) أنظر نقد سارتر لكتابات الماركسيين فى التاريخ من نفس هذه الزاوية فى
Sartre, J. P. : The Problem of Method, translated by H. E. Barnes, London, 1963.

حيث يقول مثلا :

إن ماركسيى اليوم يتصرفون وكأن الماركسية لم توجد بعد ، وكأن كلا منهم يعيد اختراعها فى كتاباته ، وإذا بالماركسيه هى هى لا تزيد حرفا » — المرجع السابق ص ٥٠ — ٥١ .

وفى مكان آخر يؤكد سارتر أن الماركسية توضح لنا حقائق هامة فى تفسير التاريخ ، ولكن الماركسيين فى كتاباتهم يتجاهلون جوانب أخرى هامة — سيقول الماركسيون عن فاليرى أنه من المثقفين المنتمين إلى البورجوازية الصغيرة ، ولكن ليس كل مثقف ينتمى إلى البورجوازية الصغيرة هو فاليرى » — ص ٥٦ .

ويوضح سارتر رأيه مرة أخرى فى هذه العبارة :

« حينما يقول لنا الماركسيون (إن نابليون كفرد كان محض صدفة ، وأن الحتمى هو فقط قيام دكتاتورية عسكرية) فانهم لا يقولون لنا شيئاً تشوقنا معرفته ، فقد كنا دائماً ندرك هذا وإنما الذى علينا بيانه هو أن هذا النابليون بالذات كان ضرورياً وحتميا ، أن تطور الثورة الفرنسية لم يحتم فقط قيام الديكتاتورية بل وحتم أيضاً نوع شخصية القائم بها — بكامل هذه الشخصية .. إن غرضنا ، ليس كما يقال كثيراً ، هو (إعلاء شان اللاعقلانية) بل على العكس غرضنا هو تضييق دائرة الصدفة والمجهول . غرضنا ليس رفض الماركسية باسم طريق ثالث أو باسم المثالية ، بل هو أن نفهم الإنسان وننتصر عليه فى دائرة الماركسية نفسها . » ص ٨٢ — ٨٣ .

كذلك فإننا نرى أن من الممكن جداً ، منطقياً وواقعيا ، أن يقبل المرء المادية التاريخية دون أن يقبل بالضرورة المادية الفلسفية ، أو بعبارة أخرى ، من الممكن أن نقبل التأكيد على أهمية العامل الاقتصادى فى سير التاريخ وأسبقيته فى تطورات التاريخ الهامة دون أن نقول مع الفلاسفة الماركسيين بأن المادة عموماً سابقة على الفكر عموماً . فالعامل الاقتصادى ما هو إلا أحد مظاهر المادة . كما أن إخضاع قضايا المادية التاريخية لأساليب التحقق العلمى أسهل من إخضاع قضايا المادية الفلسفية له ، هذا بفرض أن إخضاع قضايا المادية الفلسفية لوسائل التحقق العلمى ، من تجربة وملاحظة ، ممكن أصلا .

فالمادية الفلسفية فى نظرنا هى من التجريد بحيث تدخل فى عداد الميتافيزيقا . والميتافيزيقا ، كما يقول فلاسفة المنطق الوضعى ، هى كلام لا يمكن التحقق من صحته أو خطئه بالتجربة أو الملاحظة (1) . فما هى تلك التجربة أو الملاحظة التى يمكن بها التحقق من أن المادة (بصفة عامة) سابقة على الفكر (بصفة عامة) ؟ وما هى التجربة والملاحظة التى يمكن بها التحقق من أن للأشياء المادية وجوداً موضوعيا منفصلا عن ذهننا وإدراكنا ؟

إننا بالطبع نتصرف ، ويجب أن نتصرف ، فى حياتنا اليومية كما لو كان للأشياء المادية وجود موضوعى مستقل عن إدراكنا ، ولكن منطق الحياة اليومية شىء ، والتعبير الفلسفى شىء آخر . ولا يجوز لكتاب الماركسية أن يلتجأوا فى حل هذه المشكلة إلى منطق الرجل العادى ، كما لجأوا فعلا . إذ ماداموا قد توغلوا فى الحديث فى الفلسفة فيجب أن يحلوا ماعرضوا من مشاكل حلا يعتبر صحيحا من الناحية الفلسفية .

والقول بأن المادية الفلسفية هى من قبل الميتافيزيقا ، لا يعنى أنها خاطئة ،

(1) See Ayer, A. J. : Truth, Logic and Language, London, Chapter I.

ولكنه يعنى أنها من قبيل الحديث غير العلمى . فقولك مثلا إن « الإنسان لا يموت » كلام علمى ولو أنه باطل . وهو علمى لأن هناك من أنواع الملاحظة ما يمكن أن يثبت صحته أو خطأه . والملاحظة فى هذه الحالة ترينا أن كل إنسان يموت وأن العبارة بالتالى باطلة . ولكن إذا قلت مثلا أن « الغول كائن ذو عشرة أرجل » فكلامك غير علمى لأنه ليس هناك تجربة أو ملاحظة يمكن القيام بها للتحقق من صحته أو خطئه .

وتطبيق هذه القاعدة على المادية الفلسفية تؤدى بنا لا إلى القول بأنها باطلة ، ولكن إلى القول بأنها غير علمية ، ومن ثم فإن واجبنا ليس دحضها ببيان أن الفكر سابق على المادة مثلا (فهذا أيضاً غير علمى) ، وإنما واجبنا رفض مناقشة الموضوع أصلا .

والماركسيون يقولون أن المادية التاريخية (التى لا اعتراض لنا عليها فى خطوطها العريضة) هى تطبيق للمادية الفلسفية (وقد رفضنا مناقشتها) ونحن نرفض إعتبار المادية التاريخية تطبيقا للمادية الفلسفية ، فالكلام غير العلمى لا تطبيق له . وإنما قواعد المادية التاريخية مستمدة ، لا من الفلسفة ، ولكن من التاريخ الإنسانى نفسه[1] .

---

(١) نحن متحمسون فى توصيتنا للطالب الجاد ، الذى يريد أن يواصل مناقشة معنى الكلام الميتافيزيقى والتفرقة بينه وبين الكلام لعلمى ، بأن يقرأ عن فلسفة الوضعية المنطقية وخاصة فى كتاب Ayer القيم الذى سبقت الإشارة إليه والوضعية المنطقية يهاجمها بعض الماركسيين فى بلادنا وخارجها على أنها فلسفة إستعمارية ومعادية للاشتراكية . ونحن نستنكر هذا الموقف ونستغربه أشد الإستغراب .

نحن نقر بأن الوضعية المنطقية فلسفة محايدة طبقياً ، بعكس الفلسفة الماركسية ؛ ومن ثم نقر بأن الإتجاهات الرجعية يمكن أن تستغلها على نحو لا يمكنها به استغلال المادية الجدلية مثلا . ولكننا نعتقد أيضا أن الفكر الإشتراكى يمكن أن يفيد منها فائدة كبرى . وهى تعتبر بلاشك =

(ب) نظرية القيمة ونظرية فائض القيمة :

كان ماركس فى نظريته فى فائض القيمة يحاول الإجابة على السؤال الآتى : ما مصدر ربح الرأسمالى ؟

ولكن ماركس كما رأينا تكلم طويلا عن القيمة ، والقيمة التبادلية والأثمان فما هو السؤال أو الأسئلة التى كان يحاول الإجابة عليها فى نظريته فى القيمة ؟

ليس هنالك اتفاق بين شراح الماركسية ، ولا بين الماركسيين أنفسهم ، على تحديد الغرض من نظرية القيمة الماركسية . ويكفى هنا أن نعرض لتفسيرين أولهما هو تفسير الأستاذ Bohm - Bawerk [1] الذى بنى عليه نقده الشهير لنظرية القيمة الماركسية ، ونحن نعرضه لأنه هو الأساس الذى يستمد منه معظم الاقتصاديين المعارضين لماركس نقدهم له . والآخر هو تفسير الأستاذ Sweezy الماركسى الأمريكى [2] ، ونحن نعرضه لما يتميز به عرضه من روح علمية لم يضعفها تحمسه الشديد لماركس ، ولما تمتع به كتابه من تأييد ، أو على الأقل من تقدير ، من جانب الاقتصاديين الماركسيين وغير الماركسيين على السواء [3] . ولكننا فى سياق العرض سنشير إلى بعض أوجه النقد والدفاع الأخرى الأقل أهمية .

أما الأستاذ Bohm - Bawerk فقد قرأ ونقد نظرية ماركس

= خطوة تقدمية بل ثورة فى الفكر الفلسفى . ولا نجد أى مبرر لأن يظل الاشتراكى حبيس لأدوات الفلسفية التى قدمها القرن التاسع عشر لمجرد أنها هى أدوات مفكر اشتراكى عظيم كانت خدمته الحقيقية للاشتراكية فى خارج ميدان الفلسفة .

(1) E. Bohm-Bawerk : K. Marx and the Close of His System.

والإشارات التالية لهذا الكتاب تحيل إلى طبعة Sweezy

(2) P. Sweezy : The Theory of Capitalist Development, London, 1949.

(٣) أنظر مثلا تقريظ الأستاذ شومبيتر لكتاب سويزى فى كتاب الأول :
History of Economic Analysis, op. cit., p. 885 footnote.

في القيمة على أساس أن ماركس يحاول الإجابة على السؤال الآتي : ما الذى يحدد معدل التبادل بين سلعتين ؟ أو بكل بساطة : إذا وجدنا مثلا أن مائدة تباع بسعر يساوى ضعف ثمن كرسى فكيف تفسر ذلك ؟

ما الذى جعل المائدة أعلى ثمنا وما الذى جعل ثمنها يتحدد بالضبط كضعف ثمن الكرسى ، لا أكثر ولا أقل ؟

والسؤال الآن هو : بفرض أن هذا هو ما قصد ماركس تفسيره بالفعل ، فهل قدم لنا الإجابة الصحيحة ؟ إن الجزء الأول من كتاب رأس المال ، وهو الجزء الوحيد الذى صدر فى حياة ماركس ، لا يقدم بلاشك إجابة كافية . فهو يقوم ، كما رأينا ، على افتراض تساوى التركيب العضوى لرأس المال فى السلع المتبادلة . ولكن هذا ، فى حد ذاته ، ليس نقصا . فنحن نعرف أن من الجائز للكاتب أن يقدم نظرية ما على أساس افتراض غير واقعى ، طالما أنه يحاول فيما بعد إسقاط هذا الفرض وتقديم نظرية كاملة . ومن ثم يمكن أن نعتبر الجزء الأول مجرد خطوة تقريبية approximation خطاها ماركس فى أول الطريق الذى لم يتمه إلا فى الجزء الثالث . ففى الجزء الأول يقول إنه إذا افترضنا تساوى التركيب العضوى لرأس المال فإن السلع تتبادل بنسبة ما فى كل منها من عمل ، وفى الجزء الثالث يقول إننا إذا أسقطنا افتراض تساوى التركيب العضوى لرأس المال فإن الأثمان (أو كما يسميها ماركس : أثمان الإنتاج) تتحدد لا بكمية العمل وحدها بل وبمعدل الربح .

ولكن ماركس ، كما رأينا ، لم يكتف بهذا ، بل حاول ، فى الجزء الثالث ، أن يحتفظ لعنصر العمل بأهمية خاصة فى تحديد الثمن ، من أربعة

أوجه لخصناها[1] . وقد حاول الأستاذ Bohm_Bawerk أن يبين أن كلا من هذه النقاط الأربعة لا يصلح لأن يجعل للعمل أهمية خاصة فى تحديد الثمن :

فقول ماركس إنه إذا تغيرت كمية العمل اللازمة للإنتاج تغير ثمن السلعة ، قول صحيح ، كما أنه واضح وبديهى لأن العمل هو أحد عناصر نفقة الإنتاج ، ولكن هذا الأثر لا يتميز به العمل عن غيره من عناصر العرض والطلب ، فإذا تغير معدل الربح الذى يصر الرأسمالى على الحصول عليه ليستمر فى الإنتاج ، أو تغير ذوق المستهلكين مما يغير من الكمية المطلوبة ، سيتغير الثمن كذلك .

كذلك حاول ماركس أن يحتفظ بميدان يكون فيه العمل هو المحدد الوحيد للثمن بقوله إنه فى ظل النظام السابق على الرأسمالية كان الثمن يتحدد فعلا بكمية العمل اللازمة للانتاج . ولكن الأستاذ Bohm_Bawerk يرى أن هذا أيضا مشكوك فيه ، فليس هناك مايمنع الصانع الصغير الذى يمتلك أدوات الانتاج من أن يصر على أن يتقاضى ، كجزء من ثمن سلعته ، فائدة على رأس المال الذى استخدمه فى الانتاج .

أما قول ماركس أنه حتى معدل الربح تحكمه كمية العمل المبذول فى الانتاج ، إذ أن معدل الربح = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلى}}$ وفائض القيمة تحدده كمية العمل المستخدم فى الانتاج ، فيرد عليه Bohm _ Bawerk بقوله إن كمية العمل ليست هى المؤثر الوحيد فى معدل الربح فهناك أيضاً حجم رأس المال

(١) أنظر فيما سبق ، ص ١١٤ — ١١٦ .

الـكلى وهناك أيضاً معدل الأجور(١) .

وأخيراً فإن ماركس يقول إننا إذا جمعنا كميات العمل المبذول فى إنتاج جميع السلع لوجدناها مساوية لمجموع أثمان السلع(٢) ولـكن الأستاذ Bohm - Bawerk يلاحظ بحق أن هذا ليس إجابة على السؤال الذى تطرحه مشكلة الثمن . فالمشكلة التى تحاول نظرية الثمن حلها هى ماالذى يحدد معدل التبادل بين سلعتين ؟ فإذا أجبنا على هذا ، كما أجاب ماركس، بأن مجموع كميات العمل المبذول فى السلعتين يساوى مجموع ثمنيهما ، كنا فى الواقع كمن يجيب على السؤال : ا أم ب هو الفائز فى السباق وما الفرق بين المدة التى قطعها كل منهما فى السباق ؟ كنا كمن يجيب على هذا السؤال بقوله : إن مجموع المدتين اللتين قطع فيهما ا و ب السباق هو كذا دقيقة وكذا ثانية !(٣) .

يخلص Bohm - Bawerk من هذا إلى أن ماركس لم ينجح فى بيان أن كمية العمل المبذول فى إنتاج السلعة تحدد ثمنها ، ولا نجح فى أن يبين أن العمل عنصر يفوق غيره من العناصر المؤثرة فى نفقة الانتاج أو الطلب فى مدى تأثيره فى الثمن . وحيث أن Bohm - Bawerk يعتقد أن هذا هو ماحاول ماركس أن يبينه فقد اعتبر أن ماركس قد فشل فى المهمة التى أخذها على عاتقه ومن ثم فإنه لم يتورع أن يسمى كتابة « كارل ماركس ونهاية مذهبه » .

والواقع أن الصفحات الأولى من الجزء الأول من رأس المال ، والتى ترجمناها فيما سبق(٤) تؤيد Bohm - Bawerk فى اعتقاده أن ماركس قصد

(1) Bohm - Bawerk, op. cit., pp. 51 - 63

(٢) أنظر شرح ذلك فيما سبق ، ص ١١٥ — ١١٦ .

(3) Bohm - Bawerk, op. cit, p. 35.

(٤) أنظر ص ٩٧ — ١٠٠ من هذا الـكتاب .

بالفعل أن يقدم تفسيرا للأثمان، فقد حاول ماركس أن يقدم فى هذه الصفحات إثباتا للقول بأن الأثمان تتحدد بالفعل بكمية العمل اللازم لانتاجها . ولكنه فى نظرنا إثبات فقير للغاية . ونكتفى بأن نورد عليه الملاحظتين الآتيتين :

١ — يقول ماركس أن تمام عملية المبادلة يفترض وجود مساواة . وهذا صحيح . ويقول أن كلا السلعتين المتبادلتين لابد أن يحتويا على عنصر مشترك بينهما، ولابد أن تتساوى فيهما الكمية الموجودة منه، وأن هذا العنصر المشترك لابد أن يكون هو كمية العمل . وحاول إثبات ذلك عن طريق الاستبعاد، أى بإثبات أن هذا العنصر الثالث لايمكن أن يكون هذا ولاذاك من العناصر المشتركة، فلا يبقى إلا العمل . وهذه الطريقة طريقة خطيرة ، كما يلاحظ الأستاذ A . Gray [1] فماركس لم يستبعد إلا الصفات الطبيعية والمادية فى السلعتين، ولكن ما الذى يمنع أن يكون هذا العنصر المشترك هو مدى حاجة كل من المتبادلين إلى السلعة التى يرغب فيها ؟ أو هو تفاعل طلب وعرض كل من السلعتين ، كما تقول النظرية الحديثة فى الثمن ؟ قد يعترض البعض على نظرية العرض والطلب لأسباب أخرى، كما سنرى، ولكنها بكل تأكيد تمدنا بأحد التفسيرات الممكنة للثمن التى لم يستبعدها ماركس وهو بصدد إثبات أن العمل هو العنصر الوحيد الذى يمكن أن يكون مسئولا عن التساوى الذى يكمن فى عملية التبادل .

٢ — وملاحظتنا الثانية هى أن « الإثبات » الذى أورده ماركس فى صفحاته الأولى هو من العمومية بحيث لا يحتمل التمييز بين حالة تساوى التركيب العضوى لرأس المال فى السلع المختلفة وحالة عدم تساويه . فإثبات

(1) See Gray, A. : The Development of Economic Doctrine, op. cit., pp. 311-312

ماركس ، لو صح ، فإنه يجب أن يؤدى إلى أن أثمان السلع تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها فى جميع الأحوال ، وهو مايتناقض مع إدخال ماركس لعنصر جديد ، فى الجزء الثالث ، وهو معدل الربح ، كأحد العوامل المؤثرة فى تحديد الثمن .

• • •

ولكن إذا نحن سلمنا الآن : مع الجزء الثالث من رأس المال بأن الثمن لا يتحدد بالعمل وحده ، ومع Bohm-Bawerk ، بأنه ليس لعنصر العمل دور خاص فى التأثير فى الثمن يفوق العناصر الأخرى كمعدل الربح والطلب ، فعلى أى أساس يمكن لماركسى أن يدافع عن نظرية ماركس فى القيمة ؟

أصر بعض الماركسيين مثل الأستاذ Meek [1] بأن نظرية ماركس فى القيمة هي أفضل النظريات الموجودة فى تفسير الأثمان . ولكنهم لم يعودوا يقولون بأن الثمن يتحدد بكمية العمل ؛ فحتى ماركس تنازل عن هذه الصيغة فى الجزء الثالث ، كما أنهم لا يقولون ، كما قال ماركس بأن مجموع كميات العمل المبذولة فى إنتاج السلع يساوى مجموع أثمانها ، ولكنهم يكتفون بتقرير :

أولا : أنه متى عرفنا مقدار العمل المبذول فى إنتاج مجموع السلع فى مجتمع ما ، أمكن أن نعرف الأثمان التى ستباع بها هذه السلع .

أى أنهم يمدوننا بعدد من المعادلات القابلة للحل ، المتغيرات المعلومة

(1) Meek, R. : Studies in the Labour Theory of Value, London, 1958

قيمها فيها هى كمية العمل المبذول فى كل سلعة ، والمتغيرات المجهولة القيمة هى أثمان هذه السلع[1] .

وثانيا : أن سلوك هذا الطريق لتفسير أثمان السلع هو أفضل من شرحها بنظرية العرض والطلب ، لأن الطريق الأول يبرز أهمية العمل فى الانتاج وفى خلق الربح بينما نظرية العرض والطلب ، وإن لم تكن خاطئة ، فإنها لا تفسر لنا مصدر ربح الرأسمالى بل على العكس « توحى » لنا بأن الرأسمالى يحصل على ربحه من مصدر مشروع هو ندرة رأس المال[2] .

ولا اعتراض لدينا على النقطة الأولى ، إلا أنها لا تصح إلا بتجاهل أثر الطلب على الثمن . بعبارة أخرى ، إذا نحن ضربنا الصفح عن الطلب وقلنا أن الثمن يتحدد بنفقة الانتاج ، فإن من الممكن أن نسلم مع هذا الفريق من الكتاب بأننا متى عرفنا كمية العمل المبذول فى إنتاج مجموعة من السلع استطعنا أن نعرف أسعارها ، ما دامت كمية العمل تشير لا إلى العمل الحى فقط بل أيضا إلى العمل المتضمن فى رأس المال الثابت .

ولكن على أى أساس يتجاهل هذا الفريق من الماركسيين أثر الطلب على الثمن ؟ إنهم يقولون ، كما قال ماركس ، أن تغيرات الطلب تؤثر فى الثمن فى المدى القصير ، أما فى المدى الطويل ، أى بعد مرور مدة من الزمن تكفى لأن يكيف العرض نفسه طبقا للكمية المطلوبة ، فان الثمن سيتحدد بنفقة الانتاج . ويقول الماركسيون إن ماركس ، فى الجزء الثالث ، حينما

---

(١) أنظر عرضاً لهذه المعادلات فى المرجع السابق ، ص ١٩٣ — ٢٠٠ وفى :
Sweezy, op. cit., pp. 115-123

(2) Meek, op. cit., pp. 228-231

يفسر الثمن بنفقة الانتاج ، فهو ، مثل ريكاردو ، يعنى الثمن فى المدى الطويل ولا يعنى الأثمان المتقلبة من يوم لآخر .

ونحن من جانبنا لانجد موجبا لهذا الجهد والتعقيد لمحاولة استبدال نظرية العمل فى القيمة بنظريه سهلة وواضحة ، خاصة وأنها تمتاز على أى نظرية تفسر الثمن بنفقة الانتاج (كنظرية العمل فى القيمة) بشمولها ، حيث تفسر لنا الثمن فى المدة القصيرة والطويلة على السواء . أضف إلى هذا أنه حتى فى المدى الطويل من الخطأ القول بأن الطلب لا أثر له على الثمن ، وأن الثمن سيتحدد فقط بنفقة الانتاج . صحيح أن الثمن فى المدى الطويل سيساوى نفقة الانتاج للمشروع الحدى ، ولكن الطلب هو الذى سيحدد أى المشروعات هو المشروع الحدى (١) .

---

(١) لتوضيح ذلك ليفترض الطالب أن منحنى الطلب انتقل إلى اليمين ، وليفترض أن منحنى العرض عديم المرونة فى المدى القصير (أى مواز المحور الرأسى) ولكنه أكبر مرونة فى المدى الطويل (أى يتجه من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى) . إن انتقال منحنى الطلب إلى اليمين سيؤدى إلى ارتفاع الثمن فى المدى القصير والطويل على السواء ، ولكن الثمن فى المدى القصير لن يكون مساوياً لنفقة الإنتاج . أما فى المدى الطويل فسيكون الثمن مساوياً لنفقة المشروع الحدى (أى النفقة فى أقل المشروعات كفاءة) . ولكن المستوى الجديد الذى ارتفع اليه الطلب هو الذى حدد المشروع الحدى الذى ستتساوى نفقته مع الثمن .

لنفرض الآن أن منحنى العرض فى المدى الطويل لانهائى المرونة ، أى أنه مواز للمحور الأفقى . معنى هذا أن نفقة الانتاج لاتتغير بتغير الكمية المنتجة . فى هذه الحالة لن يكون للطلب فى المدى الطويل أى أثر على الثمن ، إذ أيا كان مستوى الطلب الجديد فسيكون الثمن هو هو ومساويا لنفقة الإنتاج . وواضح أن هذه الحالة لو كانت هى الحالة العامة ، لأصبحت النظرية التى تتجاهل الطلب (كنظرية ماركس) نظرية معقولة لتفسير الثمن فى المدى الطويل . وقد أثار بعض الاقتصاديين الماركسيين هذه النقطة للدفاع عن النظرية الماركسية قائلين أن ثبات النفقة هى بالفعل الحالة الأكثر عمومية .

(see Dobb, M. : « On Some Tendencies in Modern Economic Theory », Published in : On Economic Theory and Socialism, London, 1955, p. 112)

أما قول هذا الفريق من الكتاب بأن نظرية الطلب والعرض لا تفسر لنا مصدر ربح الرأسمالى بينما نظرية العمل فى القيمة تفسره ، فإننا نجد فيه تكرارا لعادة سيئة كثيرا ما يقع فيها الماركسيون ، وهى أن يطالبوا كل نظرية بإعلان الولاء للاشتراكية ، حتى ولو كانت تتكلم عن موضوع مختلف تماماً[1] . صحيح أن نظرية ماركس فى الثمن أكثر تمجيداً للعمل ، ولكن ما حاجتنا إلى تمجيد العمل ونحن بصدد الكلام على كيفية تحدد معدل التبادل بين سلعتين ؟ إننا نحترم حق العامل فى الناتج بأكمله ، ولكننا نرى أنه ليس من حق العامل أن يتدخل ونحن بصدد كتابة نظرية الثمن .

* * *

أما الأستاذ Sweezy فهو يعترف بأن نظرية العرض والطلب هى أنسب الطرق لتفسير مستويات الأثمان وتغيراتها ولكنه يقول إن ماركس لم يكن هدفه فى الواقع تفسير الثمن بل تفسير الربح . فالجزء الأول من رأس المال لم يقدمه ماركس بغرض تفسير الثمن وإنما كان مجرد تجريد ضرورى a necessary abstraction كان على ماركس أن يستخدمه للوصول إلى غرضه الأساسى ، وهو تفسير الربح أو بيان مصدره . وأما الجزء الثالث ، فإنه وإن كان يناقش تأثير العمل على الثمن فإن هذا كان هدفا ثانويا جداً بالنسبة لماركس . والمهم فى نظر سويزى أن ماركس نجح فى بيان مصدر الربح عن طريق افتراضه فى الجزء الأول أن الثمن يتحدد بكمية العمل .

= ولكن هذا الدفاع مؤداه فقط أن يزيد عدد الحالات التى يصبح فيها تجاهل الطلب مشروعا ، ولكنه لازال قاصرا عن أن يبين أن تفسير الثمن بنفقة الإنتاج أقل تعقيدا أو أكثر عمومية من تفسيره بتفاعل العرض والطلب .

(١) رأينا مثالا آخر لهذه العادة السيئة فيما سبق ، فى موقف بعض الماركسيين من فلسفة الوضعية المنطقية . هذه العادة هى مظهر لسياسة « من ليس معنا فهو ضدنا » ، وهى سياسة إن جاز تطبيقها أحيانا على الأفراد فإن من الخطر الشديد تطبيقها على النظريات العلمية .

ونحن نعتقد أن مصير نظرية ماركس فى القيمة يتوقف فى الواقع على صحة تفسير Sweezy لغرض ماركس منها . ونعتقد أن من حق ماركس أن ينتفع من انعدام اليقين فيما يتعلق بتفسير نظريته . بعبارة أخرى ، نحن نرى أنه مادامت نظرية ماركس فى القيمة تحتمل تفسيرين ، أحدهما (وهو القائل بأنها تستهدف تفسير الثمن) لم تصمد للنقد ، والآخر يمنحها فرصة أخرى للبقاء (وهو تفسير سويزى) فإن الواجب هو الأخذ بالتفسير الأخير ، ولو لمجرد فحصه ، وذلك لسببين :

الأول: أن من مصلحة الفكر الاقتصادى والاشتراكى أن يقلب كل نظرية على وجوهها المختلفة للاستفادة منها أكبر قدر ممكن من الاستفادة . فليس الغرض من دراسة تاريخ الفكر هو هدم مفكر أو تمجيده ، بل الاستفادة ما أمكن من النواحى الإيجابية فى فكره .

والثانى : أنه يمكن أن نجد بعض عبارات لماركس نفسه قد تؤيد هذا التفسير الأخير . من ذلك قوله :

" To explain, therefore, the general nature of profits, you must start from the theorem that, on an average, commodities are sold at their real value, and that profits are derived from selling them at their values, that is, in proportion to the quantity of labour realized in them. If you cannot explain profit upon this supposition, you connot explain it at all. [1] »

---

(1) Marx : Wages, Price and Profit, (Foreign Languages Publishing House), Moscow, p. 53. =

والسؤال الآن هل نظرية العمل فى القيمة ضرورية حقا لتفسير الربح وإثبات استغلال رب العمل للعمال ؟

رأينا أن تفسير ماركس للربح يمكن تلخيصه فيما يلى : إن من خصائص العمل أنه ينتج ما قيمته أعلى مما يتعين استهلاكه لكى يستطيع القيام بهذا الانتاج. هذا الفرق بين القيمتين ، وهو ما سماه ماركس بفائض القيمة ، يجب عدالة أن يذهب إلى العامل نفسه ، ولكنه فى ظل الرأسمالية يذهب إلى الرأسمالى بمقتضى ملكيته لوسائل الانتاج . ومن ثم دعا ماركس إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وقد بنى ماركس تفسيره للربح ، كما هو واضح ، على نظريته فى القيمة . فالرأسمالى يشترى قوة العمل بثمن يتحدد ، مثل باقى السلع ، بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، والعامل يشتغل لحساب الرأسمالى عددا من ساعات العمل أكبر من الساعات اللازمة لانتاج قوة العمل ، والسلع المنتجة تباع بثمن يتحدد أيضا بعدد ساعات العمل المبذول فيها ، فلا بد إذا أن ينتج فرق يذهب للرأسمالى فى صورة ربح .

فماركس إذا يستخدم نظريته فى القيمة لبيان أن العمل هو مصدر الربح لكى يرتب على ذلك هذه النتيجة الهامة وهى : أن الربح هو عمل مسروق . والذى نريد أن نقوله تعليقا على هذا هو أن نظرية العمل فى القيمة ليست ضرورية ولا كافية لإثبات عدم مشروعية الربح :

= أنظر أيضاً عبارات لماركس قد تؤيد نفس التفسير فى :

Capital, vol. I, op. cit, 162.

وفى المرجع السابق ، هامش ص ١٦٦ .

١ — فهى ليست كافية ، إذا لم تنجح فى بيان أن الرأسمالى لا يساهم فى زيادة قيمة السلعة ، وإلا فإن الرأسمالى يمكن أن يدعى مشروعية ربحه بناء على هذه المساهمة . وقد حاول ماركس أن يثبت ذلك ، كما رأينا بقوله إن رأس المال الثابت ليس بمنتج فى حد ذاته ، أى لا ينتج أكثر من قيمته ، وإنما هو فقط يرفع من إنتاجية العامل ومن ثم يزيد من قدرة العامل على إنتاج فائض القيمة . ولكن الحيلة اللفظية هنا واضحة . فاستخدام الآلات يزيد بلا شك من قيمة السلعة التى تدخل فى إنتاجها بأكثر من قيمة الآلات المستخدمة وإلا ما كان هناك داع يدعو الرأسمالى إلى استخدامها ، والقول بأن هذه الزيادة فى القيمة ترجع إلى العمل الحى وحده ويقتصر دور الآلة على زيادة قدرة العمل على إنتاج فائض القيمة هو لعب بالألفاظ [1] .

٢ — وهى ليست ضرورية لأن من الممكن إثبات استغلال الرأسمالى للعامل دون الاستعانة بنظرية العمل فى القيمة ، وعلى نحو أبسط بكثير . إن الرأسمالى يحصل على الربح دون أن يبذل جهدا فى الانتاج بل بمقتضى مركز قانونى هو حق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الذى يجبر العامل أن يعمل لحساب غيره ويخول الرأسمالى الحق فى اقتضاء ثمن السلعة المنتجة . فمن أجل إثبات الاستغلال لا نحتاج لإثبات أن الأجر يتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لانتاج قوة العمل ولا لإثبات أن السلع المنتجة تتحدد أثمانها بعدد ساعات العمل المبذول فيها . وكل ما نحتاج إثباته هو أن الأجر المدفوع للعمال أقل

---

(1) see Joan Robinson : An Essay on Marxian Economics, London, 1957, pp. 17-18.

حيث تقول : « ليس هناك فارق ذو شأن بين أن تقول أن رأس المال منتج ، وأن تقول أن رأس المال ضرورى لزيادة إنتاجية العمل . »

من ثمن السلع المنتجة ؛ وأن الرأسمالى لا يساهم بوصفه رأسماليا [١] بشيء فى عملية الانتاج . أما أن الأجر المدفوع هو أقل من ثمن السلعة فتؤيده أولا الملاحظة العادية فى النظام الرأسمالى حيث يقتضى الرأسمالى ربحا ، ويمكن تفسيره بأن أجر العامل ، ويتحدد بعرض العمال والطلب عليهم ، يميل إلى أن يكون أقل من ثمن السلع المنتجة ، ويتحدد أيضا بالعرض والطلب ، بسبب وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إذ يؤدى نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى أن يقبل العمال أجرا أقل من ثمن السلع التى ينتجونها ، وإلى أن يرفض الرأسمالى أن يرتفع الأجر إلى مستوى يستوعب كل ثمن السلعة المنتجة .

وأما أن الرأسمالى لا يساهم بشيء فى عملية الإنتاج بوصفه رأسماليا ، فيمكن إثباته بدون التورط فى القول بأن رأس المال الثابت نفسه غير منتج . إن رأس المال الثابت منتج ولكن الرأسمالى نفسه غير منتج [٢] . إنه يحصل على دخله بناء على مركز قانونى لا يستند إلى أساس اقتصادى . فالقول بأن الرأسمالى يتحمل مخاطرة تتمثل فى احتمال فشل المشروع وفقدان رأس ماله ، ومن ثم يستحق ربحا فى مقابل ذلك ، يرد عليه بأن المخاطرة التى يتحملها العامل أكبر وأخطر ، إذ يتعرض العامل لخطر فقده لمصدر رزقه الوحيد . فضلا عن أن المخاطرة التى يتحملها الرأسمالى هى نتيجة تابعة لملكيته لرأس المال ، ولم يسأل أحد العامل عما إذا كان يفضل أن يتملك رأس المال ويتحمل مخاطره . والقول بأن الرأسمالى يستحق فائدة مقابل امتناعه عن استهلاكه لرأس المال ، يرد عليه

(١) قد يساهم الرأسمالى بالطبع بعمله فى صورة إدارة المشروع مثلا ، ولكن هذا يخول له الحق فى أجر كأى عامل ولا يخول له الحق فى ربح أو فائدة .

(2) J. Robinson, op. cit., p. 18.

بأن مجرد الامتناع عن الاستهلاك لا يولد بذاته حقا للرأسمالى ، اللهم إلا حقه فى فى أن يستهلك ما ادخره فى المستقبل .

وهكذا نجد أن إثبات استغلال الرأسمالى للعمال والدفاع عن الملكية الجماعية لا يحتاج إلى نظرية العمل فى القيمة . ولكننا لا نزعم أننا لا نجد هذا الدفاع الذى ذكرناه وأكثر منه عند ماركس نفسه . ولكن الذى نقوله هو أن ماركس لم يكن فى حاجة إلى نظرية العمل فى القيمة لتأييد دعواه .

تعبر الأستاذة چون روبنسون عن هذا الرأى فى نقدها لنظرية ماركس فى القيمة بقولها :

« قال ڤولتير مرة إن من الممكن بقيامك ببعض أعمال السحر أن تقتل قطيعا من الغنم ، مادمت تطعمه فى نفس الوقت مقدارا كبيرا من الزرنيخ . فى هذا التشبيه ، يمكن أن يقوم مقام قطيع الغنم ، المدافعون عن الرأسمالية والمزهوون بها ، أما نقد ماركس النفاذ للرأسمالية وكراهيته الشديدة للاضطهاد والظلم فيقوم مقام الزرنيخ ، أما نظرية العمل فى القيمة فهى أعمال السحرة وأحجبتهم » . (١)

(جـ) الجدلية وقانون التطور :

وأخيراً فإن الفكرة الأساسية فى الجدلية يمكن فصلها بسهولة عن «الطقوس» التى ارتبطت بها فى كتابات الماركسية ، بلا أدنى خسارة ونعنى

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢ .

بهذه الطقوس تلك المصطلحات والقوالب الزائدة كالإثبات والنفى ونفى النفى (أو التركيب) وصراع المتناقضات والـكم والـكيف .

إن قيمة الجدلية هى فى تأكيدها الملح على التطور كقانون شامل ودائم. وفائدتها الحقيقية هى فى هذا التأكيد وما تؤدى إليه من التخلص من النظرة الجامدة للأشياء والأفكار ، والتخلص من دراسة الشىء أو الفكرة بمعزل عن الظروف المحيطة بها والدافعة إلى تطورها . وتغليف هذه الفكرة البسيطة على أهميتها وفائدتها ، بالمصطلحات والقوالب يضر أكثر مما ينفع : إذ يوحى بوجود ما ليس له وجود ، ويخلق علاقات بين حالات وأمثلة لا علاقة بينها ، وهو نفسه مسئول عن إظهار أجزاء الماركسية بمظهر الكل الذى لا يقبل التجزئة ، كما سنبين فيما يلى .

فصراع المتناقضات الذى يملأ الكتابات الماركسية ، تقدمه الماركسية كقانون عام شامل لكل الأشياء والأفكار . فكل شىء يحتوى نقيضه ، وكل فكرة أومذهب يحتوى على عناصر فنائه . وإنجلز يقدم دليلا على هذا بقوله « إن الحركة نفسها تعنى وجود تناقض . فكلما غير شىء مكانه كان معنى هذا وجود هذا الشىء فى مكانين مختلفين فى نفس اللحظة »[1] ، وهذا فى نظر إنجلز تناقض . ولكن الصحيح هو أن الذى يجمع بين كل الأشياء والأفكار هو التطور وليس الصراع . والقول بأن الأشياء تتطور لأن بها صراعاً داخلياً بين حالة ونقيضها ليس أكثر ولا أقل من كونه تعبيراً مضللا ، رغم فخامته ، عن أن الأشياء فى تطور دائم . وهو مضلل لأن كلمة «الصراع »

---

(1) Engels : Anti Duhring, Moscow, 1945, p. 168.

توحى بالعنف ، وليس كل تطور عنيفاً بالضرورة ، وتظهر خطورة ذلك على الأخص إذا « طبقنا » مبدأ « صراع المتناقضات » على الحياة الاجتماعية. وهو مضلل أيضاً لأن كلمة « التناقض » لها معنى فى المنطق ليس هو المقصود هنا على الإطلاق. فالتطور يحدث من حالة إلى أخرى مخالفة لها ، ولكنها قد لا تكون مناقضة لها بالمعنى الدقيق للتناقض . وتظهر خطورة ذلك متى أدى بنا كما أدى بكثير من الماركسيين إلى الاعتقاد بأن الجدلية قدمت منطقاً يحل محل منطق أرسطو — إذ يقولون أن منطق أرسطو يقول باستحالة التناقض والجدلية تقول بإمكانه بل بعموميته . والجدلية تكتسب بهذا جاذبية إضافية تزول بمجرد إدراكنا أنها تستعمل كلمة التناقض بغير المعنى المستعمل فى المنطق. فالتناقض لديها ما هو فى الواقع إلا الاختلاف بين حالة الشيء قبل تطوره وبعده ، والتناقض فى المنطق هو القضية ونفيها .

ولكن الكتابات الماركسية تقدم أمثلة أخرى لصراع المتناقضات حتى فى خارج نطاق التطور أو الحركة . ففى هذه الكتابات نجد المثال الآتى من الرياضيات يضرب على صراع المتناقضات : $- ا \times - ا = ا^٢$ فالماركسيون يرون أنه فى هذا المثال ا هى الإثبات (أو القضية) ، — ا هى النفى ، وتنتج عن «تصارعهما » « $ا^٢$ » وهو « نفى النفى » أو « التركيب ». ونحن نتساءل أولا عن معنى « الصراع » هنا ، ونتساءل ثانيا عن وجه الشبه بين هذا المثال وبين الأمثلة الأخرى التى تقدم لصراع المتناقضات ، كانتقال جسم من مكان إلى آخر أو نمو البذرة إلى شجرة أو تعارض مصلحة البروليتاريا والبورجوازية . . . الخ ؟ ما الذى يجمع بين هذه الأمثلة جميعاً غير الاصطلاحات الماركسية ؟ أما الذى يجمع بين الأمثلة

الثلاثة الأخيرة (أى باستبعاد المثل الرياضى) فهو وجود التطور وليس الصراع أو التناقض .

« إن هذه ليست تعميات ، بل مجرد تعبيرات ، إنها لا تنتمى إلى العلم بل إلى آداب التخاطب etiquette »(1)

و « قانون » الكم والكيف هو مثال آخر على الطقوس أو المراسيم المحاطة بالفكرة الأساسية فى الجدلية ، دون فائدة منه تقاس بالضجة المثارة حوله . فالكتابات الماركسية تقول إن كل تطور يأخذ أولا شكل تغير فى الكم يتحول بعد مرحلة معينة ، وفجأة ، إلى تغير فى الكيف . والأمثلة التى تقدم لبيان ذلك تتفاوت أيضاً فيما بينها تفاوتاً كبيراً ، بعضها نجد فيه التحول من التغير الكمى إلى التغير الكيفى يصف بالفعل تغيراً فى طبيعة الشىء ذاته ، كازدياد حرارة الماء بالتدريج (تغير كمى) ثم تحولها فجأة إلى بخار (تغير كيفى) . ولكننا نجد أمثلة أخرى مثل تزايد عدد حبات الرمل إلى أن تتحول إلى كوم أو تل ، أو مثل تناقص عدد شعر الرأس إلى أن يتحول الرجل إلى رجل أصلع . . . وهكذا . والمثالان الأخيران يختلفان عن الأول فى أن اعتبار التغير كميا أو كيفياً هو أمر نسبى أو شخصى يتوقف على حكم الناظر إلى حبات الرمل أو إلى شعر الرجل ، ومن ثم فما قد يعتبره شخص تغيراً كمياً قد يعتبره آخر تغيراً كيفيا . كما أنه يتوقف على تعريفنا لمعنى « التل » أو « الصلع » وهو أمر اصطلاحى بحت . فالطفل الذى يزداد نموه يوماً بعد يوم قد نعتبر تطوره كميا طالما أنه لم يبلغ مرحلة الرجولة ونعتبر أن تطوره أصبح كيفيا متى بلغ الرجولة . ولكننا قد

(1) Acton, H. B. : The Illusion of the Epoch, Marxism - Leninism as a Philosophical Creed, London, 1955, p. 101.

نقسم مرحلتى الطفولة والرجولة إلى عدد لا نهائى من المراحل ونعتبر الانتقال من كل منها إلى ما يليها تطورا كيفيا . ويترتب على ذلك أن الفجائية فى التحول من الكم إلى الكيف كثيراً ما تكون حكماً نسبياً ، فإذا اعتبرنا بعض التحولات التى تطرأ على الطفل أثناء نموه غير هامة أدى ذلك بنا إلى اعتبار انتقاله للرجولة فجائياً ، وإذا اعتبرنا هذه التحولات التى تطرأ عليه وهو فى طريقه إلى الرجولة تطورات هامة وجوهرية أدى ذلك بنا إلى اعتبار انتقاله للرجولة تطوراً غير فجائى . . وهكذا .

إن ماركس قـــدم خدمة كبرى بالتأكيد على عمومية التطور وشموله واستمراره ، خاصة وأن هذا التأكيد قدم ردا على فكر رجعى أو محافظ يعتبر النظام الرأسمالى نظاماً خالداً ، ورداً على فكر كان هدفه تعليم الطبقات الثورية عدم جدوى الثورة بحجة أنه لاجدوى من السخط على مالا يمكن تغييره . ولكننا نقول أيضاً بأن هذه الفكرة الواضحة أحاطتها كتابات الماركسية بطقوس غير علمية ولافائدة منها[1] .

* * *

نحن إذن نقبل المادية التاريخية فى خطوطها العريضة التى أوضحها ماركس وإنجلز ، وإن كنا نستهجن التهور فى تطبيقها فى كثير من الكتابات الماركسية اللاحقة عليها أو اكتفاءها بترديد ما قاله ماركس وإنجلز . ونحن نقبل ونرحب بتقرير المادية التاريخية لعدم إقحام المفهومات الغيبية على دراسة المجتمع

(١) أنظر أيضاً فى نقد الجدلية من هذه الزاوية :

— K. Popper ; What is Dialectics, published in Mind, 1940.

— G. Leff : The Tyranny of Concepts, London, 1961, pp. 29-61.

— H. Acton : The Illusion of the Epoch, op. cit., pp. 71-101

والتاريخ ، ولكننا نرفض الدخول فى المناقشة مع المادية الفلسفية فيما إذا كانت المادة سابقة على الفكر أو الفكر سابقاً على المادة لأننا نعتبر هذا النقاش ميتافيزيقيا لا طائل تحته . ونحن نقبل تفنيد ماركس لمبررات الربح ولكننا نرفض أن نقول بأن أثمان السلع تتحدد بمقدار ما أنفق فيها من عمل . ونحن نقبل التأكيد على التطور كمبدأ عام وشامل ونرحب بالإلحاح عليه ، ولكننا لا نرى فائدة فى مجموعة الطقوس التى تغلف بها هذه الفكرة الواضحة فى أغلب الكتابات الماركسية .

إن ماركس ، شأنه شأن غيره من الكتاب ، قد خضع ، فى محاسن فكره ومساوئه على السواء لمقتضيات عصره . ومن الغريب أن يتجاهل هذا أتباع الرجل الذى قال عن نفسه إنه ليس ماركسيا متزمتا ، والذى تؤكد نظريته فى المادية التاريخية على أن الفكر كله خاضع لظروف المجتمع الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية . إن القرن الذى مضى على ظهور كتاب رأس المال هو فترة كافية لأن تجعل تلاميذ ماركس المخلصين هم فى الواقع غير « الماركسيين » . نحن إذا لا نستغرب أبدا أن يقول سارتر « إن الماركسية هى الفلسفة الوحيدة فى عصرنا الراهن التى لا نستطيع تجاوزها »(١) ، بينما يقول فى نفس الكتاب :

« لماذا إذن نحن لسنا بالماركسيين ؟ لأننا نتناول تقريرات إنجلز وجارودى(٢) كمجرد مبادىء مرشدة ، كدليل للعمل ونتبين ما تثيره من مشكلات ، ولكننا لا نتناولها كحقائق مجسمة . نحن لسنا بالماركسيين لأننا نجد تقريرات الماركسية غير محددة التحديد الكافى ، ومن ثم تحتمل العديد من التفسيرات وبكلمة

(1) Sartre : The Problem of Method, op. cit., preface.

(٢) جارودى ماركسى فرنسى .

واحدة لأن أفكارها تبدو لنا كأفكار مقيدة لحركتنا . وعلى العكس من ذلك فإن الماركسي المعاصر يجدها واضحة ، ودقيقة ، ولا تحتمل بالنسبة له أكثر من معنى . إنها بالنسبة للماركسي المعاصر تكوّن المعرفة كاملة . بينما نحن نجد أن المجال مازال واسعاً للعمل ، وأنه مازال علينا أن نجد المنهج الصحيح ونبنى العلم » (١) .

كما أننا لانستغرب أن نجد جون روبنسون أستاذة الاقتصاد بجامعة كامبردج تخاطب ماركسيا فى خطاب مفتوح ، بقولها :

« إننى أحمل ماركس فى عظامى بينما تحمله أنت فى فمك » (٢)

* * *

المطلوب إذا هو رد ما للقرن التاسع عشر إلى القرن التاسع عشر ، وأن نحمل معنا من ماركس ما يصلح للقرن العشرين .

إن مادية ماركس الفلسفية كانت ثورة ضد الميتافيزيقا الهيجلية التى شوهت أفكار هيجل فى التاريخ وفى الجدلية ، ولكن فلسفة القرن العشرين تذهب إلى أبعد من ذلك إذ تحاول أن تتخلص من أى كلام عما وراء الطبيعة ولا يمكن التحقق من صدقه أو خطئه بالتجربة أو الملاحظة ، ومن ذلك بعض الأفكار الماركسية .

والاقتصاد الماركسي كان ثورة ضد النزعة البورجوازية ومبدأ الحرية الاقتصادية اللذين سادا النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولكن ماركس ورث من ريكاردو نظرية بالية فى القيمة ، وظن أنه لا يثبت الاستغلال

---

(1) ibid., p. 35.

(2) Robinson, J. : An Open Letter from a Keynesian to a Marxist, published in « On Rereading Marx », Cambridge, 1953 p. 20.

إثباتا علميا إلا إذا استخدم نفس أدوات الاقتصاديين الكلاسيكيين .

ومادية ماركس التاريخية قدمها ماركس كرد فعل عنيف ضد تفسيرات عقيمة وميتافيزيقية للتاريخ ، ولكن علماء الاجتماع والتاريخ المعاصرين قد تشربوا بها ، فما جدوى إصرار الماركسيين المعاصرين على التمسك بنزعة « رد فعل » التى كانت مفهومة أيام ماركس ولكن لا تبرير لها اليوم ؟

وأهم من ذلك هو أن ندرك أنه ليس هناك من ضرر أو ضعف يمكن أن يلحق بالاشتراكية نتيجة رفض هذه الأجزاء التى تقول برفضها . وهذا هو أوضح مايكون فى رفضنا لمجموعة الطقوس المحاطة بفكرة التطور فى الجدلية ، ولكن هذا القول ينطبق أيضا على رفض نظرية الثمن (أو القيمة) الماركسية .

إن الدعوة الاشتراكية تحتاج إلى إثبات حق العامل فى الناتج بأكمله ولكنها لاتحتاج ، كما سبق أن أشرنا ، إلى نظرية معينة فى تفسير الأثمان (١) .

كذلك فإننا لا نرى كيف أن على الاشتراكى أن يقبل المادية الفلسفية والإسقط عنه وصف الاشتراكى أو أن عليه أن يكون له موقف فلسفى على الإطلاق ، بالمعنى الدقيق للفلسفة وليس بالمعنى الجارى لها . إن من الواجب أن نطالب الاشتراكى بأن يؤمن بأنه لا يمكن تغيير عادات المجتمع وأخلاقياته إلا بتغيير ظروف المجتمع الاقتصادية ، وأن نطالبه بألا يلقى بمسئولية تغيير المجتمع على الصدفة أو الزعيم أو يلقى بالمسئولية على ربه ، متخليا بذلك عن مسئوليته فى تغيير أساس المجتمع الاقتصادى ، ولكنى لا أرى لماذا يجب أن أن يطالب الاشتراكى بأن يتخذ موقفا من مشكلة فلسفية بحت ، كعلاقة المادة بالفكر أو علاقة الله بالكون أو ما إذا كان للأشياء المادية وجود موضوعى خارج الذهن . . . الخ .

(١) انظر فى هذا المعنى شومبيتر ، المرجع السابق ، ص ٨٨٤ .

الفصل الرابع

الاشتراكية الفابية

الاشتراكية الفابية هى مجموعة الأفكار التى قدمها مؤسسو الجمعية الفابية Fabian Society التى تكونت فى انجلترا سنة ١٨٨٤ . وهى تعكس ، إلى حد كبير ، طبيعة العقلية الإنجليزية التى تكره الثورة كما تكره التقيد بالنظريات على حساب التجربة . وهى من ناحية أخرى تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى لحقت المجتمع الانجليزى والحركة العمالية منذ أن كتب ماركس وإنجلز « البيان الشيوعى » سنة ١٨٤٨ .

واسم الجمعية نفسه يعكس موقفها من الثورة كطريق لتحقيق الاشتراكية فقد استعارت الجمعية اسمها من اسم القائد الرومانى فابيوس ، الذى اشتهر بأنه لا يدخل فى معارك فاصلة وحاسمة بل يحاول الانتصار على عدوه بالدخول معه فى مناوشات ومعارك صغيرة حتى يضعف عدوه فيجبره على الاستسلام . ومن هنا اتخذت الجمعية الفابية العبارة التالية شعاراً لها وضعته فى صدر أول منشور لها :

« عليك أن تنتظر اللحظة المناسبة فى صبر ، كما فعل فابيوس وهو يقاتل هانيبال ، رغم أن كثيراً من الناس انتقدوا بطئه وتريثه ، ولكن إذا جاء الوقت المناسب فإن عليك أن تضرب بقوة ، كما فعل فابيوس ، وإلا كان انتظارك عقيماً وذهب هباء » .

فالفابيون إذن يدعون إلى عدم الدخول فى معركة واحدة فاصلة ضد

الرأسمالية بل يدعون إلى أن يقتطع الاشتراكيون من جسم الرأسمالية شريحة بعد أخرى، حتى تصبح من الضعف يسهل بعده القضاء عليها بضربة قاضية.

والجمعية الفابية كانت منذ نشأتها، ولا تزال، جمعية فكرية، ضمت فى بدايتها مجموعة من المثقفين من أكبر مفكرى انجلترا المنتمين إلى الطبقة الوسطى مثل برناردشو وسدنى ديب وبياتريس ويب وجراهام ولاس و هـ. ج ويلز. وحددت منهجا فى تحقيق التحول الاشتراكى بأنه ليس العمل السياسى المباشر بل مجرد نشر الأفكار الاشتراكية عن طريق المحاضرات والكتب والنشرات. أو كما عبر أحدهم « إن هدفنا هو تحقيق الاشتراكية عن طريق إشعاع النور لا الحرارة ». كذلك فإن مما يميز الاشتراكيين الفابيين أنه لم تكن لديهم مجموعة رسمية من الأفكار يدين بها الجميع. فكتابهم الأساسى Fabian Essays، ما هو إلا مجموع مقالات ثمانية كتبها سبعة منهم، كما أن بعض الفابيين قدموا بعد نشره آراء تخالف بعض ما ورد فيه.

كذلك فإن مما يميز الفابية عن الماركسية أنها لم تقدم آراء فى الفلسفة أو فى فلسفة التاريخ. ولعل النظرية الفابية الوحيدة التى يمكن وصفها بالابتكار إلى درجة ما، هى تلك التى قدمها شو فى الاستغلال. والواقع أنهم دعوا إلى « سياسة » أكثر مما دعوا إلى « نظرية ».

نظرية برناردشو فى الاستغلال :

ترجع هذه النظرية فى أساسها إلى نظرية ريكاردو فى الريع. وريكاردو رغم أنه ينتمى إلى الاقتصاديين التقليديين المنادين بالحرية الاقتصادية، احتوى كتابه بذوراً تلقاها كثير من المفكرين الاشتراكيين ونموها وأسسوا عليها نتائج اشتراكية كانت أبعد ما تكون عن ذهن ريكاردو. من

ذلك نظرية العمل فى القيمة التى تلقاها ماركس وطوّرها وأسس عليها نظريته فى فائض القيمة ، ومن ذلك أيضاً نظرية ريكاردو فى الريع التى تلقاها المفكر الاشتراكى الأمريكى هنرى جورج وأسس عليها دعوة الضريبة الواحدة على الأرض ، كما تلقاها برناردشو وأسس عليها نظريته فى الاستغلال .

قال ريكاردو إن الأراضى الزراعية تتفاوت فى خصوبتها ، والناس يبدأون بزراعة الأرض الأكثر خصوبة ولكن مع تزايد السكان يلجأون إلى زراعة الأراضى الأقل خصوبة . ومن حيث أن نفقة الانتاج من الأرض الأخيرة هى بالضرورة أعلى فإن أسعار المنتجات الزراعية لا بد أن ترتفع مع تزايد السكان، حتى يسمح مستوى الأسعار بتغطية نفقات الانتاج من الأرض الأقل خصوبة . ولكن من حيث أن مالك الأرض الأكثر خصوبة يتمكن من الانتاج بنفقة أقل فإنه يحقق ريعاً هو الفرق بين نفقة إنتاجه ونفقة الانتاج من الأرض الأقل جودة . فبينما لا يحقق مالك الأرض الحدية أي ربح ، إذ أن ثمن منتجاته يساوى بالضبط نفقة الإنتاج ، يحقق مالكو الأراضى الأكثر جودة ريعا بالنظر إلى انخفاض نفقاتهم عن الثمن الذى يبيع به الجميع[1] .

ومن نتائج تحليل ريكاردو أن الريع الذى يحصل عليه ملاك الأراضى هو دخل لا تقابله تضحية ، فما سببه إلا زيادة السكان التى أدت إلى ارتفاع الأسعار فوق مستوى نفقات الإنتاج .

وقدساير برناردشو ريكاردو فى هذا التحليل واستخدمه فى الهجوم على ملاك الأراضى من حيث أنهم يحصلون على دخل ليس لهم فى إنتاجه

(1) D. Ricardo : The Principles of Political Economy and Taxation, Chapter II.

فضل . ثم طبق شو نفس التحليل على دخل الرأسمالى بل وعلى دخول أصحاب الدخول العليا من العمال .

فقال شو إن فى قطاع الصناعة أيضاً يتفاوت المنتجون فى نفقات الإنتاج فمنهم من ينتج إنتاجاً يدوياً بسيطاً ومنهم الرأسمالى الذى يستخدم آلات أكثر كفاءة . وبينما لا يحصل الأول إلا على قوته الضرورى، يحصل الآخر على دخل أعلى بكثير . ويسمى شو الفرق بين الدخلين « ريعاً » قياساً على ريع الأرض عند ريكاردو ، ويذهب هذا الريع إلى الرأسمالى دون أن يكون للأخير فضل فيه ، فما هو إلا نتيجة للملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأكثر كفاءة ، ومن ثم يدعو شو إلى تأميم الأرض وإلغاء ريع رأس المال[(١)] .

بل إن شو يذهب إلى حد تطبيق فكرة الريع على عنصر العمل أيضاً . فهناك العمل الماهر والعمل غير الماهر ، والطبيب الناجح والطبيب غير الناجح . . إلخ . والفرق بين دخل الاثنين يسميه شو أيضاً ريعاً ، ولكنه ريع ناشىء عن اختلاف المقدرة Rent of Ability[(٢)] وكثيراً ما يكون مصدره أن الأغنياء يستطيعون أن يقدموا لأبنائهم فرصا فى التعليم تجعلهم أكثر كفاءة وقدرة ، هذا الريع يدعو شو إلى أن تستولى عليه الدولة أيضاً[(٣)] .

الذى نراه هو أن الابتكار فى نظرية شو فى الاستغلال هو لفظى أكثر منه ابتكار فى التحليل . فتعميمه استعمال لفظ الريع لوصف فوارق الدخول

(1) B. Shaw, Ch. 1, «Economic», in Shaw & Others, Fabian Essays, London, 1965, p. 5 (First published in 1889).

(2) Ibid, pp. 41-2.

(3) Ibid, p. 59.

الناتجة عن رأس المال وعن العمل ، لا يقدم فى حد ذاته تفسيراً لظاهرة الاستغلال ما لم يستند إلى نقد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبيان أن مالك وسائل الانتاج يعطى للعامل أقل مما يستحق ، وهو ما فعله برنارد شو أيضاً ولكنه فى هذا لم يضف جديداً إلى ما قدمه ماركس ، وفى هذا يعترف شو نفسه بقوة التحليل الماركسى[1] .

طريقة تحقيق الاشتراكية :

إنما ترجع أهمية الفابيين فى الواقع إلى دعوتهم إلى أن تحقيق الاشتراكية يمكن أن يكون ، بل ويجب أن يكون ، وقد بدأ بالفعل، عن غير طريق الثورة بل بالطريق الديمقراطى التدريجى والسلمى .

يقول سيدنى ويب :

« إن كل الذين قاموا بدراسة المجتمع وكانوا سابقين لعصرهم ، سواء كانوا اشتراكيين أم مؤمنين بالنظام الفردى ، يدركون أن أى تغيير جوهرى وعضوى فى المجتمع لا يمكن أن يكون إلا :

١ — ديمقراطيا : ومن ثم تقبله أغلبية الناس بعد أن تكون السبيل قد مهدت له فى عقول الجميع .

٢ — تدريجيا : وبذلك لا يسبب أى اضطراب، مهما كان معدل التوسع سريعا .

٣ — أخلاقيا : أى لا تعتبره غالبية الناس منافيا للأخلاق فيكون عاملا فى انحطاط معنوياتهم .

---

(١) انظر هامش صفحة ٩٩ فى المرجع السابق .

٤ — دستوريا وسلميا : فى هذا البلد على الأقل»[1]

وهنا يكمن الاختلاف الأساسى بين أفكار الفابيين وأفكار ماركس . فهم يدعون إلى التدرج فى تطبيق الاشتراكية عن طريق نفس جهاز الدولة القائم، بينما افترض ماركس ضرورة تغيير جهاز الدولة وتحطيمه من أجل إقامة الاشتراكية . وهم يعتقدون بإمكان تحقيقها عن طريق العمل الديمقراطى الدستورى السلمى ، بينما افترض ماركس أن الثورة هى الطريق الوحيد . وهم يعولون تعويلا أساسيا على تغيير أخلاق الناس وعقليتهم إلى الأخلاق والعقلية الاشتراكية ، بينما ينكر ماركس أن من الممكن تغيير الأخلاق والعقلية تغييرا أساسيا دون تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى أولا ومن أساسه .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الفوارق الأساسية بين ماركس والفابيين لم تكن نتيجة الصدفة ، أو راجعة إلى الاختلاف الفكرى المحض ، بل دعت إليها ، كما سبق أن أشرنا ، تطورات اقتصادية وسياسية فى المجتمع الانجليزى لم تعاصرها كتابات ماركس الأساسية :

فأولا : فيما بين صدور البيان الشيوعى سنة ١٨٤٨ وتكوين الجمعية الفابية سنة ١٨٨٤ لم تحدث فى انجلترا الثورة الاشتراكية التى توقعها ماركس وإنجلز ، الأمر الذى دفع الفابيين إلى استبعاد احتمال قيامها استبعادا تاما .

وثانيا : فى هذه الفترة تحسنت حالة العمال فى انجلترا بشكل ملحوظ ، وبعكس ما توقع ماركس وإنجلز فى منتصف القرن . كما ازدادت نقابات العمال قوة وزادت قدرتها على المطالبة بمزيد من الحقوق للعمال ونجحت بالفعل فى

(١) مقالة سيدنى ويب فى المرجع السابق ، ص ٦٦ — ٦٧

تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية الهامة ، كالاعتراف بحق الاضراب فى سنة ١٨٧٥ ، بعد أن كان أى نوع من أنواع الإضراب معاقبا عليه سنة ١٨٤٨[1] ، وتخفيف الشروط المالية المرتبطة بحق الانتخاب ودخول بعض العمال مجلس النواب ، وازدهار الحركة التعاونية ومساهمتها فى تحسين حالة العمال الاقتصادية[2] . . . الخ .

هذه المكاسب التى حققها العمال فى انجلترا بالتدريج ، رأى فيها إنجلز ، الذى امتدت حياته بعد ماركس وعاصر هذه التطورات ، إجراءات فى صالح الرأسمالية الاحتكارية نفسها ، إذ رأى أن رفع أجور العمال وتحسين حالتهم من شأنه أن يقضى على الرأسماليين الصغار لصالح الاحتكارات الكبيرة ، من حيث أن الأولين عاجزون عن منافسة الآخرين فى دفع أجور مرتفعة .

أما الفابيون فقد رأوا فى هذه المكاسب تحققا تدريجيا للاشتراكية نفسها . وعبر أحدهم عن هذا بقوله إن الجميع قد غدوا إشتراكيين دون أن يدروا .

وبينما رأى إنجلز فى مكاسب العمال السياسية خديعة من جانب الدولة البرلمانية للعمال ، أخذاً بالفكرة الماركسية الأساسية فى أن الدولة هى دولة الطبقة السائدة وحدها ولا يتصور حيادها ، رأى الفابيون فى هذه المكاسب انحيازا تدريجيا للدولة إلى جانب العمال .

---

(1) Laidler, H. : Social - Economic Movements, London. 1948, p. 177.

(2) See Cole, D. H: A Century of Cooperation, London 1944, and Polland, S. :« Ninteenth Century Cooperation, from Community Building to Shopkeeing, » in Essays in Labour History, edited by Briggs and Saville, London, 1960, p. 97.

القسم الثانى

النظام الاشتراكى

وتطبيقه فى الجمهورية العربية المتحدة

مقدمة

ليس من الصعب الآن على القارىء أن يتحقق بنفسه من صحة ما ذكرنا في مقدمة الكتاب عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفكرين الاشتراكيين. إنهم جميعاً يشتركون أولا فى الدعوة إلى أن يصبح المعيار الأساسى أو الوحيد لتوزيع الدخل هو ما ساهم به كل فرد من عمل. هذه الفكرة هى مصدر وحى توماس مور فى رسمه لمجتمع اليوتوبيا، وسر حملة سان سيمون على «الطفيليين»، ودعوة السان سيمونيين إلى مصادرة الإرث، ودعوة أوين وفوربيه ولوى بلان إلى إقامة المجتمعات التعاونية، وهى النتيجة التى يرتبها ماركس على نظريته فى فائض القيمة، والفابيون على نظريتهم فى الريع.

وهم يشتركون ثانيا فى الدعوة إلى نوع أو آخر من الملكية المشتركة أو الجماعية، فالملكية شائعة فى مجتمع توماس مور المثالى، والدولة بعد جيل واحد أو أكثر بقليل، ستصبح هى المالك الوحيد عند السان سيمونيين، والمفروض أن تعم المستعمرات أو «الورش» التعاونية المجتمع بأسره عند أوين أو فورييه أو بلان، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج هى جزء من دعوة ماركس ومؤسسى الجمعية الفابية.

ولكن بعض مفكرى الاشتراكية رأى أن نظام التوزيع حسب العمل، وإن كان يمثل مرحلة تقدم كبرى إذا قيس بنظام التوزيع الرأسمالى، فهو مجرد مرحلة يتعين تجاوزها إلى نظام فى التوزيع أكثر عدالة، حيث يتم توزيع الدخل حسب الحاجة، كما رأينا عند ماركس ولوى بلان، وإن كان هناك

فارق شاسع بين البساطة التى اعتقد بلان أنه يمكن بها الوصول إلى هذه المرحلة اللاحقة ، وبين الشروط التى اعتقد ماركس أنه يتعين توافرها قبل إمكان تحقيق هذا الهدف النهائى .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض مفكرى الاشتراكية أفسح مكانا للرأسماليين المشتغلين بإدارة مصانعهم ، كما عند سان سيمون ، حيث عرّف العاملين تعريفا يتسع لكى يشمل هؤلاء أيضاً .

وفضلا عن ذلك فإنهم اختلفوا فيما بينهم اختلافا شاسعا حول وسائل « تغيير المنكر » ، فهذه الوسائل تتراوح بين مجرد تعبير عطوف من «قلب» توماس مور ، إلى ثقة عمياء بقوة « اللسان » لدى الاشتراكيين التعاونيين ، إلى دعوة إلى التغيير « باليد » لدى ماركس والفابيين . إلا أن اعتماد ماركس والفابيين على الطبقة العاملة نفسها للقيام بتحقيق الاشتراكية يتراوح بدوره من الدعوة إلى الثورة العنيفة لدى ماركس إلى الدعوة إلى التغيير التدريجى والسلمى عند الفابيين .

وقصة تطور الفكر الاشتراكى لا تنتهى بأفكار لينين أو الفابيين ، فعرض كامل لقصة هذا التطور لا بد أن يستمر ليشمل أيضاً أفكار « المراجعين » Revisionists وهم فريق من الكتاب الذين ، رغم انضوائهم تحت لواء الفكر الماركسى ، انتقدوا أجزاء مختلفة من أفكار ماركس ، ولا بد أن يشمل أيضاً فكر « الاشتراكيين الاصلاحيين أو الديمقراطيين » اللاحق لكتابات الفابيين ، والذى انتشر أساسا فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، ويقوم على رفض مجموعة من الأفكار الماركسية

الرئيسية أهمها الدعوة إلى التأميم الشامل وديكتاتورية البروليتاريا وما تستند إليه كل منهما من أسس نظرية .

وحيث أن كتابا بحجم كتابنا هذا لا يمكن أن يتسع لأن يعرض عرضاً كاملا لكل جوانب الفكر الاشتراكي ، فقد اكتفينا بأن نعرض ممثلا للاشتراكية الإصلاحية وهو فكر الفابيين ، كما أننا نعتقد أن الطالب يمكن أن يلم بعض الإلمام بروح كتابات المراجعين للفكر الماركسي من قراءته لآراء بعض الكتاب الذين أشرنا إليهم في تقييمنا للماركسية .

* * *

بقيام النظام السوفييتي فى روسيا فى نوفمبر سنة ١٩١٧ ، لم يعد الصراع حول الاشتراكية مجرد صراع فكرى بين داعين إلى العدالة الاجتماعية والملكية العامة ومؤيدين للحرية الاقتصادية ، بل تحول إلى صراع ، اتخذ أحيانا صورة التدخل المسلح ، بين حكومات أو نظم رأسمالية وبين النظام الاشتراكى السوفيتى . ثم إنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ النظام الاشتراكى ، الذى ظل منحصرا فى دولة واحدة نحو ثلاثين عاما ، يتحول من الدفاع عن نفسه إلى الهجوم ، تمثل هذا فى تحول ثمانى دول فى أوربا الشرقية إلى النظام الاشتراكى على أثر انتصار الجيش السوفييتى على ألمانيا ، هى بلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وألبانيا والمجر وبولندا وألمانيا الشرقية ، ثم فى استيلاء الحزب الشيوعى على الحكم فى الصين سنة ١٩٤٩ ، ثم فى إعلان عدد كبير من الدول الأفريقية والأسيوية ، التى لم يحصل معظمها على الاستقلال إلا بعد الحرب ، أخذها بالنظام الاشتراكى ، بالإضافة إلى كوبا فى أمريكا اللاتينية . وليس من السهل أو حتى من المفيد

أن نحاول أن نحصر هنا أسماء الدول التي أعلنت حكوماتها أنها تأخذ بالاشتراكية ، ويكفي أن نذكر أنه من النادر أن نجد حكومة أفريقية لم تعلن في وقت من الأوقات عن أخذها بالنظام الاشتراكي أو عن ضرورته أو فائدته[1] ويذكر كاتب آخر في سنة ١٩٦٥ أنه من بين ٣٣ دولة أفريقية حديثة الاستقلال أعلنت حكومات ٢٥ منها أن هدفها هو بناء الاشتراكية[2] . وأصعب من هذا ، وإن كان أكثر فائدة ، محاولة تصنيف هذه الدول التي تطبق نظما متفاوتة غاية التفاوت ، حسب مدى سيرها في طريق تطبيق الاشتراكية ، ولكن هذا يحتاج إلى القيام بدراسة تفصيلية لنظام كل دولة على حدة مما يخرج عن هدف هذا الكتاب وهو مجرد التقديم إلى دراسة الاشتراكية .

وإنما نكتفي في القسم الثاني من هذا الكتاب بالقيام باستعراض سريع للتجربة السوفيتية الاشتراكية منذ قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، يتبعه عرض أكثر تفصيلا لخطوات تطبيق الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة منذ ١٩٥٢ ، وفي الفصل الثالث نتكلم عن مبررات أو دوافع الأخذ بالنظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، ثم نناقش في فصل أخير الموضوع الذي يحتدم عليه الخلاف بين الكتاب العرب وهو مدى تميز التجربة العربية في الاشتراكية عن التجارب الأخرى ، أو كما يحب البعض أن يصوره ،

(١) أنظر كتاب : African Socialism

Edited by Friedland, W. and Rosberg, C., Stanford University Press, 1964.

(2) Kuznetsov, Y. and Fyodorov, L. : Epoch of the Collapse of Capitalism and the Development of Socialism, Moscow, 1965, p. 101

مدى تميز الأفكار أو «النظرية» العربية في الاشتراكية .

• • •

والمراجع التي تعرض تطور النظام الاشتراكي وتطبيقه في الدول المختلفة، هي بدورها أكثر من أن تحصى ، يمكن أن نرشح منها للطالب الكتب الآتية :

1 — Baykov, A. : The Development of the Soviet Economic System, Cambridge, 1956.

2 — Dobb, M. : Soviet Economic Development Since 1917, London, 1957.

3 — Nove, A. : The Soviet Economy, Published in the Minerva Series, No. 6, London, 1961.

4 — Hughes, T. J. and Luard, D. E. : The Economic Development of Communist China, 1949 - 1960, Oxford University Press, 1961.

5 — Mc Vicker, Charles . : Titoism, Pattern for International Communism, St. Martins Press, New york, 1954.

6 — Rose, S. : Socialism in Southern Asia, Oxford University Press, 1955.

7 — Friedland, W. F. and Rosberg, C. G. : African Socialism Stanford University Press, 1964.

8 — Carr, E. H. : The Soviet Impact on the Western World, London, 1947

أما بالنسبة للتجربة العربية في الاشتراكية فقد صدر عنها عدد كبير من الكتب التي يستطيع الطالب بسهولة معرفة أسمائها والحصول عليها . وأهم ما يجب على الطالب قراءته في هذا الموضوع :

١ — الميثاق ، وخاصة الباب السادس والثامن ، على أساس أنه يحتوي على التعبير الرسمي عن الأفكار التي وجهت التطبيق العربي للإشتركية .

٢ — الرئيس جمال عبد الناصر « على طريق الاشتراكية » ، وهو نص خطابه فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وصدر فى سلسلة « كتب قومية » .

٣ — السيد على صبرى : التطبيق الاشتراكى فى مصر، ١٩٦٤ ، وصدر أيضاً فى سلسلة « كتب قومية » .

ومن المفيد تتبع المقالات التى تنشرها بعض المجلات الشهرية «كالطليعة» « والكاتب » و « الفكر المعاصر » وهى تمثل مواقف مختلفة من القضية المختلف عليها وهى مدى استقلال وتميز التجربة العربية فى الاشتراكية.

الفصل الأول

النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي

١ — تطورة :

لم يصنع لينين الثورة الروسية ولكنه قادها. لقد كانت روسيا ، منذ مطلع القرن العشرين على الأقل حبلى بالثورة على فوضى الحياة الاقتصادية وفساد الحكومة والجيش وعلى الحياة الخاصة للقيصر والارهاب السياسي [١] وسوء توزيع الثروة الزراعية [٢] ، بالاضافة إلى السخط على الخسائر الهائلة في الأرواح التي تكبدتها روسيا باشترا كها في الحرب العالمية الأولى .

وكان الاتجاه الثوري في مطلع القرن يمثله حزبان أساسيان هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، وهو حزب ماركسي يتزعمه بليخانوف ، والحزب الاجتماعي الثوري ، الذي انقسم سنة ١٩٠٣ إلى المنشفيك (أي الأقلية)

---

(١) في سنة ١٩٠٨ كان عدد الروس المنفيين لنشاطهم السياسي أكثر من ١٨٠٫٠٠٠ وأعدم القيصر ٧٨٢ شخصا .

Laidler : Social - Economic Movements, op. cit, p. 354

(٢) قبيل الثورة كان ١٣٠٫٠٠٠ شخص يملكون ٢٣٢ مليون فدان بينما أكثر من ١٠٠ مليون شخص يملكون ٣٧٣ مليون فدان ، أي أن ١٫٠٪ من الملاك كانوا يملكون أكثر من ثلث الأراضي الزراعية .

(المرجع السابق ، ص ٣٥٤) .

والبلشفيك (أى الأغلبية) بزعامة لينين . وكانت أهم نقاط الخلاف بين القسمين كما تطور فيما بعد ، هى أن المنشفيك رأوا أن روسيا لا يمكن أن تحقق النظام الاشتراكى قبل أن تجتاز مرحلة الرأسمالية من حيث أن الطبقة العاملة الصناعية لم تكن تكوّن أكثر من ٥ ٪ من الشعب الروسى ، ولا يمكن أن تنجح الثورة الاشتراكية بغير الارتكاز على قاعدة قوية وواعية من العمال الصناعيين . ورأى لينين على العكس أن من يقول بعلاقة حتمية بين درجة التطور الصناعى فى بلد معين والثورة الاشتراكية إنما يفهم ماركس فهما سطحيا وبدائيا . فنمو الرأسمالية إلى أن بلغت مرحلة الاستعمار أفقدها طابعها الوطنى أو المحلى وأكسبها طابعا عالميا بحيث أن انهيارها لم يعد يتوقف على بلوغ التناقض الطبقى أقصاه فى دولة معينة ، كما يفهم قراء ماركس السطحيون ، بل على حدة التناقض على مستوى العالم بأسره ، ومن ثم فقد يكون أول أجزاء الرأسمالية تصدعا ، ليس هو أكثر الدول الرأسمالية تطورا بل يكفى أن يكون هو « أضعف الحلقات » فى سلسلة الرأسمالية العالمية ، وهذه هى حالة الحكومة القيصرية فى روسيا .

اتحدت هذه الأحزاب الثورية فى إشعال ثورة ناجحة فى فبراير ١٩١٧ أطاحت بالحكم القيصرى . على أن « الحكومة المؤقتة » التى تألفت عقب الثورة لم تعن بوضع مطالب العمال الاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ واعتبرت أن غرض الثورة هو بمجرد تحقيق نظام ديمقراطى ، كما أنها لم تستجب للمطلب الشعبى بالانسحاب من الحرب . وفى إبريل عاد لينين إلى روسيا ، وكان منفيا منذ ثورة ١٩٠٥ ، فاستخدم نفوذه فى تقوية الاتجاه اليسارى فى المجالس الشعبية التى كونها العمال والفلاحون Soviets والتى أخذت فى مهاجمة الحكومة

المؤقتة وتدعو إلى الدخول فى مفاوضات مع ألمانيا على الفور لتوقيع الصلح والانسحاب من الحرب ، وإلى تحويل السلطة إلى السوفييت وإقامة دولة البرولتياريا .

فى نوفمبر من نفس السنة قام البلشفيك بثورة أخرى (هى الثورة المعروفة باسم ثورة أكتوبر وفقا للتقويم المستخدم فى روسيا فى ذلك الوقت) ، استولى بها البلشفيك على الحكم وأعلنوا نقل كل السلطة للسوفييت ودخلوا على الفور فى مفاوضات مع ألمانيا انتهت بتوقيع الصلح فى مارس ١٩١٨ والانسحاب من الحرب . وأعلنت الحكومه دستورا جديدا فى يولية نصت مادته الأولى على إلغاء الملكية الخاصة للارض بغير تعويض واعتبارها ملكا للأمة ، وكذلك تأميم كل ثروات الأرض من مناجم وثروة حيوانية ، وتأميم كل البنوك ، وسيطرة الحكومة على كل المصانع ووسائل المواصلات ، كما قررت أن العمل واجب على كل فرد . ونصت المادة الثانية على أن العمل حق لجميع الرجال والنساء ، وعلى أن يحرم من حق الانتخاب كل من يستخدم عمل الآخرين بقصد الربح ، وكل من كان له دخل ليس مصدره العمل .

ويمكن أن نقسم الفترة الواقعة بين قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وبين وفاة لينين سنة ١٩٢٤ ، من حيث نوع النظام الاقتصادى المطبق، إلى المراحل الثلاث الآتية :

المرحلة الأولى: وتقع بين نوفمبر ١٩١٧ ومنتصف ١٩١٨، وتتميز بسيطرة العمال على كثير من المصانع وإدارتهم لها بأنفسهم ، وقد أدى هذا فى كثير

من الأحيان بالغال إلى مراعاة مصلحتهم الخاصة على حساب الصالح العام ، الأمر الذى دفع إلى الاعتقاد بضرورة تركيز السلطة ، وهو ما أصبح محتما مع قيام حرب التدخل ونشوب الحرب الأهلية .

المرحلة الثانية : وتقع بين منتصف ١٩١٨ وآخر ١٩٢٠ ، وتعرف بفترة « شيوعية الحرب » ، وهى الفترة التى شهدت تدخل جيوش من فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة لتحطيم الثورة الروسية ، واقترنت بقيام حرب أهلية حطم فيها كثير من أصحاب المصانع مصانعهم وهاجر الكثيرون إلى خارج روسيا . لهذا اضطرت الحكومة إلى إجراء تأميم شامل امتد حتى شمل كل مصنع يستخدم الآلات ويقوم بتشغيل أكثر من خمسة عمال ، وجميع المشروعات الحرفية التى يشتغل فيها عشرة عمال فأكثر ، كما اقترنت بتطبيق نظام التسليم الاجبارى على المنتجات الزراعية . وقد قوبل كل من التأميم الشامل ونظام التسليم الاجبارى بمعارضة عنيفة واجهتها الحكومة بالقوة . ويقول لينين فى تبرير شيوعية الحرب أن الدافع إليها لم يكن اقتصاديا بالمرة ، إذ كانت الدولة أعجز من أن تدير الاقتصاد القومى بأجمعه ، وإنما كان الدافع إليها مقتضيات الحرب وضرورة تموين الجيش بالغذاء ومقاومة محاولات التخريب .

المرحلة الثالثة : وتمتد من ١٩٢١ إلى وفاة لينين ، وتعرف سياستها الاقتصادية باسم السياسة الاقتصادية الجديدة NEP . وتتميز بالعدول عن التأميم الشامل وتطبيق نظام مختلط يجمع بين خصائص الاشتراكية وخصائص الرأسمالية والتعاونية ، إذ أطلقت الحرية لكثير من الرأسماليين الروس والأجانب لمباشرة النشاط الاقتصادى من أجل الربح ، وسمح للبنك المركزى بدفع فائدة على ودائع

الأفراد وباقراض المشروعات الفردية ، وألغيت الحصة المفروضة على المزارعين والتي كان عليهم تسليمها للحكومة واستبدلت بها ضريبة منتظمة ، كما سمح للمزارعين ببيع منتجاتهم ، بعد دفع الضريبة ، في السوق الحرة ، وسمح للقطاع الخاص والتعاوني بمزاولة تجارة التجزئة بعد أن كانت تقوم بها الدولة . ويقول لينين في تبرير ذلك أن الرأسمالية ، وإن كانت شرا إذا قورنت بالاشتراكية ، فهي خير إذا قورنت بنظام اقتصادي أشبه باقتصاد العصور الوسطى . يقصد من هذا أن هدف روسيا الأساسي في تلك المرحلة يجب أن يكون هو تنمية صناعتها ولو كان ذلك على حساب تقدم الاشتراكية .

* * *

تولى ستالين الحكم بعد لينين ، واستمر يحكم روسيا نحو ٣٠ عاما حتى وفاته في ١٩٥٣ ؛ وهي فترة عانى خلالها الشعب الروسي من ديكتاتورية وإرهاب عنيفين كشف عنهما خروشتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي سنة ١٩٥٦ :

« لقد ابتدع ستالين لقب (عدو الشعب) وقد جعل هذا اللقب من الممكن أن يعاقب أي رجل أو مجموعة من الرجال دون أن يكون من الضروري إثبات خطئهم ، لقد سمح هذا اللقب باستخدام أقسى أنواع الكبت والخروج على أبسط قواعد قانون الثورة » في معاملة كل من يخالف رأى ستالين . . . كان المتبع أساسا ، وهو ما يخالف كل المبادىء القانونية الجارية هو أن الطريق الوحيد لإثبات الذنب هو « الاعتراف » . وقد أثبت التحقيق فيما بعد أن هذه « الاعترافات » كان يتم الحصول

عليها باستخدام أساليب الضغط المادى على المتهمين ... »[1]

كذلك فإن تطبيق الاشتراكية فى الزراعة السوفيتية فى أوائل الثلاثينات ، بحيث أصبحت الملكية العامة والتعاونية فى الأرض هى السائدة ، قد اقترن باتباع أساليب غاية فى العنف مع من صودرت ملكياتهم ، الأمر الذى دفع هؤلاء إلى ذبح مواشيهم حتى انخفضت الثروة الحيوانية فى روسيا إلى أقل من النصف[2] .

ولكن هذه الثلاثين عاما قد شهدت مجموعة من الانتصارات التى لاشك فى أهميتها فى تاريخ الاتحاد السوفيتى والاشتراكية على السواء ، أيا كان حكمنا على دور ستالين الشخصى فيها .

فقد أدى تطبيق نظام التخطيط الشامل ابتداء من ١٩٢٨ إلى نمو الصناعة الروسية بمعدل لم تشهده روسيا أو أى بلد آخر فى العالم من قبل وتحويلها من دولة تسيطر الزراعة على اقتصادها إلى ثانى دولة صناعية فى العالم بعد الولايات المتحدة . ففى ١٢ عاما بين ١٩٢٨ ، وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى ، وعام ١٩٤٠ ، وهو العام الذى قطعت فيه الحرب الخطة الخمسية الثالثة ، تضاعف الانتاج الصناعى سبع مرات ونصف . وبينما كانت الزراعة تكون مصدر

---

(1) Speech of Khrushchev, delivered at the 20 th Congress of the Communist Party of the Soviet Union, 25 February, 1956, pudlished in : The Anti — Stalin Campaign and International Communism, A Selection of Documents, Columbia University Press New York, 1956, p. 12.

(2) See Baykov, A. : The Development of The Soviet Economic System, Cambridge, 1946, and Bennett, M. K. « Food and Agriculture in the Soviet Union, 1917-48 », in Journal of Political Economy, 1949, pp. 192 - 6.

٦٠٪ من الدخل القومى سنة ١٩٢٨ أصبحت الصناعة تكون ٧٠٪ من الدخل والزراعة ٣٠٪ فقط فى سنة ١٩٤٠. ومع هذا فيجب أن نلاحظ أن هذا التقدم السريع قد تحقق أساسا نتيجة نمو الصناعات الانتاجية ، وأن الصناعات الاستهلاكية لم تنم إلا بمعدل أقل بكثير . ففى نفس الفترة بينما تضاعف الانتاج من الصناعات الانتاجية ١٤ مرة لم يتضاعف انتاج السلع الاستهلاكية إلا ٤٫٣ مرة[1].

وقد أتم الاتحاد السوفيتى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثلاث خطط خمسية أخرى تلتها خطة السبع سنوات التى بدأت سنة ١٩٥٩ ، أى قبل إتمام الخطة الخمسة السابقة بعامين ، وانتهت سنة ١٩٦٥ . وقد اعتبرت هذه الخطة الأخيرة جزءا من خطة بعيدة المدى تنتهى سنة ١٩٨٠ وتستهدف وضع أسس المجتمع الشيوعى المأمول . ولهذا فان تلك الخطة السبعة الأخيرة وإن كانت تركز على تنمية الصناعات الثقيلة شأن الخطط السوفيتية السابقة فقد فاقتها فى طموحها . ويكفى أن نذكر للدلالة على ذلك أن حجم الاستثمارات التى استهدفت هذه الخطة تحقيقها فى سبع سنوات يقرب من حجم مجموع الاستثمارات التى حققها الاتحاد السوفيتى منذ بداية الثورة[2] كما استهدفت زيادة الانتاج الصناعى بنسبة ٨٠٪ ، وزيادة إنتاج السلع الانتاجية بنسبة تتراوح بين ٨٢ — ٨٨٪ والسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٢—٦٥٪[3] ، والانتاج الزراعى بنسبة ٧٠٪ أى بنسبة ٨٪ سنويا « بالمقارنة بنسبة ٢٪ وهى متوسط الزيادة

---

(1) Laidler, op. cit., pp. 407-9.

(2) Khrushchev, N. : Report to] the Special 21. st Congress of the Communist Party about the 7 - year Plan, Soviet Booklet, no. 7, p. 27.

(3) ibid., p. 16.

السنوية التي حققها الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة في السبع سنوات السابقة على بداية الخطة السوفيتية »[1].

وفي المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي تابع خروشتشوف وصفه « لمجتمع الرخاء» الذي سيعيش فيه الروس سنة ١٩٨٠ وأعطى تفاصيل ما سوف يتحقق في ١٩٧٠ . على أن هناك ما يدل على أن معدل النمو الذي حققه الاتحاد السوفيتي عند انتهاء السنوات السبع في سنة ١٩٦٥ كان مخيبا للآمال المرسومة في الخطة السبعية لبعض القطاعات وخاصة في الزراعة . كذلك فان مشروع الخطة الخمسية الجديدة الذي أعلنه كوسيجين في فبراير ١٩٦٦ للفترة بين ١٩٦٦ — ١٩٧٠ يتميز بدرجة أقل من الطموح ، إذا قورن بالأهداف التي أعلنها خرشتشوف في سنة ١٩٦١ لنفس الفترة ، كما يتميز بمحاولة تخفيف حدة الغلواء التقليدية في تنمية الصناعة الثقيلة على حساب الصناعة الخفيفة ، وفي تنمية الصناعة عموما على حساب الزراعة[2] .

٢ — ملكية وسائل الانتاج :

ليس هناك أي حظر على ملكية السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفيتي ولكن ليس من المباح لمالكها بيعها أو تأجيرها من أجل تحقيق ربح إن لم يكن هو الذي أنتجها . فمن المباح مثلا أن يقوم فلاح ببيع محصوله الذي أنتجه بنفسه من الأرض التي يسمح له باستغلالها ؛ وأن يحقق من وراء ذلك ربحا ؛ ولكن لا يجوز له شراء ما أنتجه غيره بقصد بيعه لتحقيق ربح . كذلك فمن المسموح به مثلا تملك سيارات الركوب الخاصة ولكن لا يجوز استعمالها كسيارات

(1) ibid., p. 23.
(2) Tte Economist, February 26, 1966.

أجرة[1]. كذلك من المحظور على أى شخص أن يستخدم آخر فى إنتاج سلعة لحسابه.

أما الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهى محظورة إلا فى أضيق نطاق ، والجزء الأعظم من وسائل الإنتاج فى الصناعة تملكه الدولة وتديره لحسابها، أما فى الزراعة فالجزء الأكبر من الأرض يخضع لنظام المزارع الجماعية (الكولخوزات).

ففى الصناعة نجد أنه فى سنة ١٩٥٨ كانت المشروعات المملوكة للدولة تقوم بانتاج ٩٤٪ من إجمالى الانتاج الصناعى ، والمشروعات التعاونية الصناعية تقوم بانتاج نسبة الـ ٦٪ الباقية . على أن هذه الأرقام لا تشمل قطاع البناء ، الذى يحتل فيه النشاط الفردى أهمية أكبر[2] .

أما المشروع الصناعى المملوك للدولة ، والذى يكوّن كما نرى حجر الزاوية فى الإنتاج الصناعى السوفييتى ؛ فتقوم الدولة بتعيين مديره وكبار موظفيه ، وتحدد للمشروع مهمته ، وتحول أرباح المشروع إلى ميزانية الدولة فيما عدا ما ينص على تركه للمشروع نفسه . والمهمة الأساسية لإدارة المشروع هى تحقيق الخطة ، أو بقدر الإمكان ، تجاوزها ، واستخدام عناصر الانتاج التى تضعها الدولة تحت تصرف المشروع ، بأكبر قدر من الاقتصاد . فالخطة تحدد للمشروع الكمية التى يتعين عليه إنتاجها فى مدة معينه ، ونوعها وسعرها ، والنسبة المطلوب تحقيقها فى تخفيض النفقة وفى زيادة الانتاجية .. الخ فإذا استطاع المشروع تجاوز الخطة استحق مكافأة مادية وأدبية تتفاوت حسب مدى هذا التجاوز .

(1) Nove, A. : The Soviet Economy, The Minerva Series, No. 6. London, 1961, p. 28.

(2) ibid., pp. 28 - 9.

أما في الزراعة فالجدول التالي يبين الأهمية النسبية للأنواع المختلفة لحيازة الأرض وإدارتها في سنة ١٩٥٩ :

	مليون هكتار[1]	النسبة المئوية إلى مجموع الأرض المزروعة
المزارع الجماعية	١٣٠٫٢	٦٦٫٤ ٪
مزارع الدولة	٥٨٫٨	٢٩٫٩ ٪
حيازات الأفراد	٧٫٢	٣٫٧ ٪
المجموع	١٩٦٫٢	١٠٠ ٪

(المرجع : Nove, op. cit., p. 29.

ومنه نتبين أن أقل من ثلث الأراضي الزراعية السوفيتية يخضع لنظام مزارع الدولة، وهي تخضع في ملكيتها وإدارتها لنفس المبادىء العامة التي تخضع لها المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، والتي أشرنا إليها . ومن ثم فالقائمون بالزراعة فيها هم مجرد عمال زراعيين ، يحصلون على أجر ثابت من الدولة سواء حققت الزراعة ربحاً أو خسارة ، وإنما يستحقون مكافأة فوق ذلك على تحقيق الخطة أو تجاوزها .

أما المزارع الجماعية (السكولخوزات) فلها أهمية أكبر في الزراعة السوفيتية إذ تشغل نحو ثلثي الأراضي ، وهي نوع من الجمعيات التعاونية الانتاجيه ، إذ يقوم مجموعة من المزارعين بزراعة قطعة من الأرض على نحو

(١) الهكتار = ٢٫٤ فدان

مشترك لحسابهم ، ويوزع الدخل الناتج منها حسب ما قام به كل فرد من عمل ، بعد دفع المستحق للدولة من ضرائب وأقساط الديون والتأمين الإجبارى . . إلخ . ومع ملاحظة أن المزرعة تلتزم بأن تبيع للحكومة حصة من الناتج بالسعر الذى تحدده الحكومة ، ومع ملاحظة أيضاً أن الأرض ليست مملوكة لأعضاء الكولخوز ملكية جماعية ، بل هى مملوكة للدولة ، وإنما للكولخوز حق الانتفاع بها انتفاعا مؤبداً .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق قلة الأهمية النسبية للقطاع الخاص فى الزراعة ، وتتكون أساساً من : (١) الحيازات التى يسمح القانون السوفييتى بأن يحتفظ بها الأفراد وأن يزرعوها لحسابهم الخاص ، ومساحتها فى العادة هى نحو ½ فدان للعائلة (¼ هكتار) ، (٢) الماشية ، حيث يسمح مثلا بأن تمتلك كل عائلة من المزارعين بقرة واحدة بالإضافة إلى بعض الحيوانات الأخرى[١] . ولكن على الرغم من ضآلة نسبة الأرض الخاضعة للقطاع الخاص فإنها تساهم بنسبة كبيرة من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية[٢] .

أما التجارة الخارجية فتتولاها مؤسسات حكومية بحت ، وأما التجارة الداخلية فتقوم بها فى المدن — فى الأساس — محلات تابعة للحكومة

---

(١) كان نصف الأبقار فى سنة ١٩٥٩ مملوكا ملكية خاصة ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) راجع Nove ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٥٧ ـ ٥٨ .

أيضاً ، وفى الريف تقوم بها أساسا الجمعيات الاستهلاكية التعاونية ، وهذه الأخيرة لها طابع تعاونى يتمثل فى أن ٢٠٪ من أرباحها (على الأكثر) توزع على المساهمين فيها من المستهلكين، وطابع حكومى يتمثل فى أن الحكومة تحدد لها خطتها وتسيطر على إدارتها ، كما أن الحكومة تستخدمها فى تصريف كثير من منتجاتها للمزارع الجماعية وفى شراء بعض منتجات هذه المزارع[1] .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤٢ .

الفصل الثانى

النظام الاشتراكى

فى الجمهورية العربية المتحدة :

(۱) خطواته

ليس من السهل أن نتفق على نقطة البداية فى تحول الجمهورية العربية المتحدة إلى الطريق الاشتراكى . إن معظمنا قد أدرك أن تحولا هاما نحو الاشتراكية قد بدأ عندما صدرت أهم مجموعة من قرارات التأميم وإعادة توزيع الدخل فى أواخر يولية ١٩٦١ . ولكن قوانين يولية ، وإن كانت هى التى نبهت إلى حدوث تغير أساسى فى نظام الملكية والتوزيع ، سرعان ما اتضح أنها لم تكن فى الواقع إلا حلقة ، وإن كانت الحلقة الأساسية ، فى سلسلة طويلة من الخطوات نحو الاشتراكية .

لهذا السبب كان علينا أن نبدأ استعراضنا لخطوات التحول الاشتراكى من سنة ١٩٥٢ بعد أن نلقى نظرة سريعة على ملامح النظام الاقتصادى عند قيام الثورة .

١ — النظام الاقتصادى قبيل ثورة ١٩٥٢ :

كان المجتمع المصرى يمثل نموذجا صادقا للتخلف الاقتصادى والاجتماعى. ففى سنة ١٩٥٢ كان متوسط دخل الفرد ٤٢ جنيها فى السنة[١] . هذا الرقم وإن كان يكفى لإعطاء القارىء المصرى فكرة عن مدى ما كان يحصل عليه الفرد فى مصر من سلع وخدمات فإنه لا يكفى لتقدير مدى فقر المصرى بالنسبة لما حققته بلاد العالم المتقدمة. أما هذا فيمكن معرفته من إحصائية للأمم المتحدة تقارن متوسط دخل الفرد بالدولارات فى البلاد المختلفة سنة ١٩٤٩ . ومنها نعرف أن متوسط الدخل السنوى للفرد فى مصر فى هذه السنه كان ١٠٠ دولار بينما كان متوسط الدخل فى الولايات المتحدة ١٤٥٠ دولارا وفى بريطانيا ٧٧٣ وفى فرنسا ٤٨٢ . . . الخ[٢] .

كذلك تميز الاقتصاد المصرى بغلبة الزراعة على بقية قطاعات الاقتصاد، سواء من حيث النسبة التى يكونها الدخل الناتج من الزراعة إلى مجموع الدخل القومى ، أو من حيث النسبة التى يكونها عدد المشتغلين بالزراعة إلى مجموع العاملين . ففى سنه ١٩٤٧ كانت نسبة الدخل المتولد من الزراعة إلى مجموع الدخل القومى هى ٤٤,٥٪ ولم تكن نسبة الدخل الصناعى أكثر

(١) تقدير للجنة التخطيط القومى منشور فى :
Hansen, B. and Mead, D : The National Income of the U. A. R.
وهى المذكرة رقم ٣٤٣ من مذكرات معهد التخطيط القومى ، يونية ١٩٦٣ .

(2) U. N., Statistical Papers, Series (E), No. I, New york, 1950, pp. 15-16 .

من ١١,١٪ ، بينما كانت النسبتان على التوالى فى الولايات المتحدة (١٩٤٩) ٨٪ و ٣٠,٨٪ ، وفى المملكة المتحدة (١٩٤٩) ٥,٤٪ و ٣٨,٥٪ . كذلك كان المشتغلون بالزراعة فى مصر سنة ١٩٤٧ يكوّنون ٧٠٪ من القوة العاملة الإجمالية والعمال الصناعيون ٧٪ ، بينما كانت النسبتان على التوالى فى الولايات المتحدة ١٤,٣٪ و ٢٤٪ وفى بريطانيا ٥,٤٪ و ٣٨٪ (١٩٤٩) .

أضف إلى هذا كل مايترتب عليه من سمات التخلف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ، كانخفاض إنتاجية العامل الزراعى رغم غلبة الدخل المتولد من الزراعة على عناصر الدخل الأخرى، واستخدام الأساليب البدائية فى الزراعة، وانتشار البطالة المقنعة فى الريف[1] ، واعتماد البلاد اعتماداً أساسيا فى التصدير على محصول واحد هو القطن[2] وحصولها على أغلب السلع المصنوعة من الخارج ، وما يترتب على الظاهرتين الأخيرتين من تعرض الاقتصاد للتقلبات التى تتعرض لها اقتصاديات البلاد المتقدمة ، وارتفاع معدل المواليد والوفيات وارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض مستوى الصحة والتعليم . . إلى آخر

---

(١) قدر البعض نسبة المشتغلين بالزراعة الذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر الإنتاج الزراعى فى مصر بمقدار ٤٠٪ أنظر :

O'Brien, P. : Industrial Development and The Employment Problem in Egypt, 1945 - 1965» Middle East Economic Papers, 1962, pp. 94 - 7.

هذه النسبة إن صحت لبداية الخمسينيات فانه يجب أن يعاد النظر فيها الآن ، فالراجح أنها انخفضت انخفاضاً ملموساً بهجرة كثير من الأيدى العاملة إلى القطاع الصناعى . أنظر رسالة الدكتوراه المقدمة من عمرو محيى الدين هذا العام إلى جامعة لندن عن العمالة فى الريف المصرى .

(٢) كانت نسبة قيمة المصدر من القطن الخام إلى قيمة مجموع الصادرات المصرية سنة ١٩٤٨ هى ٧٩,٢٪ .

الخصائص التى تحفل بها كتب التخلف والتنمية .

على أن متوسط دخل الفرد لا يكفى ، كما نعلم ، لإعطاء صورة عن الفقر الذى كانت تعيش فيه غالبية السكان ، إذ أن الصورة تزداد سوءاً نتيجة لسوء توزيع الدخل القومى . وللدلالة على سوء هذا التوزيع فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من هذا القرن نكتفى بذكر الأمثلة الآتية :

١ — فى سنة ١٩٥٢ وقبل قانون الإصلاح الزراعى كان ٩٤٫٣ ٪ من مجموع الملاك الزراعيين يملكون ٣٥٫٤ ٪ من الأرض الزراعية بينما كان ٢. ٪ من الملاك الزراعين يملكون ٢٧ ٪ من الأرض . وكان ألفان من الملاك يملكون أكثر من ½ الأرض الزراعية .

٢ — إذا قدرنا أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة المطلوب لأسرة مصرية مكونة من خمسة أفراد ، تكفله زراعة ٣ أفدنة لحسابهم نجد أنه فى سنة ١٩٥٢ كان ٨٩ ٪ من الملاك الزراعيين يملكون أقل من هذا الحد الأدنى .

٣ — ترتب على ارتفاع معدل زيادة السكان إذا قورن بمعدل نمو مساحة الأرض المزروعة أن زاد الطلب على استئجار الأرض الزراعية بمعدل يفوق بكثير معدل نمو المعروض منها ، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع كبير فى إيجار الأرض الزراعية ، بينما بقيت الضريبة الزراعية على الملاك على مستوى منخفض جداً . ومن ثم أدت الزيادة السريعة فى السكان إلى نفع الملاك الكبار على حساب المستأجرين الفقراء .

٤ — قدر أحد الكتاب(١) أنه فى سنة ١٩٤٥ كان نحو ثلاثة أرباع

---

(١) دكتور ألبرت عشم عبد الملاك : « التفاوت فى الدخول » — وهى رسالته للدكتوراه — دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥٣ — ص ١٠٢ .

السكان متوسط دخل الفرد منهم يقل عن ٢٠ جنيهاً سنوياً ، بينما كان نحو ألف شخص متوسط دخل الفرد منهم يزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه فى السنة ، وكان هناك ٥٠ شخصاً متوسط دخل الفرد منهم يزيد على ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وكان قانون الضريبة التصاعدية على الإيراد الصادر سنة ١٩٤٩ يفرض سعرا للضريبة قدره ٣٨٪ على الدخل السنوى الذى يزيد على ٥٠,٠٠٠ جنيه بينما كان سعر الضريبة فى انجلترا فى نفس الوقت هو ٩٧,٥٪ على الدخل الذى يزيد على ١٥,٠٠٠ جنيه .

كذلك كان نصيب القطاع العام ضئيلا للغاية إذا قورن بنصيب القطاع الخاص . ويتضح ذلك إذا عرفنا أنه فى سنة ١٩٥٣ (وهى وإن كانت سنة لاحقة على قيام الثورة فإن أرقامها تدل على هيكل الملكية قبيل الثورة أيضاً لأنه بين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ لم يحدث تغير يذكر فى نصيب القطاع العام) كان القطاع الخاص يساهم بنسبة ٨٤٪ من مجموع الناتج القومى والقطاع العام بنسبة ١٦٪ فقط . هذه النسبة الأخيرة تتضمن أساساً الناتج من المرافق العامة ولا تساهم فيها المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادى بأكثر من ٢٪[1] .

٢ — مراحل التطور نحو الاشتراكية :

(١) المرحلة الأولى : من قيام ثورة ١٩٥٢ إلى تأميم شركة قنال السويس :

تتميز هذه المرحلة بأن التركيز من جانب حكومة الثورة كان على

(١) من بحث لم ينشر بعد بعنوان :
The Development of Public Enterprise in Egypt (1947 - 1968) by P. O'Brien, (mimeographed) p. 2.

إصلاح النظام السياسى بما يتضمنه ذلك من التخلص من النظام الملكى ثم إعلان الجمهورية ، وتدعيم الحكم الجديد ، وتقليم أظافر طبقة كبار ملاك الأراضى ، وإجلاء الجيوش البريطانية عن منطقة قناة السويس . فلم يكن يتصور تحقيق أى تقـــدم حقيقى فى التنمية وإعادة توزيع الدخل إلا بتحقيق هذه الإصلاحات السياسية .

وقد كانت حكومة الثورة تفطن من البداية إلى أن مشكلة مصر الحقيقية تكمن فى انخفاض متوسط الدخل ، ولكن الخطوات التى بذلت فى هذه السنوات الأولى تتميز أولا بتواضعها إذا قيست بالمراحل التالية ، وللأسباب السياسية التى بيناها ، وتتميز ثانيا بأن طريق تحقيق التنمية المرجوة كان هو تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار ، أكثر مما كان هو استبدال القطاع العام به .

ففى سنة ١٩٥٢ أنشأت الحكومة «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى» وأعلنت أن الغرض من إنشائه هو إرساء قواعد سليمة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية وحصر موارد الدولة من أجل استغلالها على أكمل وجه ، والاضطلاع بدراسة مشروعات التنمية والتوصية بها . ولكن نلاحظ على هذا المجلس أن القطاع الخاص كان ممثلا فيه . كذلك وضع المجلس فى يوليه ١٩٥٣ برنامجا للاستثمار الحكومى ينفذ عبر أربع سنوات ، ونلاحظ على هذا البرنامج أن مشروعات الاستثمار فيه كانت من النوع التقليدى الذى يتركه القطاع الخاص عادة للدولة . فنلاحظ مثلا أن ٦١٪ من استثمارات هذا البرنامج كان موجها إلى قطاع الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، وهو قطاع يعجز عنه أو ينفر منه عادة النشاط الفردى . والجزء الأكبر من بقية

الاستثمارات وزع بين مشروعات الكهرباء والمواصلات . أى أن هذا البرنامج كان يستهدف فى الواقع تكوين ما يسمى برأس المال الاجتماعى لتهيئة الظروف المناسبة لنمو القطاع الخاص[1] .

يؤكد هذا اتخاذ الحكومة لعدد من الإجراءات لتشجيع القطاع الخاص، الوطنى والأجنبى ، على إسهامه فى التنمية ، من ذلك مثلا : زيادة التعريفات الجمركية الحمائيه ، وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات اللازمة للتصنيع ، كالمواد الخام والآلات ، وإعفاء الشركات المساهمة الجديدة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة ٧ سنوات ، وإعفاء الشركات القائمة من الضريبة على أسهمها الجديده لمدة ٥ سنوات ، ومن نصف الضريبة على الأرباح غير الموزعة ، وكتخفيض الحد الأدنى لقيمة السهم من ٤ جنيهات إلى جنيهين لتشجيع صغار المدخرين على الاستثمار فى الصناعة ، وكضمان الحكومة لبعض الشركات حداً أدنى من الأرباح ، أو دفع الحكومة الفوائد على ما اقترضته بعض الشركات من أموال ، وكتشجيع الحكومة للبنوك التجارية على زيادة إقراضها للمشروعات الصناعية . . . الخ

* * *

كذلك شهدت هذه الفترة بعض الإجراءات الهامة نحو إعادة توزيع الدخل ، من ذلك تقرير حد أدنى لأجور العمال الصناعيين ، وإصدار برنامج للضمان الاجتماعى يشترك فى تمويله أرباب العمل والعمال ، وتقرير حق العمال الصناعيين فى عطلات مدفوعة الأجر . على أن أهم إجراء فى هذا السبيل كان هو قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر ١٩٥٢ .

وقانون الإصلاح الزراعى كان من شأنه إعادة توزيع الثروة والدخل

(1) O' Brien, op. Cit.

الزراعيين من أكثر ناحية . فالاستيلاء على الملكيات الزائدة عن ٢٠٠ فدان للفرد أو ٣٠٠ فدان للأسرة سمح بالاستيلاء على أراض تبلغ مساحتها ٣٠٥,٣٠٥ فدان وتوزيعها على المزارعين الفقراء ممن لا تزيد ملكيتهم على ٥ أفدنة. هذا النص لم يكن من شأنه أن يمس أكثر من نسبة صغيرة من مجموع الأراضي الزراعية في مصر (نحو ستة ملايين من الأفدنة)، ولكن القانون وضع أيضاً حداً أقصى لإيجار الأرض الزراعية هو سبعة أمثال ضريبة الأطيان ، وهذا النص استفادت منه طائفة كبيرة من المشتغلين بالزراعة هي طائفة المستأجرين.

أضف إلى هذا أن النص على عدم جواز طرد المستأجر من الأرض أمن مصدر الرزق لجمهور المستأجرين من ناحية كما أنه كان أكثر السبل فعالية لضمان تنفيذ النص الخاص بتحديد حد أقصى للإيجار . ذلك أنه في بلد كمصر ، تعاني من زيادة كبيرة في الطلب على الأرض الزراعية بالنسبة للمعروض منها ، لم يكن من الممكن أن يحترم النص الخاص بتحديد الإيجار إلا بتأمين حق المستأجر في البقاء في الأرض .

على أن قانون الإصلاح الزراعي لم يكن يستهدف فقط إعادة توزيع الدخل الزراعي ، فلا يمكن التقليل من أثره السياسي وهو القضاء على النفوذ السياسي لطبقة الملاك الزراعيين الكبار ، عن طريق إضعافهم اقتصادياً وأدبياً . ذلك أنه بصرف النظر عن مستوى الحد الأقصى الذي سمح باستبقائه ، فإن مجرد الاستيلاء على جزء من أراضي الملاك الكبار لصالح من كان يعمل على هذه الأرض مستأجراً أو عاملا زراعياً ، كان من شأنه تحطيم ، بضربة واحدة ، فكرة الحق الأبدي على الأرض وبعث حق الزراع في ملكية الأرض التي يزرعها .

كذلك كان من ضمن أهداف القانون الرئيسية تحويل المدخرات من الاتجاه نحو شراء مزيد من الأراضى الزراعية إلى الاستثمار فى الصناعة .

المرحلة الثانية : من تأميم قناة السويس إلى تأميمات ١٩٦١ :

كان لتأميم شركة قناة السويس فى يولية ١٩٥٦ ، ما نعرفه من الآثار السياسية على الحركات التحررية فى العالم الثالث بأسره ، فلا عجب أن يكون لهذا التأميم آثاره البعيدة الغور على الاتجاه السياسى والاقتصادى فى داخل مصر نفسها . والذى يعنينا هنا هو مغزى تأميم القناة بالنسبة لنظام مصر الاقتصادى . ويمكن تلخيص هذا المغزى فى ثلاث نقاط أساسية :

أنه كان ضربة عنيفة إلى استغلال رءوس الأموال الأجنبية لمواردنا الاقتصادية ، وضربة لنشاط رأس المال الخاص بوجه عام ، وتعبيراً عن التصميم على تحقيق برنامج طموح للتنمية الاقتصادية .

فى كل من هذه الجوانب الثلاثة كان تأميم القناة بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ النظام الاقتصادى المصرى . فقد كانت المرحلة الأولى تتميز ، كما رأينا ، بسياسة تشجيع القطاع الخاص ، الوطنى والأجنبى ، على زيادة استثماراته فى مشاريع التنمية ، فإذا بتأميم قناة السويس ينقل إلى الدولة أكبر مشروع رأسمالى فيها ، جلب فى السنة السابقة على التأميم إيراداً قدره ٣٢٫٢ مليون جنيه ، ولم يكن نصيب مصر فى أرباحه ، طبقاً لاتفاقية ١٩٤٩ ، يتجاوز ٧٪ .

وتميزت المرحلة السابقة أيضا بخطوات متواضعة فى التنمية ، إذ لم يزد

المتوسط السنوى لحجم الاستثمارات الاجمالية فى المرحلة الأولى على ٣٤ مليون جنيه ، فإذا بتأميم القنال يتم أساسا من أجل بناء السد العالى الذى قدرت تكاليفه ، والمشروعات المترتبة عليه ، بمبلغ ٤١٥ مليون جنيه .

وهكذا نجد هذه المرحلة الثانية تتميز فى الواقع بهذه المعالم الثلاثة الرئيسية التى بدأها تأميم قنال السويس :

أولا : استئصال للنشاط الاستغلالى من جانب رأس المال الأجنبى للموارد الاقتصادية الوطنية . ويمكن تفسير هذا بتضامن بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل فى عدوان مسلح على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ، وما تبع ذلك من حصار اقتصادى فرضته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وتجميد أرصدتنا فى الدول الثلاث ، ووقف الولايات المتحدة بيع فائض حاصلاتها الزراعية لنا عقب تأميم القنال ، وما ترتب على كل ذلك من ظهور عدم جدوى تعليق الآمال على أى مساهمة جدية من جانب رءوس الأموال الخاصة الغربية فى تنميتنا الاقتصادية .

ويتمثل هجومنا على نشاط رأس المال الأجنبى فى فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية سنة ١٩٥٦ ، ثم صدور قوانين بتمصير جميع البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، بإجبارها على أن تتحول إلى شركات مساهمة مصرية يتملك المصريون جميع أسهمها .

كما تمثل ، فيما بعد (ديسمبر ١٩٦٠) فى تأميم البنك البلجيكى وغيره من الممتلكات البلجيكية .

ثانيا : ارتفاع درجة الطموح فى برامج التنمية الاقتصادية . والالتزام

برنامج طموح فى التنمية يجد تفسيره وتبريره الطبيعى فى مصر فى الانخفاض الشديد فى مستوى المعيشة بالقياس إلى الدول المتقدمة مع معدل مرتفع فى زيادة السكان ، ولكن زيادة الطموح فى المرحلة التى نتكلم عنها الآن إذا قورنت بأهداف المرحلة السابقة يمكن أن يفسر بأنه ، بتأميم القنال وانتصارنا فى المعركة التالية له ، ظهر فى الواقع أننا اجتزنا بنجاح أقسى مرحلة من مراحل الصراع السياسى ضد النفوذ الأجنبى والرجعية المحلية على السواء . وكان من شأن هذا النجاح أن يبرز على الفور طبيعة المرحلة الجديدة وهى التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتضح هذا الارتفاع فى طموحنا فى بدء عهد التخطيط الاقتصادى فى مصر . ففى سنة ١٩٥٧ كونت لجنة التخطيط القومى وضم إليها مجلس الإنتاج والخدمات القومى، وأعدت خطة خمس سنوات للتنمية الصناعية على أن تبدأ سنة ١٩٥٨ ، وتستهدف تحقيق استثمار سنوى صاف فى الصناعة وحدها مقداره ٤٥ مليون جنيه. ثم استبدلت بهذه الخطة ، بعد عامين ، خطة خمسية أكثر طموحا، تعتبر فى الواقع هى البداية الحقيقية للتخطيط الشامل فى مصر ، على أن يبدأ تنفيذها فى أول يولية وتنتهى فى آخر يونية ١٩٦٥ . وقد أعدت هذه الخطة كجزء من خطة أبعد مدى تستهدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات أى بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ويمكن تلخيص أهم أهداف الخطة الخمسية الأولى فيما يأتى :

١ — زيادة الدخل القومى فى ١٩٦٥ ، بالمقارنة بسنة ١٩٦٠ ، بنسبة ٤٢,٦ ٪ (١) .

---

(١) لجنة التخطيط القومى : إطار الخطة العامة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٤ .

٢ — أن يبلغ مجموع الاستثمارات فى الخمس سنوات ١٦٩٦,٩ مليون جنيه بحيث تحظى الصناعة بنسبة ٣٤٪ من الاستثمارات والزراعة بنسبة ٢٣٪ [١].

٣ — زيادة الانتاج الزراعى بنسبة ٢٨٪ والانتاج الصناعى بنسبة ٦٦٪ [٢].

٤ — زيادة العمالة فى الزراعة بنسبة ١٧٪ وفى الصناعة بنسبة ٣٤٪ [٣].

والذى يهمنا من ذكر هذه الأرقام أن ندلل على طموح خطة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ إذا قورنت بما استهدفته أو حققته المرحلة السابقة . فقد رأينا أن متوسط الاستثمار الإجمالى السنوى فى المرحلة الأولى لم يزد على ٣٤ مليون جنيه ، أما خطة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ فقد استهدفت استثمار ما يقرب من ١٧٠٠ مليون جنيه أى بمعدل ٣٤٠ مليون جنيه سنويا . كذلك فإن هذه الخطة الأخيرة كما رأينا قد استهدفت زيادة الدخل القومى الحقيقى بنسبة ٤٢,٦٪ فى خمس سنوات ، وهذا يعنى ، إذا افترضنا زيادة فى السكان بنسبة ١٤,٥٪ كما توقعت اللجنة المركزية للإحصاء سنة ١٩٦٢ [٤]، أن يزيد دخل الفرد الحقيقى بنحو ٢٥٪. قارن هذا بما تحقق بالفعل فى الخمس سنوات السابقة على الخطة إذ لم يزد دخل الفرد الحقيقى بأكثر من ١٤٪ بين ٥٤/١٩٥٥ و ١٩٥٩/١٩٦٠ [٥]. كذلك نلاحظ أن الزيادة المستهدفة فى

(١) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(4) Central Statistical Committee « Population Trend in the U. A. R. » , Cairo 1962, p. 3.

(٥) قمنا بحسابها من إحصائيات السكان وتقدير الدخل القومى الحقيقى بأسعار ١٩٥٤ المنشورة : =

الانتاج الزراعى كانت هى ٢٨٪ فى خمس سنوات ، بينما لم يزد الانتاج الزراعى بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ إلا بنسبة ١٨٪[1] ، وكانت الزيادة المستهدفة للانتاج الصناعى هى ٦٦٪ فى خمس سنوات بينما لم يزد الانتاج الصناعى بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ إلا بنسبة ٤٠٪[2] .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالعمالة ، نرى أن الخطة استهدفت زيادة مجموع العمالة فى كافة القطاعات بنسبة ١٧٪ بينما لم تزد العمالة فى مصر فى كافة القطاعات بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ إلا بنسبة ٨٪[3] .

ثالثا : تميزت هذه المرحلة أيضاً بزيادة القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص زيادة واضحة من أجل ضمان توجيهه إلى فروع الاستثمار التى تحقق أكبر نفع للاقتصاد القومى. ويمكن تفسير ذلك : أولا بتصميم الحكومة على تحقيق معدل مرتفع للتنمية خاصة فى الصناعة ، ويفسر ثانيا بما لوحظ من أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى المرحلة السابقة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعة لم تأت بثمرتها المرجوة . مثال ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى كان من بين أهدافه كما رأينا منع المدخرات الجديدة من أن تتجه اتجاهها التقليدى نحو شراء المزيد من الأراضى الزراعية ، ومن ثم

= Hansen, A and Mead, D; The Growth of National Income in the U. R. A. , Memoranda No. 343 of the Planning Institute, June 1963, Table 8. والاحصاءات الأساسية ، ١٩٦٠ .

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد : إحصاء الجيب ، ١٩٥٣ — ١٩٥٩ .

(٢) اللجنة المركزية للاحصاء : الاحصاءات الأساسية ١٩٦٠ .

(3) O'Brien, « Industrial Development and the Employment Problem in Egypt, 1945 — 65, » op. cit., p. 116

أن تتجه إلى الاستثمار الصناعى، على أن الذى حدث بدلا من ذلك أن اتجهت هذه المدخرات نحو بناء مبان سكنية للطبقة المتوسطة . لهذا لجأت الحكومة إلى التدخل بتقييد حرية رأس المال الخاص كما يتضح من الأمثلة الآتية :

١ — فى سبتمبر ١٩٥٦ صدر قانون بمنع إقامة أى بناء تزيد نفقته على ٥٠٠ جنيه بدون ترخيص .

٢ — فى ١٩٥٧ أنشئت المؤسسة الاقتصادية لإدارة الأموال التى تملكها الحكومة فى الشركات الصناعية والتجارية. وقد منحت هذه المؤسسة ، وهذا هو الذى يهمنا هنا ، حق تعيين المدير العام وغالبية أعضاء مجالس الإدارة وتعديل أى قرار يتصل بسياسة المشروع فى كل شركة يكون نصيب الحكومة فى رأس مالها ٢٥ ٪ أو أكثر . فإذا قل نصيب الحكومة عن هذه النسبة يكون من حق المؤسسة الاقتصادية تعيين ممثلين للحكومة فى مجلس الإدارة .

٣ — فى أوائل ١٩٥٨ صدر قانون باشتراط الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة فى كل حالة يراد فيها إنشاء صناعة جديدة أو توسيعها أو تغيير غرضها أو مكانها أو حجم إنتاجها أو توقفها عن الإنتاج كما أعطى لوزارة الصناعة حق تحديد مواصفات الإنتاج والمواد الأولية المستخدمة وتحديد السعر والربح .

٤ — فى أوائل ١٩٥٩ صدر قانون بوضع حد أقصى للأرباح الموزعة للشركات المساهمة ، وبإجبارها على استثمار ما لا يقل عن ٥ ٪ من أرباحها الموزعة فى سندات حكومية .

٥ — فى فبراير ١٩٦٠ أمم بنك مصر . وأهمية هذا الإجراء لا تكمن فقط فى أنه وضع يد الدولة على أكبر بنك تجارى فى مصر بل أهم من ذلك

هو أن هذا البنك كان يكوّن شركة قابضة تضم شركات تسيطر على ٢٠٪ من الإنتاج الصناعى فى مصر بما فى ذلك نصف صناعة النسيج . وعلى هذا فتأميم بنك مصر ، بإعطائه الحكومة حق تعيين أعضاء فى مجالس إدارة هذه الشركات ، منح الحكومة سلطة واسعة فى توجيه الانتاج والاستثمار الصناعيين [١] .

المرحلة الثالثة : من تأميمات ١٩٦١ إلى انتهاء الخطة الخمسية الأولى :

إن عام ١٩٦١ يشكل بدون شك نقطة تحول أخرى فى تاريخ نظامنا الاقتصادى ، فمجموعة القوانين الصادرة خلاله ، خاصة فى يوليه ، ترتب عليها أن أصبحت الدولة تملك الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر فى الصناعة كما شكلت أكبر خطوة اتخذتها الحكومة نحو إعادة توزيع الدخل . وقد استمر هذان الاتجاهان ، نحو توسيع القطاع العام ، ونحو إعادة توزيع الدخل يزدادان قوة فى الأعوام التالية لسنة ١٩٦١ :

١ — اتساع القطاع العام :

رأينا أن الحكومة ، فى المرحلتين السابقتين ، قامت بإنشاء بعض المشروعات الجديدة أو المساهمة فيها بأموالها أهمها مصنع الحديد والصلب ، وبتأميم بعض المشروعات القائمة ، أهمها تأميم بعض الممتلكات البريطانية والفرنسية والبلجيكية وبنك مصر . على أن هذه الخطوات السابقة فى توسع القطاع العام كان من الممكن تفسير كل منها على حدة وبأسباب مختلفة ،

(١) أنظر فى أهمية بنك مصر فى الاقتصاد المصرى :

O, Brien, p: The Dev - of Public Enterprise, op. cit.

El — Gretly, A: The Structure of Modern Industry in Egypt.

L' Egypte Contemporaine من مطبوعات

كعجز القطاع الخاص عن إنشاء مصنع الحديد والصلب ، أو تهرب مصنع من دفع الضريبة ، أو كرد على عدوان بريطانيا وفرنسا علينا وعلى الاعتداء البلجيكي فى الكونغو ، أو لتوجيه السياسة الاستثمارية لشركات بنك مصر . . الخ . بعكس ذلك كانت الضربات المتلاحقة التى وجهت إلى القطاع الخاص ابتداء من سنة ١٩٦١ ، إذ لا يمكن تفسيرها إلا بأنها اتجاه نحو سياسة تأميم واسعة النطاق تستهدف تحقيق سيطرة تامة للقطاع العام على النشاط الاقتصادى .

ففى يونية ١٩٦١ أممت الحكومة تجارة القطن ، وكونت « لجنة القطن » وهى لجنة حكومية لتكون مسئولة عن شراء وبيع كل محصول القطن بسعر تحدده الحكومة . ثم صدر قانون فى ٩ يولية ١٩٦١ يقضى بتحويل شركات تصدير القطن إلى شركات مساهمة تملك الحكومة فيها مالا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها ، وبتأميم شركات كبس القطن الأربعة . وبذلك تمت للدولة السيطرة على أهم مورد للنقد الأجنبى وهو محصول القطن .

فى بداية يولية أيضا أممت شركة السفن الخديوية وهى أهم شركة مصرية للنقل البحرى . على أن أهم قوانين التأميم كانت تلك الصادرة فى فى الذكرى التاسعة لثورة ٢٣ يولية والتى قضت بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين التى لم تكن قد أممت بعد ، وتأميم ٤٤ شركة تقوم بانتاج بعض السلع الأساسية كالأسمنت والنحاس والخشب والكهرباء ، وتأميم ٥٠٪ من رأس مال ٨٣ شركة أخرى تعمل أغلبها بالمقاولات والتجارة والصناعة الخفيفة ، ووضع حد أقصى للملكية الصناعية قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه انطبق على ١٤٧ شركة أخرى وتأميم ما زاد على ذلك ، على أن يكون التعويض فى هذه

الحالات جميعا بسندات على الحكومة قابلة للتداول وتستهلك بعد ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا .

كذلك قضى بأنه لا يجوز أن يتعاقد القطاع العام مع شركات المقاولة ما لم تكن حصة الحكومة فى رأس مالها ٥٠٪ أو أكثر ، أو كانت قيمة العملية تقل عن ٣٠٫٠٠٠ جنيه .

ثم فى يناير ١٩٦٢ أممت الحكومة ٥٠٪ من رأس مال ٢٠٢ من المخابز والمطاحن ومضارب الأرز . وأنشأت المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز .

فى العامين التاليين صدرت قوانين جديدة تقضى إما بتأميم مشروعات سرى عليها التأميم لأول مرة أو مشروعات كان قد أمم جزء من رأس مالها فشمل التأميم الجزء الباقى . ففى ابريل ١٩٦٣ أممت جميع منشآت تصدير القطن وكل محالج القطن ، وفى مايو أممت ٢٤٥ من المطاحن ومضارب الأرز تأميما شاملا ، وفى يونية أممت ١٤ شركة للأدوية وسحب ترخيص ٤٠ مصنع للأدوية فأصبحت صناعة الأدوية مؤممة بأكملها . على أن أهم مجموعة من التأميمات التالية ليولية ١٩٦١ هى تلك التى صدرت بها قوانين أغسطس ١٩٦٣ ومارس ١٩٦٤ . ففى أغسطس ١٩٦٣ تم تأميم ٢٢٨ شركة للغزل والصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية ، و٤٣ شركة للنقل البرى والنهرى ، وأنهيت الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص لاستغلال المناجم والمحاجر . وفى مارس ١٩٦٤ شمل التأميم الكامل ١١ شركة للتجارة الخارجية و ١١٩ شركة مقاولات وأكبر شركات استخراج البترول وتسويقه وهما شركتا شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية .

كذلك فإن قوانين مارس ١٩٦٤ قضت بإجرائين هامين آخرين :

أولهما : مصادرة كل ما يزيد على ٣٠ ألف جنيه من ثروة كل من خضعت أمواله للحراسة ثم رفعت عنها الحراسة .

وثانيهما : وضع حد أقصى للتعويض المترتب على التأميم قدره ١٥ ألف جنيه للفرد .

* * *

أما فى الزراعة فإن المبدأ الذى أخذت به حكومة الثورة حتى الآن هو إعادة توزيع الملكية بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وليس إحلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة . وقد كان هذا هو المبدأ الذى أخذ به ميثاق العمل الوطنى الصادر فى مايو ١٩٦٢ ، والذى قصد به أن يضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع والتى تلتزم بها الحكومة حتى ١٩٧٠ . وعلى هذا فالعنصر « الجماعى » أو الاشتراكى فى الزراعة لم يتخذ فى مصر صورة اتساع القطاع العام بل تفتيت الملكيات الكبيرة مع التوسع فى إحلال الإدارة التعاونية محل الإدارة الفردية . هذا الشكل من أشكال التطبيق الاشتراكى فى الزراعة شهد أيضا فى هذه المرحلة تقدما كالذى شهده القطاع العام فى الصناعة . ففى يولية ١٩٦١ خفض الحد الأقصى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان للفرد ، وفى ديسمبر ١٩٦١ قضى باستيلاء الحكومة على الأرض الزراعية المملوكة للأجانب ، وفى مارس ١٩٦٤ ألغى التعويض عن الأراضى المستولى عليها لقوانين الإصلاح الزراعى . هذه الأراضى الخاضعة للاستيلاء فى هذه الفترة (٢١٤٫٠٠٠ فدان طبقا لقانون الإصلاح الزراعى الثانى و ١٣٠٫٠٠٠ فدان

طبقا لحظر ملكية الأجانب للأراضى الزراعية) بالإضافة إلى الأراضى المستولى عليها فى المرحلتين السابقتين تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى الأول (٣٠٥,٣٠٥ فدان) ولمصادرة أملاك الأسرة المالكة (١٨٠,٠٠٠ فدان) ولإلغاء أراضى الأوقاف الخيرية (١٤٨,٨٧٦ فدان)[١] ، يجمل مجموع الأراضى الخاضعة للاستيلاء طبقا لكافة هذه القوانين هو ٩٧٩,٥٤٦ فدان تم بالفعل حتى ١٩٦٤ الاستيلاء على الجزء الأكبر منها (٩٤٤,٤٥٧ فدان) أى نحو ⅙ مجموع الأراضى الزراعية فى مصر . كما تم توزيع ٦١٠,٠٠٠ فدان منها حتى ذلك الوقت ، أى نحو ١/١٠ الأراضى الزراعية ، واستفاد من التوزيع نحو ٢٣٠ ألف عائلة أى نحو مليون شخص[٢] .

وقد قضى قانون الإصلاح الزراعى بتكوين جمعيات تعاونية زراعية بين من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة ، وذلك تجنبا لما يترتب على تفتيت الأرض من فقد مزايا الانتاج الكبير . وقد ترتب على ذلك ، وعلى نمو الجمعيات التعاونية الزراعية حتى فى خارج نطاق الاصلاح الزراعى ، أن زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٢٧ سنة ١٩٥٢ إلى ٤٥٥٩ سنة ١٩٦٢[٣] أى بنسبة ١٦٤ ٪ فى عشر سنوات ، بحيث لا تكاد تخلو الآن قرية مصرية من جمعية تعاونية مهما كان عدد سكانها .

على أن النظام التعاونى فى الزراعة المصرية منذ ١٩٥٢ كان ينحصر

(١) مطبوعات الإصلاح الزراعى : الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى فى ١١ سنة ، ١٩٦٣

(٢) على صبرى : التطبيق الاشتراكى فى مصر ، ص ٣٤ .

(٣) وزارة الزراعة : الاقتصاد الزراعى ، ديسمبر ١٩٦٣ ، ١١٠ .

أساساً في تزويد الفلاح بالسلف والمواد اللازمة للزراعة كالسماد والبذور والماشية والآلات ، ومساعدته في مقاومة الآفات ثم في تسويق المحصول ، بغير المساس باستقلاله في زراعة ما يحوزه من أرض على انفراد . أما التطور الجديد في التعاون الذي شهدته المرحلة الثالثة التي نحن بصددها الآن فهو التوسع في « تجميع الاستغلال الزرعى » وبمقتضاه نضم حيازات عدد كبير من الزراع الصغار كان كل منهم يتبع دورة زراعية مستقلة ، بحيث يطبق عليها جميعاً دورة زراعية واحدة ، فتقسم الأرض المتحصلة من جميع هذه الحيازات إلى ثلاثة أحواض ، يزرع كل حوض بمحصول واحد . والمقصود من هذه الطريقة أن يستفاد من مزايا الزراعة الواسعة بدلا من أن تتوزع زراعة المحصول الواحد بين مساحات صغيرة متناثرة ، فيمكن عن طريقها التوسع في استخدام الآلات ومقاومة الآفات بطريقة اقتصادية ، مع تجنب إضرار بعض المحاصيل بالمحاصيل المجاورة ، وضياع الجهد ، وفقد جزء من الأرض في إقامة المرافق والحدود . وقد أدى نجاح تطبيق هذه الزراعة المشتركة في قرية « نواج » بمحافظة الغربية إلى محاولة تعميمه في كافة القرى في خلال عشر سنوات تنتهي سنة ١٩٧٠ (١) .

* * *

إن محصلة هذا كله أن أصبحت الدولة في منتصف ١٩٦٤ ، مالكة الجزء الأكبر من رأس المال الصناعي في مصر وتقوم باستثمار ٩٤٪ من

---

(١) انظر في تجميع الاستغلال الزرعى :

— وزارة الزراعة : نحو اشتراكية الزراعية ، ١٩٦٢ .

— Warriner, D. : Land Reform and Economic Devolopment in the Middle East, London, 1962, Appendix.

إجمالى الاستثمارات فى جميع القطاعات ، وتتحمل ٥٤ ٪ من إجمالى الأجور المدفوعة فى كافة القطاعات كذلك . أما فى الزراعة ، فعلى الرغم من أن القطاع العام لا يملك إلا نسبة تافهة من الأراضى الزراعية ، فإنه قد يكون مصيره التوسع فى الأرض الجديدة التى سيضيفها السد العالى والتى ستبلغ نحو ثلث الأراضى الزراعية . أما الشكل السائد لتطبيق الاشتراكية فى الزراعة فهو الشكل التعاونى ، وهو وإن لم يكن يمس الملكية الفردية ، يحل محل الإدارة الفردية نوعا من الإدارة الجماعية .

٢ — إعادة توزيع الدخل :

شهدت هذه المرحلة أيضاً مجموعة من الإجراءات الهامة التى أدت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح العمل .

فمن ناحية اتخذ الكثير من الإجراءات التى من شأنها تخفيض الملكيات الكبيرة أو تخفيض الدخل من الملكية ، ومن ناحية أخرى اتخذت إجراءات أخرى من شأنها رفع دخول الطبقة العاملة أو تأمينها على دخولها .

أما النوع الأول فيدخل فيه جميع إجراءات التأميم والاستيلاء على الأراضى الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى ، التى سبق ذكرها . ويدخل فيه أيضاً القوانين الصادرة خلال ١٩٦١ بزيادة الضريبة التصاعدية على الإيراد بحيث بلغت ٩٠ ٪ على ما زاد على عشرة آلاف جنيه فى السنة ، بعد أن كان أعلى سعر للضريبة هو ٨٠ ٪ على ما زاد على ٣٠,٠٠٠ جنيه . وفرض ضريبة تصاعدية على الإيراد من المبانى السكنية تصل إلى ٤٠ ٪ ، بعد أن كانت الضريبة على المبانى ذات سعر ثابت هو ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية ،

ومنع شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة فى وقت واحد ، ومنعه من عضوية أكثر من مجلس إدارة شركة واحدة ، ومنع الأسرة من أن تحوز بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأى طريق آخر مساحة ٥٠ فدانا غير الأرض المملوكة لها . كما أشار الميثاق الصادر سنة ١٩٦٢ تعليقاً على ما نص عليه قانون ١٩٦١ من حظر ملكية مايزيد على ١٠٠ فدان للفرد إلى أن « روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها ، أى الأب والأم وأولادهما القصر . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة ، وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة على هذا الحد بثمن نقدى إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى أو الغير . »[1] .

أما النوع الثانى من إجراءات توزيع الدخل ، وهو الذى يستهدف رفع دخول الطبقة العاملة أو تأمينها على دخولها فيدخل فيه بالنسبة للعمال الصناعيين :

١ — القوانين الصادرة فى يوليه ١٩٦١ بتخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركات على العاملين بها على أن تصرف لهم ١٠٪ نقداً و١٥٪ تنفق على الخدمات الاجتماعية .

٢ — وبوجوب تمثيلهم فى مجالس إدارة الشركات التى يعملون بها .

٣ — وبتخفيض عدد ساعات العمل من ٨ إلى ٧ ساعات فى اليوم .

٤ — والقانون الصادر فى مارس ١٩٦٤ بتطبيق التأمين الصحى للعاملين وتأمينهم ضد البطالة .

---

(١) الباب السادس .

٥ — والقانون الصادر فى فبراير ١٩٦٥ برفع مرتبات من يتقاضون أقل من ٧ جنيهات شهريا والذى استفاد منه ٥٢ ألف عامل .

ويدخل فيه ، بالنسبة للفلاحين ، القوانين الصادرة فى يولية ١٩٦١ بتخفيض أقساط وفوائد الدين المستحق على المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعى إلى النصف ، ثم فى مارس ١٩٦٤ بتخفيض الأقساط مرة أخرى إلى الربع والإعفاء من جميع الفوائد ، وقيام بنك التسليف الزراعى بتقديم القروض للفلاحين دون فائدة .

ويدخل فى هذا النوع أيضا مجموعة أخرى من الإجراءات التى تفيد الطبقات المنخفضة الدخل بصفة عامة ، كتعميم مجانية التعليم ، وكالقانون الصادر فى نوفمبر ١٩٦١ بتخفيض إيجارات المساكن التى بنيت منذ ١٩٥٨ بنسبة ٢٠ ٪ ، ثم القانون الصادر فى فبراير ١٩٦٥ بتخفيض هذه الإيجارات مرة أخرى بنسبة ٢٠ ٪ فيما يتعلق بالمبانى التى أنشئت بين ١٩٤٤ و ١٩٦١ ، وبنسبة ٣٥ ٪ فيما يتعلق بالمبانى التى أنشئت بعد ذلك ... الخ

* * *

ليس المقصود من هذا السرد الملىء بالارقام والتواريخ هو تقديم حصر شامل لأجراءات التحول الاشتراكى فى مصر ولكننا قصدنا منه فقط :

أولا : أن تتوافر لدى القارىء فكرة عن مدى التغيير الذى أحدثته هذه القوانين على النظام الاقتصادى المصرى فى فترة جد قصيرة .

ثانيا : أن تقسم فترة الثلاثة عشر عاما المنقضية بين ثورة ١٩٥٢ وانتهاء الخطة الخمسية الأولى إلى مراحل تتميز كل منها عن الأخريين إلى حد كبير .

ونحب أن نختم هذا الفصل بمحاولة الإجابة على السؤال : إلى أى حد

تستحق التجربة المصرية وصف الاشتراكية ؟ إننا كثيراً ما نصادف عبارات رسمية وغير رسمية ، تطلق وصف الاشتراكية على التجربة المصرية ، كما نصادف عبارات أخرى أكثر تحفظاً تشير إلى أن الطريق إلى الاشتراكية طريق طويل وأن ماتم فى الجمهورية العربية المتحدة هو مجرد « تحول » إلى الطريق الاشتراكى وليس اجتيازا كاملا له . من هذا النوع الأخير عبارة الرئيس جمال عبد الناصر :

« إننا لم نصبح دولة اشتراكية ، ولا نستطيع أن نقول إننا اليوم دولة اشتراكية ، ونحن فى مرحلة إنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية[1] » .

إن تمييزنا فى مقدمة هذا الكتاب بين الفكرة الاشتراكية ، كمثل أعلى دار فى خلد المفكرين الاشتراكيين ، والنظام الاشتراكى ، كما تحقق بالفعل فى مجموعة من البلاد ، يمكن أن يساعدنا فى الإجابة على هذا السؤال .

إن النظام الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة هو اليوم نظام اشتراكى بمعنى أنه قد تحققت فيه الملكية العامة لوسائل الإنتاج بدرجة تضمن سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومى ، والأخذ بنظام التخطيط ، مع الإلتزام بتحقيق عدالة توزيع الدخل بحيث يكون العمل أساس التوزيع ، كهدف نهائى تسعى الدولة إلى تحقيقه على خطوات[2] .

فالدولة تأخذ بنظام التخطيط الشامل ، وإن كانت تجربة التخطيط فى

---

(١) « على طريق الاشتراكية » ، وهو نص خطاب الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى ١٢ نوفبر ١٩٦٤ ، سلسلة كتب قومية ، ص ٢١ .

(٢) راجع ص ٩ — ١١ من هذا الكتاب .

مصر قد شابتها حتى الآن أخطاء يغفر لها أنها تجربتنا الأولى ، والجزء الأكبر من وسائل الإنتاج الصناعى مملوك للدولة ، والدولة تسيطر سيطرة تامة على قطاع التجارة الخارجية . أما قطاعا الزراعة والتجارة الداخلية فإنه وإن كانت سيطرة الدولة عليهما لم تبلغ درجة سيطرتها على القطاعين الآخرين فإن النشاط الفردى فيهما لا يشكل تهديدا جديا لنجاح التخطيط . فالدولة توجه الانتاج الزراعى ، من حيث نوعه وكميته وسعره وتسويقه ، عن طريق مدها الجمعيات التعاونية بالبذور والآلات ووسائل مكافحة الآفات ، وعن طريق تحديدها للمساحات المزروعة بالمحاصيل الأساسية ، وعن طريق توليها تسويق أهم الصادرات الزراعية كالقطن والأرز . والدولة توجه التجارة الداخلية عن طريق وضع حد أقصى للأسعار وتطبيق نظام البطاقات على بعض السلع الأساسية ، وانتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

صحيح أن جزءاً كبيرا من التفاوت فى الدخول مازال مصدره غير العمل . فيتفاوت الدخل حسب مايملكه الفرد من أرض زراعية ومبان سكنية ، وإلى درجة أقل ، حسب مايملكه من أسهم وسندات . ولكن هناك من التصريحات الرسمية من ناحية ، ومما اتخذ من خطوات لإعادة توزيع الدخل ، من ناحية أخرى ، ما يكفى للدلالة على أن هدف « التوزيع حسب العمل » وإن لم يتحقق كاملا ، فإنه هدفنا النهائى[1] . فإذا نحن استعملنا

---

(١) أنظر مثلا عبارات الميثاق التالية : « ومن الناحية المقابلة لجانب زيادة الإنتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع ، فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الإجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة . . . »

« . . . إن عائد العمل فى مثل هذا التصور (الرأسمالى) يعود كله إلى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان الجموع . . »

كلمة الاشتراكية للتعبير عن الفكرة الاشتراكية كما دعا إليها المفكرون الاشتراكيون المتتابعون فإننا لابد أن نقول « إننا لم نصبح دولة اشتراكية بعد » .

= « . . . إن الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الإقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله . . . » (الباب السادس) .

الفصل الثالث

النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة :

(٢) مبرراته

معنى حتمية الحل الإشتراكى :

إن قول الميثاق بحتمية الأخذ بالحل الاشتراكى لا يعنى أكثر من المعنى المباشر والبسيط « للحتمية » وهو أنه فى بلادنا ، وفى تلك الظروف بالذات التى قررنا فيها الأخذ بالاشتراكية ، كان الاختيار المعروض أمامنا هو بين السير فى الطريق الاشتراكى وبين معاناة شرور إجتماعية وإقتصادية هى من الخطورة بحيث كان اختيار الحل الاشتراكى أمرا لا مجال للتردد فيه [1] .

هذه الشرور الاجتماعية والاقتصادية التى لجأنا إلى الاشتراكية فرارا منها ، تتلخص فى أمور ثلاثة رئيسية ، هى فى الواقع مبررات التحول لاشتراكى فى بلادنا :

الأول : سوء توزيع الثروة والدخل .

الثانى : فقدان الحرية الاقتصادية ، وفقدان الحرية السياسية الحقيقية .

الثالث : التخلف الاقتصادى .

---

(١) يقول الميثاق « إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولا ثوريا إلى التقدم ، لم يكن أفتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » (الباب السادس) .

والواقع أن التخلص من التخلف الاقتصادى ، أو تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة هو فى نظرنا أهم هذه المبررات الثلاثة . وسنحاول فى هذا الفصل بيان ذلك عن طريق بيان :

أولا : أن تحقيق الحرية بمعناها الكامل يتطلب تحقيق العدالة فى توزيع الدخل .

وثانياً : أن العدالة فى توزيع الدخل تتطلب ، لكى تحقق المقصود منها ، تحقيق التنمية الاقتصادية .

وثالثاً : أن النظام الاشتراكى هو أفضل النظم لتحقيق معدل سريع فى التنمية ، فى مثل ظروف بلادنا على الأقل .

أولا : عدالة التوزيع شرط ضرورى للحرية :

يمكن أن نعرّف الحرية ، بمختلف صورها ، بأنها « قدرة المرء على أن يفعل ما يشاء بشرط ألا يضر بالغير . »

فأنت حر بمقدار قدرتك على أن تختار ما تفعل ، وأنت حر بمقدار تقيد غيرك بعدم الإضرار بك .

والخلاف بين المتبنى للاشتراكية والمتبنى للنظام الرأسمالى ليس مداره الخلاف حول قبول أو رفض التعريف المتقدم ، وإنما يقوم الخلاف بسبب أن الاشتراكى يذهب إلى أنه فى النظام الرأسمالى تتعطل قدرة الغالبية على الاختيار لدرجة تجعل الحق فى الاختيار بالنسبة للغالبية مجرد حق نظرى لا واقعى ، ومن ثم تصبح الحرية فى النظام الرأسمالى هى حرية الأقلية .

ذلك أن القدرة على الاختيار بين أن يفعل المرء شيئاً أولا يفعله تفترض فى ظل النظام الرأسمالى ، وبالنسبة لطائفة كبرى من الأعمال ، أن يكون لديه المال الكافى الذى ييسر له القيام بهذا الفعل . فليس هناك جدوى من أن تقرر لشخص حقا فى أن يختار ما يأكل ومالا يأكل ، إن لم يكن لديه المال الكافى للحصول على هذا أو ذاك . وليس هناك جدوى من أن تقرر له الحق فى اختيار الوظيفة التى يتكسب منها إن لم يكن لديه المال الكافى الذى يؤهله للتعليم المشترط للحصول على الوظيفة التى يرغبها. وهكذا بالنسبة لكل اختيار يتطلب دفع ثمن ما أو يتطلب الانتماء إلى طبقة معينة أو يتطلب مركزا اجتماعيا معينا .

كذلك فإن توافر القدرة على الاختيار يفترض تحقق الديمقراطية السياسية ، أى الحق فى أن يكون لك رأى فى القوانين التى تتقيد بها ، عن طريق ممارستك لحق الانتخاب والترشيح ، وإلا كان غيرك هو المتحكم فى تقرير ما يجوز لك ومالا يجوز ولكن النظام الرأسمالى ، شأنه شأن أى مجتمع طبقى ، يضعف فعالية هذا الحق إلى حد كبير ، بالنسبة للطبقات الفقيرة التى تعيش من بيع قوة عملها . وذلك لأسباب شتى ، أهمها : التهديد الذى يتعرض له الفلاح أو العامل بانقطاع سبب عيشه إذا لم يخضع للإرادة السياسية للإقطاعى أو الرأسمالى ، وتعرض جمهور الفقراء لإغراء بيع أصواتهم لصاحب المال، وحرمانهم من فرص التعليم الذى يعطل قدرتهم على الاختيار السليم بين المرشحين ، ويفسد سرية الاقتراع . كما أن سيطرة رأس المال على الصحافة وأجهزة الإعلام ، بسبب حاجة هذه الأجهزة فى صورتها الحديثة لرؤوس أموال ضخمة ، يضمن لأصحاب الأموال توجيه الدعاية لمصلحتهم ومن

ثم يفسد حرية الاختيار . كل هذا فضلا عن أنه فى الدول الخاضعة للاستعمار ترتبط مصلحة الإقطاعيين والرأسماليين الكبار بمصلحة الاستعمار ، الأمر الذى يخضع جماهير الشعب للتهديد الصادر من قوة المحتل مما يعطل إرادتهم فى اختيار ممثليهم الحقيقيين .

لكل هذا كان النظام الطبقى يحقق الحرية للطبقات المسيطرة وحدها . ولهذا كانت الاشتراكية ، بما تعنيه من إلغاء المجتمع الطبقى شرطا ضروريا وأساسيا لتحقيق الحرية للجميع .

ولهذا فإن الاشتراكى ، رغم قبوله للتعريف المتقدم للحرية ، وقبوله شرط « عدم الإضرار بالغير » فإنه يفهم هذا الشرط فهما مختلفا عن فهم الرأسمالى أو الإقطاعى له .

فالرأسمالى أو الإقطاعى يعتبران الاعتداء على أمتيازتهما الطبقية .وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إخلالا بشرط « عدم الإضرار بالغير » ومن ثم نفيا للحرية . بينما يرى الاشتراكى بحق أن إلغاء الامتيازات الطبقية شرط من شروط الحرية ويتعين إجراؤه قبـــــل الالتزام بشرط « عدم الإضرار بالغير » .

فكأن الرأسمالى يأتى فى سباق للجرى مزهوا بالمساواة التى يقدمها للمتباريين فيقول : إن النقطة التى ينتهى عندها السباق واحدة لكل من المتباريين ،وأن كلا من المتباريين يمتنع عليه أن يعطل حرية الآخر فى الجرى، متجاهلا أن النقطة التى بدأ منها كل من المتباريين ليست واحدة وأن أحدهم يتقدم على الآخر ببضعة أمتار .

يقول أناتول فرانس ساخرا من هذا النوع من المساواة :

« إن القانون بعدالته الرائعة يمنع الغنى كما يمنع الفقير ، سواء بسواء ، من النوم بجوار الجسور ومن التسول فى الطرقات ومن سرقة الخبز ! »

لا يمكن الفصل إذن بين الحرية وبين نوع العلاقات الاجتماعية السائدة . يؤكد ذلك أن الحرية ، على الرغم من أنها قد فهمت دوما على أنها حق المرء فى أن يفعل ما يشاء على ألا يضر بغيره ، لحقها فى التطبيق تغير مستمر وفقا للتغير الذى كان يطرأ على العلاقات الاجتماعية السائدة .

فاليونان ، مهد الديمقراطية السياسية ، كان الحكم فيها للشعب ، كما يدل لفظ الديمقراطية نفسه ، ولكن الذى كان يعنيه اليونانيون بالشعب لم يكن يشمل الرقيق .

كذلك فإن وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية سنة ١٨٧٦ ، التى تضمنت عبارات مؤثرة عن الحرية والمساواة ، لم تمس نظام الرق بالتغيير .

كذلك فإن الوثيقة الفرنسية لإعلان حقوق الإنسان التى عبرت بفصاحة عن الحرية والإخاء والمساواة بصفة عامة ، وضعت حدا لكل امتيازات النظام الاقطاعى وحررت الزارع من رق الأرض ، والعامل من نظام الطوائف، ولكن الحريات التى قررتها شملت أيضا حرية الرأسمالى فى أن يشترى من العامل قوة عمله رغم أن هذا ينفى الجزء الأكبر من حرية العامل نفسه .

لهذا فإن هذه النظم جميعاً رغم تسميتها بالديمقراطية ، لم تكن فى

الواقع إلا ديكتاتوريات طبقة ضد أخرى . ولنفس السبب سمى الميثاق الديمقراطية السياسية فى مصر منذ دستور ١٩٢٣ حتى الثورة « ديكتاتورية الرجعية »[1] .

* * *

على أنه وإن كان يتضح مما سبق أن الاشتراكية هى شرط ضرورى وأساسى لتوافر الحرية ، وأن كل إجراء نحو إلغاء المجتمع الطبقى هو خطوة نحو مزيد من الحرية ، فإن الاشتراكية ليست هى كل الحرية . إنها شرط ضرورى ، بل هى أكثر شروط الحرية ضرورة فى مجتمع يعانى من تفاوت عظيم فى الدخل والثروة أو من مستوى منحط فى الدخل أو من كليهما ، ولكن الاشتراكية ليست شرطا كافيا .

إن المجتمع الذى يعانى من التخلف أو من انقسام طبقى حاد أو من كليهما ، يحقق أكبر نصر للحرية بتحقيقه للاشتراكية ، ولكنه بتحقيق الاشتراكية لا يحقق النصر الكامل للحرية .

إن كل إجراء مظهره تقييد الحرية ، إذا كان يحقق تقدما أساسيا نحو الاشتراكية ، فهو فى الواقع نصر للحرية وليس تقييداً لها . وهذا نتيجة حتمية لتحليلنا السابق . ولكن كل قيد على الحرية لا يخدم الاشتراكية يفقد كل مبرر له . يترتب على هذا أن اختلاف الرأى ، وحرية النقد والمناقشة والاجتماع طالما لا يلحق منها ضرر جوهرى بالاشتراكية ، تصبح جائزة ومطلوبة . وتصبح المشكلة بعد هذا هى تقدير ما يعتبر وما

---

(١) انظر الميثاق ، الباب الخامس .

لا يعتبر إضرارا جوهريا بالاشتراكية ، يبرر أولا يبرر تقييد حرية ما .

ثانيا — عدالة التوزيع بغير تنمية هى عدالة توزيع الفقر :

ذلك أن عدالة توزيع الدخل ، بمعنى ألا يحصل شخص على دخل أقل أو أكثر مما يستحق جزاء عمله ، هذه العدالة ولو أنها مطلوبة لذاتها ، فهى فى الأساس مطلوبة من أجل رفع مستوى معيشة غالبية أفراد المجتمع ، وارتفاع مستوى المعيشة مرهون بالتنمية .

لنفترض أن لدينا مجتمعا مكونا من فردين ا ، ب وأن الانتاج الكلى لهذا المجتمع قيمته ٣٠٠ جنيه فى السنة ، وأن ا يبذل عملا مقداره ضعف عمل ب ، ولكنه يحصل على ٦٠ جنيها فى السنة بينما يحصل ب على ٢٤٠ جنيها . ولنفرض أيضاً أنه فى هذا المجتمع تعتبر ٢٠٠ جنيه فى السنة الحد الأدنى الضرورى لتوفير حياة مادية معقولة للفرد . من حيث أن ا يعمل ضعف عمل ب فإن العدالة تقتضى أن يقسم إنتاج المجتمع بحيث يحصل ا على ٢٠٠ ويحصل ب على ١٠٠ لا شك أن هذا التوزيع العادل مطلوب لذاته ، ولكنه لا يذهب بنا بعيدا . إنه يحقق ما يمكن أن نسميه « بالرفاهية النسبية » ولكنه لا يحقق « الرفاهية المطلقة » . إنه يحقق الرفاهية النسبية بمعنى أنه ليس هنالك من أفراد المجتمع من يحصل على أكثر أو أقل مما يستحق إذا قورن ببقية الأفراد ، ولكنه لا يحقق الرفاهية المطلقة ، بمعنى أن نصف المجتمع لا يحصل على الحد الأدنى الضرورى سواء قبل أو بعد التوزيع العادل .

إذا فمفهوم العدالة فى مجتمع متقدم اقتصاديا يختلف عن مفهومها فى مجتمع يقوم بالتنمية . إن للعدالة فى المجتمع الأول معنى « سكونى Static » ولها فى

الثانى معنى « حركى dynamic » . إن المعنى الأساسى للعدالة فى المجتمع المتقدم هو عدالة توزيع كمية موجودة من الثروة والدخل ، ومعناها الأساسى فى المجتمع الفقير والآخذ فى النمو هو عدالة توزيع أعباء التنمية من ناحية والثمرات التى تضيفها التنمية باستمرار .

يترتب على هذا النتيجتان الأساسيتان الآتيتان :

أولا : أنه من حيث أنه فى المراحل الأولى للنمو تزيد أعباء التنمية على ثمراتها فإن مطالب الطبقات الفقيرة يجب أن تنحصر أساسا فى المطالبة بعدالة توزيع العبء ، ولا تتجه أساسا إلى المطالبة برفع مستوى المعيشة .

ثانيا : أنه من حيث أن المراحل الصعبة للتنمية تطول كلما زادت أهداف المجتمع طموحا ، فإن مطالب الطبقات الفقيرة برفع مستوى معيشتها يجب أن تقل حدتها بازدياد مدى طموحها للمستقبل .

لكل هذا نقول أن التنمية تحتل المركز الأول فى الأهمية فى الدول الفقيرة ، ونقول إن الدفاع الحقيقى عن النظام الاشتراكى فى الدول الفقيرة يستند إلى ضرورته لتحقيق معدل نمو مرتفع .

ثالثا : النظام الاشتراكى هو أفضل النظم لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ماهى إذاً الحجج التى نؤيد بها قولنا أن النظام الاشتراكى ، أو الأخذ بنظام الملكية العامة لوسائل الانتاج و بنظام التخطيط، ضرورى لتحقيق معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية فى ظروف كظروف بلادنا الراهنة ؟

يمكن تلخيص هذه الحجج فيما يأتى :

١ — يحجم رأس المال الخاص فى الدول المتخلفة أو التى تجتاز أولى مراحل نموها عن الاستثمار فى المشروعات التى تتضمن قدرا معينا من المخاطرة سواء تمثلت هذه المخاطرة فى أن الربح فيها غير مضمون أو فى أن الربح لايتحقق إلا بعد فترة طويلة نسبياً قد تتغير فيها الظروف الاقتصادية ، كالاستثمار فى صناعة الحديد والصلب مثلا أو فى الصناعات الثقيلة عموماً . ويرجع هذا الاحجام إلى عوامل شتى تتصل بطبيعة اقتصاد الدول المتخلفة نفسها .

فبالنظر إلى صغر حجم الصناعة فى الدول المتخلفة نجد أن جزءا كبيراً من المدخرات التى يمكن توجيهها للاستثمار إنما يكون فى يد الملاك الزراعيين الكبار ، وهؤلاء فى العادة يتهيبون من استثمار أموالهم فى ميدان الصناعة الذى لم يألفوه ولا خبرة لهم به ومن ثم يفضلون توجيه أموالهم إلى شراء الأراضى الزراعية مثلا ، وهذا وإن اعتبر « استثمارا » من جانب صاحب رأس المال فإنه لا يعتبر استثماراً من وجهة نظر المجتمع إذ أنه لايضيف إلى قدرة المجتمع الإنتاجية . أو يفضلون توجيه أموالهم إلى ميادين الاستثمار المضمونة الربح ، كإقامة المبانى السكنية ، وهذا النوع من أنواع الاستثمار قليل العائد بالنسبة للمجتمع .

ويزيد من قدر المخاطرة فى الدول المتخلفة ضيق السوق المحلية بسبب الفقر نفسه . ولهذا فإن أكثر الرأسماليين مغامرة لم يتعد نشاطه الصناعى إقامة الصناعات الاستهلاكية ، كصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، التى يعتبر تصريفها مضمونا لأن الانفاق عليها يكون نسبة كبيرة من جملة الانفاق فى المجتمع . أما الصناعات الانتاجية كصناعة الآلات التى تستخدمها الصناعات الاستهلاكية نفسها فإن تصريف منتجاتها يفترض ارتفاع معدل نمو

الصناعات الاستهلاكية فى نفس الوقت أو وجود سوق خارجية لها ، وكلا الأمرين يتضمن مخاطرة لا يقوى على مواجهتها أصحاب رءوس الأموال من الأفراد الذين يبحثون بطبيعتهم عن أقصى ربح فى أقصر وقت ممكن .

والقطاع العام ، هو بطبيعته أقدر على مواجهة هذه المخاطر بالنظر إلى أنه لا يستهدف تحقيق أقصى ربح بل أكبر عائد اجتماعى ، سواء تمثل هذا العائد فى الربح المباشر أو فى تشغيل أكبر عـدد ممكن من العمال ، أو فى إقامة الصناعات أو الخدمات التى تعتبر أساساً للنمو الاقتصادى المطرد على المدى الطويل . . الخ حتى ولو تعارضت هذه الأغراض مع تحقيق أقصى ربح فى المدى القصير .

٢ — ثم إن إقامة هذه المشروعات الجديدة التى تحتاج إلى قدر من المخاطرة يحتاج إلى قدر كبير من رءوس الأموال أو المدخرات . وتعبئة هذه المدخرات لتوجيهها نحو الاستثمار يفترض بالضرورة السيطرة على مصادرها الأساسية ، وهى فى الدول المتخلفـة تتركز فى أيدى الملاك الزراعيين الـكبار أو لدى البنوك وما قد يوجد فى الدولة المتخلفة من شركات التأمين أو شركات صناعية كبيرة . ومن ثم فإن توفير المدخرات اللازمة للدولة لتحقيق معدل مرتفع للتصنيع يفترض سيطرة الدولة على هذه المصادر إما بالتأميم أو بإعادة تنظيم الملـكية الزراعية تنظيما يـكفـل توجيه جزء أساسى من الإنتاج الزراعى الفائض عن الاستهلاك نحو الاستثمار فى الصناعة أو نحو استصلاح أراض زراعية جديدة .

٣ — أن أكبر معدل للتنمية الاقتصادية يتم بالأخذ بنظام التخطيط

الشامل ، وهذا يفترض القيام بعملية حصر شامل للموارد الاقتصادية للمجتمع وتحديد مجموعة من الأهداف للنمو الاقتصادى ، كتحديد المعدل المستهدف لنمو الإنتاج الكلى والمعدل المستهدف لنمو العمالة ولنمو كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من زراعة وصناعة وخدمات ، وتحديد معدل الاستثمار اللازم لتحقيق هذه المعدلات ، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، ووضع الخطط الجزئية لكل قطاع وكل صناعة ، بحيث تحدد كمية الإنتاج فى كل منها ونوعه وسعره ، ونفقة الإنتاج ونوع وكمية الموارد المستخدمة فى الإنتاج ومقدار الربح المحقق . . . إلخ

هذا النوع من أنواع التخطيط لا يمكن تصور نجاحه إلا بوجود قطاع عام قوى . إذ أنه يفترض درجة من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لا يتصور قبولها من جانب المشروع الفردى لتعارضها مع الهدف الأساسى للمشروع الفردى وهو تحقيق أقصى ربح لمالك المشروع .

٤ — يضاعف من أهمية الاعتبارات السابقة طموح خطة التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات. إن طموح هذا الهدف يحتاج بالضرورة إلى تعبئة قدر ضخم من الاستثمارات وقدر كبير من إحكام التخطيط ، وكلاهما يفترض قدرا كبيراً من السيطرة للقطاع العام .

* * *

والاعتراضات التى توجه ضد اتساع القطاع العام يمكن تلخيص أهمها وردنا عليها فيما يأتى :

١ — هناك من ينتقد طموح خطتنا فى التنمية ويرى أنه كان من

الأفضل استهداف معدل للنمو أقل طموحا ، أو الاقتصار على الصناعة الخفيفة، أو على التوسع فى صناعاتنا التقليدية الاستهلاكية كصناعة المنسوجات أو الصناعات الغذائية . والأخذ بهذا الرأى من شأنه بالضرورة أن يقلل من الحاجة إلى التوسع فى القطاع العام ، على أساس أن القطاع الخاص ليس عاجزا عن تحقيق معدل بسيط للنمو خاصة فى الصناعات الاستهلاكية التى أقامها القطاع الخاص بالفعل .

وردنا على هذا الرأى ينحصر فى التأكيد على ضرورة استهداف معدل مرتفع لنمو الدخل القومى بالنظر إلى الزيادة السريعة فى السكان التى تبلغ الآن نحو ٢ر٨٪ سنويا وهى من أعلى معدلات نمو السكان فى العالم ، وبالنظر إلى مسافة التخلف الشاسعة التى تفصلنا عن دول العالم المتقدم ، وبالنظر إلى أن النمو البطىء قد يهزم نفسه بنفسه .

ذلك أن التخلف الاقتصادى محفوف بالحلقات المفرغة ، أى أن الفقر يولد مزيدا من الفقر. فمن أهم خصائص الدول الفقيرة مثلا انخفاض إنتاجية العامل مما يسبب انخفاض الدخل . ولكن انخفاض إنتاجية العامل ترجع بدورها إلى فقر العامل نفسه . وقد رأينا من قبل مثالا آخر على حلقات الفقر المفرغة . فإحدى عقبات التصنيع الأساسية هى ضيق السوق المحلى ومن ثم عجزها عن استيعاب المنتجات الصناعية الجديدة ، ولكن ضيق السوق المحلى ناتج عن ضعف القدرة الشرائية لدى غالبية أفراد المجتمع ، وضعف القدرة الشرائية ناتج عن الفقر نفسه . فإذا بالفقر مسئول عن تعطيل التصنيع وتعطيل التصنيع يسمح للفقر الاستمرار ، وهكذا فى حلقة مفرغة .

والسبيل الوحيد إلى الخروج من هذه الحلقات المفرغة هى القفز بخطوة

واحدة جبارة ، أو كما يقول بعض الاقتصاديين عن طريق A Big Push وذلك بالاستثمار فى عدة فروع إنتاجية فى نفس الوقت ، بحيث تخلق بعضها سوقا للبعض الآخر ، وتساهم كل منها فى تحطيم العقبات التى تواجه الفروع الأخرى . بينما السير البطىء المقصور على جبهة واحدة لن يمكنه إخراج الاقتصاد فى مجموعه من حالة الركود .

٢ — والبعض يركز هجومه على توسع القطاع العام بتأكيده على أهمية الحافز الفردى لنجاح أى مشروع ، مشيراً إلى أن الدافع المحرك للعمل والمبادرة وتحمل المخاطر هو المصلحة الخاصة ، التى تتمثل فى تحقيق أقصى ربح . ويشير إلى أن القطاع العام يطالب الناس بالعمل من أجل مصلحة عامة لا يفهمونها ، ويستبدل بالرأسمالى النشيط جهازاً من الموظفين لا مصلحة لهم فى إنجاح المشروع .

ويستمد أصحاب هذا الرأى بعض التأييد من أن أكثر الدول المتقدمة اليوم حققت ثوراتها الصناعية بالاعتماد على النشاط الخاص والحافز الفردى لتحقيق أقصى ربح .

وردنا على هذا يتلخص فى :

أولا : أن الحافز الفردى كشرط للقيام بالمشروع الاقتصادى قد يؤدى كما رأينا إلى نتائج سلبية حينما يحجم الرأسمالى عن القيام بالمشروع خوفا من تحقيق خسارة فى المدى القصير ، فى الوقت الذى قد تحتم المصلحة العامة القيام بهذا المشروع .

وثانيا : أن الحافز الفردى فى ظل الاشتراكية هو قطعا أقوى بالنسبة لكل المشتركين فى الانتاج ، منه فى ظل الرأسمالية ، فيما عدا المالك الفردى

للمشروع ، وذلك متى ربطت مصلحة المنتجين بالنجاح المادى للمشروع ، عن طريق إشراكهم فى الربح مثلا أو توزيع المكافآت .. الخ .

هذا بغض النظر عن وسائل التشجيع الأدبى التى قد يكون أثرها ضعيفا فى البداية ولكن تزداد فعاليتها مع تقدم الوعى بالمصلحة العامة .

وثالثا : أن تجارب بلاد أوربا الغربية والولايات المتحدة التى حققت معدلات نمو مرتفعة فى القرن الماضى فى ظل الرأسمالية ، لا يمكن أن تتخذ مثالا نحتذيه ، وذلك بسبب الاختلاف الشاسع بين ظروف الدول النامية اليوم وظروف أوربا والولايات المتحدة فى القرن الماضى :

١ — فمن ناحية نجد أن هذه التجارب تمت فى عصر لم يعرف إلا البدايات الأولى والطوباوية للحركة الاشتراكية ، وهى وإن نجحت فى تحريك عواطف العمال ، كانت عاجزة عن تجميعهم فى حركات فعالة للمطالبة بحقوقهم . وقد سمح ضعف الحركة الاشتراكية للرأسماليين بتحقيق تراكم ضخم لرءوس الأموال على حساب دفع أجور منخفضة للعمال . ولكن هذا الثمن للنمو الاقتصادى لم تعد الدول المقبلة على النمو اليوم قادرة على دفعه . فالتنمية الآن تقام فى جو مشبع بروح العدالة الاجتماعية ، وبالمناداة بحق العامل فى ثمرة عمله . لقد كان من الممكن لآدم سميث وريكاردو أن يقدما من الأفكار المؤيدة لحق الرأسمالى فى الربح مايطغى على همسات أوين وفوربيه الضعيفة . ولكن ريكاردو لو قدر أن يصارع أوين فى النصف الثانى من القرن العشرين فى بلد متخلف لانتصر أوين عليه لا محالة .

٢ — ثم إن تجارب النمو فى ظل الرأسمالية قامت على أساس حركات

من الفتوح الاستعمارية والتجارة غير المتكافئة لم تعرف مثلها العصور السابقة أو اللاحقة . لقد أتت مرحلة التهيؤ للانطلاق فى أوروبا على أثر حركات الكشوف الجغرافية التى فتحت للتجارة الأوربية أسواقاً جديدة واسعة للتصدير واستيراد المواد الأولية الرخيصة والرقيق تدفقت على أثرها ، على تجار أوربا ، من الثروات ما كون أساس التراكم الرأسمالى اللازم لنمو الصناعة .

ولكن الدول النامية اليوم تقوم بتجربة التنمية فى عصر مختلف تمام الاختلاف ، فهو عصر انهيار الاستعمار ، وهو عصر لا تتمتع فيه دول نامية بميزة السبق الذى مارسته بريطانيا وفرنسا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . بل تحاول فيه مجموعة كبيرة من الدول الفقيرة تحقيق التصنيع ، ومن ثم تجد كل منها نفسها مواجهة لا بأسواق مفتوحة تأخذ بحرية التجارة وتستورد منها سلعها الصناعية مقابل المواد الأولية الرخيصة ، بل مواجهة بأسوار عالية من الحماية ومنافسة قاسية من سلع الدول المتقدمة والأرقى نوعا ، وتتعرض صادراتها الزراعية لمعدل تبادل دولى يتجه ضد السلع الزراعية ولصالح السلع الصناعية .

٣ — كذلك كان من مزايا السبق نفسه أن التزايد الكبير فى السكان فى تجارب القرن التاسع عشر لم يأت إلا بعد أن أرسيت أسس النمو الصناعى ، ومن ثم فان هذه الدول لم تعان من اقتطاع متزايد من الفائض يذهب لمواجهة تزايد السكان بنفس الدرجة التى تعرفها الدول المتخلفة اليوم . فهذه الأخيرة تعانى من معدل نمو فى السكان يفوق أى معدل عرفته أى دولة متقدمة فى أوربا أو أمريكا فى هذا القرن أو فى القرن الماضى ،

ومن ثم فإن جـزءا كبيرا من ثمرة النمـو الذى كان يذهب فى القرن الماضى لتحقيق مزيد من السرعة فى التقدم يذهب اليوم لمجرد منع السير إلى الوراء .

٤ — وأخيرا فإنه بالرغم من المزايا المتقدمة التى تمتعت بها التجارب الرأسمالية ، والتى يمكن رد معظمها إلى ميزة السبق ، فإن تحقيق التقـدم الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة لغالبية أفراد المجتمع لم يتم إلا عبر فترة طويلة تجدها الدول المقبلة على النمو اليوم أطول مما تستطيع تحمله . يرجع هذا إلى أن العالم حقق درجة من الوحدة لا يمكن فيها لشعوب البلاد الفقيرة إلا أن تجرى مقارنات مستمرة بين فقرها ورفاهية العالم المتقدم . إذا فإننا نجد مرة أخرى أن مجرد السبق فى التنمية يسمح بدرجة من البطء لا ترضى بها شعوب الدول المتخلفة اليوم .

مصاعب التنمية فى نظر الاشتراكى :

على أن الاشتراكى وإن كان يرفض الحل الرأسمالى لمشكلة التخلف ، على أساس أنه فى الواقع نظرة قرن آخر ، فإنه لا يتوهم أن الحل الاشتراكى لا يحتوى بدوره على مصاعب خاصة به . إن اختيار الطريق الاشتراكى كطريق للتنمية أساسه أنه هو وحده الذى يقدم فرصة للنجاح وليس أساسه خلو هذا الطريق من الأخطار . ونحن نعتقد أن أكبر هذه الأخطار هما خطر البيروقراطية وخطر الفشل فى تحقيق التعبئة السياسية للجماهير .

صحيح أن البيروقراطية داء يتولد من تضخم حجم المشروع سواء كان المشروع رأسماليا أو اشتراكيا . ولـكن لا شك أنه فى ظل الاشتراكية

يزداد خطر البيروقراطية إذ أن الدولة الاشتراكية هي بمثابة مشروع واحد ضخم .

والبيروقراطية تشكل تهديداً لتحقيق التنمية والعدالة على السواء . فهي بما تعنيه من طول وتعقيد الإجراءات الحكومية ، هذا التعقيد المتمثل في عدد لا نهاية له من الاستمارات والتوقيعات ، قد تعطل تنفيذ المشروعات وتحدث الاضطراب في عملية التنمية كلها .

وهي بما تعنيه من تعالى الموظفين على الجمهور وقلة مرونتهم في الاستجابة لرغباته ، ونسيان الموظف للغرض الأساسي من وظيفته ، وهو خدمة الجمهور ، وقصر اهتمامه على مجرد تحقيق مصلحته الخاصة في الاحتفاظ بوظيفته أو الترقي السريع ، تشكل خطراً على عدالة توزيع أعباء التنمية وثمراتها .

كذلك فإن أخطار البيروقراطية في مجتمع فقير يمر بمرحلة النمو الاقتصادي السريع أكبر منها في مجتمع يتمتع بمستوى معيشة عال ولا يتحول اقتصاديا بنفس السرعة . ذلك أن الفقر في حد ذاته يضعف الشعور بضرورة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، والنمو الاقتصادي السريع ، بما يخلقه من قلة الاستقرار وفرص الترقي السريع من شأنه أيضاً أن يغرى بتجاهل المصلحة العامة إذا تعارضت مع مصلحة الفرد .

لكل هذا فإن الاشتراكي يؤكد على ضرورة اقتران الديموقراطية السياسية بما يدعو له من تأميم ، بما تعنيه هذه الديموقراطية من تحقيق رقابة الجمهور على الموظف العام ومناقشته ومحاسبته .

أما التعبئة السياسية للجماهير من أجل العمل للصالح العام فهي مهمة يواجهها الاشتراكي ولا يحتاج إليها الرأسمالي . فالإنتاج في ظل الرأسمالية

يعتمد على الحافز الخاص إلى زيادة الربح ، أما فى الاشتراكية فنحن نحتاج إلى طبقة من المديرين والموظفين يحركهم حب الصالح العام إلى جانب تقديرهم لنجاحهم الشخصى .

وتزداد هذه المهمة صعوبة فى البلاد التى تعتبر مشكلتها الأساسية هى التنمية . فالتنمية — خاصة فى المراحل الأولى — تعنى التضحية بدرجة أو بأخرى بتحسن مستوى المعيشة فى الحاضر فى سبيل رفاهيـة أكبر فى المستقبل . ولكن اقتران التنمية برفع شعار الاشتراكية يجعل تقبل هذه التضحية أمراً عسيراً .

فالاشتراكية كما يفهمها المواطن البسيط هى مجتمع الرفاهية للعمال ، فكيف يستقيم هذا فى نظره مع ثبات دخله أو تحسن بسيط فيه ؟ كيف تستقيم الآمال العريضة التى فتحها أمامه شعار الاشتراكية مع مطالبته بالتضحية ؟ إنه لا يستطيع أن يفهم بسهولة قولنا له إن الاشتراكية فى البلاد الفقيرة تستهدف أساساً تنمية الإنتاج لا زيادة الاستهلاك . لقد أثقل الفقر خياله حتى لتغدو صورة الأجيال المقبلة التى يطالب التضحية من أجلها بعيدة عنه وغير مفهومة .

ثم تزداد المهمة صعوبة فى بلد ، كبلدنا ، فقير أصلا فى موارد الثروة الزراعية والمعدنية ، ومن ثم يصبح ما يمكن أن يقدمه من زيادة فى الاستهلاك دون التضحية بالتنمية ، منخفضا غاية الانخفاض .

ويزيد المهمة صعوبة على صعوبة ، التزايد الكبير فى السكان . حيث يظهر كثير مما نحرزه من تقدم حقيقى فى صورة مجرد الثبات فى نفس المكان .

إن من السهل أن تكسب حماس العامل الذى زاد دخله الحقيقى نتيجة للتنمية والاشتراكية ، ولكن أصعب من هذا أن تكسب حماس العامل

المتبطل الذى حققت له فرصة العمل، إذ أنه قد يعتبر هذا بجرد حق طبيعى له. وأصعب الأمور أن تحاول أن تكسب حماس عامل وجد فرصة العمل بمجرد بلوغه سن العمل ، بأن تحاول أن تشرح له أن مصيره كان هو التبطل لولا التنمية الاقتصادية . فهذا يحتاج إلى خيال ووعى بحقائق بلده الاقتصادية لا يتوفران له .

فما العمل؟

إننا نعتقد أن الحقائق الآتية قد تساعد فى حل هذه المشكلة :

أولا : إن من أصعب الأمور على أى شعب ، التحمس لقضية مجردة . ومن ثم فعلينا فى مخاطبتنا للجماهير أن نحول الأهداف المجردة للتنمية إلى أهداف جزئية محسوسة ، وأن نحول الأهداف العامة للخطة إلى أهداف محددة يحتاجها الشعب ويتطلع إليها . فلنعبر مثلا عن هدف مضاعفة الدخل فى عشر سنوات إلى موعد مع الشعب لرفع استهلاكه من اللحم مثلا أو من خدمة التعليم الجامعى لأبنائه . . إلخ

ثانياً : إن من أنجح الوسائل لتعبئة الجماهير من أجل التنمية هو ربطها بقضية حرية الوطن من التهديد أو الضغط الخارجى . بحيث يفهم الشعب مثلا أن التضحية المتمثلة فى الادخار هى السبيل الوحيد إلى الاستغناء عن مساعدات دول أجنبية تحاول إملاء شروطها ، أو السبيل الوحيد إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الاعتماد على أهواء وتقلبات السياسة الدولية . ويمكن ربط هذه النقطة بالنقطة السابقة بمعنى أن محاولة تعبئة الحماس للادخار كقضية وطنية لحماية الاستقلال والاعتماد على النفس يجب أن تتخذ صورة محسوسة بأن نقول أن فرض ضريبة معينة هو من أجل توفير ٧٠ مليونا من الجنيهات

ندفعها ثمناً للمعونات الزراعية من الولايات المتحدة ، وهكذا .

ثالثاً : إنه يجب الاستفادة إلى أبعد حد من الحقيقية الآتية : وهي أنه ليس كل أدخار من أجل التنمية يتعارض مع المصلحة العاجلة لجمهور المستهلكين. ذلك أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات المطلوبة لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية يتعلق بمشروعات من النوع الذى يعود نفعه على المستهلكين فى فترة قصيرة نسبياً ، من ذلك مثلا زيادة الانفاق على خدمات التعليم والصحة والمواصلات. مثل هذه المشروعات يمكن أن يتبع قدر كبير من اللامركزية فى تنفيذها وأن يعتمد فى تمويلها إما على الادخار الاختيارى ، أو الادخار الإجبارى فى المنطقة التى تستفيد منها فائدة مباشرة . مثال ذلك أن يترك جزء كبير من عبء التوسع فى التعليم على أهالى المنطقة التى ستقام الجامعة أو المدرسة بها ، ويعلق مدى التوسع فيه على مدى مساهمة أهالى هذه المنطقة فى تمويلها . بمثل هذه الطريقة يمكن الاستفادة من حافز المصلحة الخاصة لتحقيق مصلحة عامة .

وأخيراً : فكما أنه يمكن أن يتضاعف الحماس إذا تحولت الأهداف المجردة إلى أهداف محسوسة فإنه يمكن مضاعفة الحماس إذا تحولت الوسائل إلى خطوات محددة وواضحة . إن التنظيم السياسى الذى يتحمل مسئولية تعبئة الجماهير يجب أن يكتشف المشروعات العملية الحالة لزيادة الإنتاج فى كل مجال من مجالات عمله . إن من السهل على أى تنظيم سياسى أن ينظم محاضرة فى شرح الاشتراكية أو فى ضرورة زيادة الإنتاج أو الحد من الاستهلاك . ولكن الأصعب والمطلوب هو أن يتحول هذا إلى مشروعات محددة لكل وحدة من وحدات هذا التنظيم السياسى . ففى الجامعة مثلا تتحول محاضرة التوعية إلى تنظيم اشتراك الطلبة فى تعليم الفلاحين ، وفى قطاع المواصلات

يتحول العمل السياسى إلى اكتشاف أكفأ استعمال لوسائل المواصلات الموجودة ، وفى المصنع يتحول العمل السياسى إلى اكتشاف طرق للتوفير فى استعمال المادة الأولية . . . لخ

يترتب على هذا أن اختيار قادة العمل السياسى يجب أن يكون باكتشاف العاملين الحقيقيين فى معركة الإنتاج والحد من الاستهلاك والإسراف وليس باكتشاف كفاءتهم الخطابية أو معرفتهم النظرية بمعنى الاشتراكية والتنمية .

الفصل الرابع

النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة :

(٣) ميزاته

تمهيد :

إن الحديث عن الخصائص التي تميز النظام الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة عن غيره من النظم الاشتراكية هو أصعب بكثير من تتبع خطوات تطبيقه ومن الدفاع عنه . بل لعل الحديث عن الخصائص المميزة لنظامنا هو سابق لأوانه . فتجربتنا في تطبيق الاشتراكية رغم أنها قطعت بالفعل شوطاً بعيداً ، كما رأينا في الفصل الثاني من هذا القسم ، فإن عمرها مازال قصيرا ، ولا يمكن أن نقرر بدرجة كبيرة من الاطمئنان أن سماتها الأساسية قد استقرت نهائيا أو أن معالمها الرئيسة لا يمكن أن يطرأ عليها التغيير .

فما الذي يجرنا إذا إلى الكلام عن السمات المميزة لتجربتنا في الاشتراكية ؟

الذي يجرنا إلى هذا هو احتدام النقاش اليوم حول هذا الموضوع ، والذي يتخذ عناوين مختلفة مثل : ما هو مدى تميز اشتراكيتنا وتفردها بين الاشتراكيات العالمية ؟ هل اشتراكيتنا « عربية » حقا ، وما معنى وصفها بأنها عربية ؟ هل معنى وصفها بأنها عربية أن لها خصائص متميزة تنفرد بها عن باقي التجارب الاشتراكية ؟ وهل هذا التميز أو التفرد يمتد ليشمل

انفرادها بنظرية أو فلسفة مستقلة عن مختلف الأفكار والنظريات الاشتراكية ؟

ودعنا نصارح القارىء من البدايه بأننا نعتقد أن النقاش حول هذا الموضوع فى بلادنا قد اتخذ فى أغلب الأحوال صورة نستهجنها . ذلك أن الموضوع بدلا من أن يناقش بدافع توضيح ما لتجربتنا من خصائص حقيقية ، والتمييز بين ما هو عابر من هذه الخصائص وما هو أكثر استمرارا وبين ما هو جوهرى وما هو ثانوى ، قد اتخذ مطية للكاتب للتعبير عن ميوله وعقيدته الخاصة . فالماركسى يصور تجربتنا على أنها تجربة وإن لم تبدأ ماركسية كاملة ، فان مصيرها هو نحو الماركسية ، ويحاول أن يؤكد على أوجه الاتفاق بين تجربتنا وبين النظم أو المبادىء الماركسية . و « الاشتراكى » الذى يكره التأميم بالطبيعة (وهذه الفئة غير معدومة بين كتابنا ، رغم أن العبارة قد تبدو مذهلة) يؤكد أن أهم خصائص تجربتنا هى احترامها للقطاع الخاص ! والاشتراكى الذى يعتقد أن رسالة المصلح الاجتماعى الأساسية هى نشر العقيدة الدينية ، يؤكد أن أهم خصائص تجربتنا هى الإيمان بالقيم الروحية التى أتت بها الأديان . وكأنى بكل من الكتاب الثلاثة بتأكيده على أهمية جانب واحد يريد أن يدفع بتجربتنا فى اتجاه معين ، فالمناقشة ليست إذن تحليلا لما هو واقع بل تعبيرات عن رغبات مختلفة .

ونحن فيما سنقدم عليه الآن من محاولة مناقشة مدى تميز اشتراكيتنا ، لا نستطيع أن نجزم بأننا لم نقع فى نفس الخطأ ، أى أننا لا نجزم بأن بيتنا ليس مصنوعا من الزجاج ، ولكننا لا نؤمن بالحكمة القائلة بأن من كان بيته من زجاج عليه أن يمتنع عن رمى بيوت الآخرين بالحجارة . فإذا كان بيتنا زجاجيا فلتحطمه حجارة الآخرين بلا رحمة .

أولا — مدى تميز نظامنا الاشتراكى :

قد يوضع السؤال أولا على النحو التالى : إلى أى حد يتميز النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ، كما هو مطبق بالفعل ، عن غيره من النظم الاشتراكية ، المطبقة بالفعل ، فى أجزاء أخرى من العالم ؟

والإجابة على السؤال بهذا الشكل ليست عسيرة . فالنظام المطبق فى بلادنا اليوم يختلف بلاشك عن النظم الاشتراكية الأخرى . وإذا سميت اشتراكيتنا بالعربية ، إشارة إلى هذا المعنى ، كانت العبارة صحيحة بغير شك ، بل وتكاد تكون صحتها بديهية . فما من مجتمع حقق الاشتراكية إلا واتبع طريقا وطبق من الإجراءات ماهو متميز عن الطرق أو الإجراءات التى سلكتها كافة المجتمعات الاشتراكية الأخرى ، أيا كانت درجة التميز . وبهذا المعنى يكون استعمالنا لعبارة الاشتراكية العربية له نفس الدلالة التى لعبارة الاشتراكية السوفيتية أو الصينية أو اليوجوسلافية . . . الخ ولكنه لا يكون له الدلالة التى لعبارة الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية الفابية مثلا .

وأوجه الاختلاف بين التجربة العربية فى الاشتراكية وغيرها من التجارب كثيرة بلا شك بحكم اختلاف تلك المجتمعات نفسها التى تطبق الاشتراكية إذا ليس المقصود هنا ، ولا من المهم حصرها ، ويكفى أن نشير على سبيل المثال إلى أن عبور الجمهورية العربية المتحدة للطريق الرأسمالى ودخولها فى طريق الاشتراكية تحقق بدون ثورة عنيفة (بخلاف التجربة السوفيتية) وبغير حرب أهلية (بخلاف التجربة الصينية) ، وليس نتيجة لحرب (بخلاف دول أوربا الشرقية) . كذلك فإن مدى التأميم لوسائل الانتاج فى بلادنا

يختلف عن مدى التأميم فى الدول الاشتراكية الأخرى . فهو مثلاً أقل بكثير منه فى النظام السوفيتى (وعلى الأخص فى القطاع الزراعى) ؛ وإن كان أكبر منه فى بعض دول أوربا الشرقية الأخرى . كذلك فإن هناك اختلافات أخرى فى نوع ومدى الإجراءات المطبقة لإعادة توزيع الدخل كأسعار الضرائب ومدى التفاوت المسموح به بين الأجور والمرتبات ، وفى الحد الأقصى المسموح به للملكيات الزراعية والصناعية ، وفيما إذا كانت التأمينات قد تمت بتعويض أو بغير تعويض وفى مدى الأخذ بالنظام التعاونى . . . الخ بل وبعبارة واحدة لا بد أن نجد اختلافاً فى كل مجال من مجالات التطبيق الاشتراكى ، أى فى إجراءات التأميم والتخطيط وإعادة توزيع الدخل .

ثانياً : هل لدينا نظرية متميزة فى الاشتراكية ؟

ولكن القول بوجود اختلافات عديدة بين تطبيق الاشتراكية (أو النظام الاشتراكى) فى بلادنا وبينه فى الدول الاشتراكية الأخرى ليست محل خلاف . ولكنه ليس هو المعنى الوحيد الذى يستعمل به وصف اشتراكيتنا بأنها عربية . فكثير من الكتابات تذهب ، صراحة أو إيحاء ، إلى أن لدينا « نظرية » أو « فلسفة » متميزة فى الاشتراكية ، وتستعمل عبارة « الاشتراكية العربية » بهذا المعنى ، أى بمعنى مقابل للاشتراكية الماركسية مثلاً .

ونحن نرفض هذا الرأى ، كما نرفض استعمال عبارة الاشتراكية العربية بهذا المعنى ، ولهذا السبب تجنبنا استعمالها فى هذا الكتاب بأكمله ،

تجنبا لما قد توحى به هذه العبارة من وجود مثل هذه النظرية أو الفلسفة العربية المتميزة فى الاشتراكية .

ونحن إذ نرفض القول بوجود مثل هذه النظرية العربية ، نعفى أنفسنا من عبء إثبات وجودها ، إذ على من يدعى وجودها أن يقوم بتقديم الدليل. وإنما علينا فقط أن نناقش مايقدمه بعض الكتاب من أدلة عليها .

فقد يقال أن تميز نظامنا الاشتراكى ، أو تطبيقنا للاشتراكية ، عن غيره من النظم لابد أن يكون نابعاً من نظرية عربية متميزة ، إذ كيف يكون لنا نظامنا الخاص دون أن تكون لنا نظريتنا الخاصة ؟

والواقع أننا نجد بعض الكتاب لايقتصرون على تقديم الخصائص المميزة لنظامنا لمجرد التدليل على وجود نظرية عربية متميزة ، بل إن هذه الخصائص المميزة تقدم أحيانا كمضمون لهذه النظرية .من ذلك ما أشرنا إليه من قبل من أن بعض الكتاب يذهب إلى أن احترام نظامنا للملكية الخاصة فى الزراعة هو أحد مضامين النظرية العربية أو الفلسفة العربية فى الاشتراكية ، أو مذهب البعض إلى أن كون القائمين بتطبيق الاشتراكية فى بلادنا يحترمون العقيدة الدينية لجمهور شعبنا والقيم الروحية التى تدعو إليها الأديان ، يشير إلى وجود نظرية عربية متميزة عن النظريات الاشتراكية التى يرفض أصحابها الدين .

ونحن نعتقد أن وراء هذا الرأى خطأين خطيرين :

أولهما : إساءة لاستعمال كلمة « نظرية » أو « فلسفة » ، والثانى : خلط بين المسائل المتعلقة بالاشتراكية وتلك غير المتعلقة بها .

فليس صحيحاً مثلا أنه إذا أبقت دولة على الملكية الخاصة لبعض وسائل

الانتاج بينما أممت دولة أخرى وسائل الانتاج تأميما شاملا ، كان معنى ذلك بالضرورة أن الدولة الأولى نظرية فى الملكية تختلف عن نظرية الدولة الأخرى . إذ لابد لكى يكون لنظام ما نظرية متميزة فى الملكية أن يكون هذا النظام صادراً عن تحليل متميز لمعنى الاستغلال وشروط توافره ، وأن يكون هذا التحليل غير مقيد بظروف دولة بعنيها ، بل لابد أن يتوافر فيه حد أدنى من التعميم . ونحن من جانبنا قد عجزنا عن العثور على مثل هذا التحليل العربى المتميز لمعنى الاستغلال وشروطه . بل كل ما قدم فى هذا الصدد هو تبرير لعدم التوسع فى التأميم فى القطاع الزراعى بالنظر إلى ظروف بلادنا بالذات .

ومن ناحية أخرى فإن القول بأن لنا نظرية متميزة فى الاشتراكية بسبب احترامنا للقيم الروحية التى أتت بها الأديان ، يتضمن خلطاً بين مسألة شخصية بحت وقضية اجتماعية هى قضية الاشتراكية .

فالقول بأن «شعبنا يؤمن بالله» وهو صحيح ، غير القول بأن « الاشتراكية العربية تؤمن به » وإنما الإيمان أو رفضه هو موقف شخصى لا نرى له علاقة على الإطلاق بقضية الاشتراكية . والأخذ بأى الموقفين ، كما سبق أن بينا ، لا أثر له فى نظرنا على اتخاذ الموقف الاشتراكى أو رفضه . وإنما مساس قضية الدين بقضية الاشتراكية يأتى حينما يتخذ الدين صورة نشاط اجتماعى . وفى هذا الصدد ، أى بصدد الدين كظاهرة اجتماعية ، نجد أن نظامنا يعادى الرجعية الدينية كمعاداة غيره من التجارب الاشتراكية لها ، ولكنها تتبنى الحرية الدينية بدرجة أكبر بكثير مما تبنته بعض التجارب الاشتراكية المتبنية للماركسية برمتها ، كما تفسح مجالا أكبر للاستفادة من القيم الإيجابية التى

يحتويها أى دين . ولكن هذا التميز الأخير ليس ناتجاً عن أن لنا نظرية جديدة فى الدين أو فلسفة متميزة فى الكون ، وإنما نحن فى هذا نستفيد من تراث إنسانى قديم يقوم على احترام حرية العقيدة .

ثالثاً : هل نحن نطبق نظرية معينة موجودة سلفاً ؟ :

على أن قولنا بعدم وجود نظرية عربية متميزة فى الاشتراكية لا يعنى القول بأننا إنما نطبق نظرية معينة فى الاشتراكية موجودة سلفا .

ونحن هنا نشير بالذات إلى رأى البعض بأننا إنما نطبق النظرية الماركسية وإن لم نعلن ذلك صراحة ، ويستندون أحيانا فى تأييد ذلك إلى وصف الميثاق لاشتراكيتنا بأنها علمية .

ونحن نرفض هذا الرأى أيضاً .

صحيح أن الماركسية عرفت فى تاريخ الفكر الاشتراكى باسم الاشتراكية العلمية . كذلك فإن مناقشتها لقضية الاشتراكية بالذات ، متميزة عن الفلسفة ، وبصرف النظر عما وقعت فيه من أخطاء بيناها فى دفاعها عن الاشتراكية ، لم تستند إلى استدرار العواطف بل أرجعت الاشتراكية إلى أصولها ودواعيها التاريخية والاقتصادية .

وصحيح أيضاً أن من المفيد أحياناً وصف بعض الأفكار التى يصدر عنها نظامنا الاشتراكى بأنها « ماركسية » تمييزا لها من مواقف أخرى ما زالت ترفض بعض الأفكار الأساسية فى الماركسية ، والتى أصبحت فى نظرنا من تراث الفكر الاشتراكى ، كتقرير ماركس لعمومية التطور وشموله ، وتقريره لجوهرية العامل الاقتصادى وأسبقيته لكثير من أوجه التطور

الاجتماعى ، وتقريره لضرورة التغيير الثورى ورفض الإصلاح البطىء والتدريجى ، وتقريره لحق العمل فى ثمرة عمله . ومع ذلك فيجب أن نلاحظ :

١ — أن الماركسية تناولت فيما تناولت موضوعات ليس لها علاقة بالاشتراكية على الإطلاق ، والاختلاف معها فى هذه المسائل لا يمكن أن يؤثر على مدى اشتراكية الفرد وإخلاصه لها ، وقد سبق أن أشرنا إلى أمثلة لهذا النوع من الاختلاف .(١)

٢ — كذلك فان الاشتراكية أثارت بعد ماركس من القضايا ما لم يواجهها التحليل الماركسى ، أو واجهها على أساس فروض لم تتسع لتشمل التطورات الاشتراكية اللاحقة . ولعل أهم هذه التطورات اللاحقة هو انتهاج الطريق الاشتراكى فى دول ما زالت فى أولى مراحل نموها الصناعى .

لقد وجد الوقت الذى كان فيه عالم الطبيعة علميا بمقدار كونه « نيوتنيا » ، أو عالم الأحياء علميا بمقدار كونه « داروينيا » . ولكن من المؤكد أن هذا الوقت قد مضى ، لا بتكذيب التطورات اللاحقة لكل نظريات نيوتن أو دارون ولكن بتجاوزها ، أى بمحاولة العلم أن يتسع لفروض جديدة لم يكن نيوتن أو دارون يواجهانها ، ومن ثم أصبح من العبث وصف عالم الطبيعة بأنه « نيوتنى » لا لأن عالم الطبيعة اليوم أصبح ضد نيوتن كله ، ولكن لأن استعمال هذا الوصف يعنى قصر اهتمامات عالم الطبيعة على فروض ضيقة ومحددة تجاوزها علم الطبيعة بتطوراته اللاحقة .

وإنى لأتساءل ألم يحن الوقت أيضاً لكى تتجاوز الدراسة العلمية

(١) أنظر فيما سبق ، ص ١٥١ — ١٥٢ .

للاشتراكية النظرية الماركسية ؟ ألم يجد بالنسبة للاشتراكية من الظروف ما تعجز الماركسية عن تفسيره دون تجن عليها وعلى الاشتراكية ، ودون إقحام للتحليلات الماركسية فيما لم يحاول ماركس إقحامها فيها ؟

فالماركسية إذا وإن انتسبت للعلم فإنها لاتحكره . وإن مصير الإنسان لبائس حقا إذا ظل وصف العلمية قاصرا على نظرية واحدة دون غيرها ، بل إن فى هذا النهاية الأكيدة للموقف العلمى . حينما وصف ماركس اشتراكيته بأنها علمية كان يريد تشريفها ، وقد شرفها بالفعل انتسابها للعلم ، والآن يحاول بعض الماركسيين أن يجعلوا مصدر التشريف فى وصف إشتراكيتنا بالعلمية هو انتسابها للماركسية !

رابعاً : مزايا عدم التقيد بنظرية فى الاشتراكية محددة سلفا :

نخلص مما تقدم بأنه ليس هناك نظرية عربية متميزة فى الاشتراكية ، كما أن تجربتنا فى الاشتراكية ليست مجرد تطبيق للنظرية الماركسية ، وإنما تجربتنا هى نتيجة الاستفادة من تراث اشتراكى عام ، هو محصلة تجمع تيارات مختلفة من الفكر الاشتراكى ، وإن كان التيار الماركسى قد ساهم فى تكوين هذا التراث الاشتراكى العام بأكبر نصيب .

والقول بأن تجربتنا ليس لها نظرية متميزة كما أنها ليست محض تطبيق لنظرية كاملة موضوعة سلفا ، ليس فى اعتقادنا مشينا ولا مستغربا ، بل على العكس تماما إن له مزايا لايمكن التقليل من شأنها :

١ — ذلك أن عدم الالتزام بنظرية محددة سلفا يسمح لتجربتنا بحرية الحركة والتطور بسرعة أكبر مما كان يمكن لو قيدنا أنفسنا بمبادىء نظرية عامة نخشى الخروج عليها ولو كانت ظروف المجتمع تقضى بالخروج عليها .

إن الفوارق التى تميز نظامنا الاشتراكى عن غيره من النظم والتى أشرنا إلى بعضها ليست فوارق نهائية ، بمعنى أن منها ماقد يزول أو تضيق بصدده الفجوة بيننا وبين التجارب الاشتراكية الأخرى ، كأن تضيق الفجوة بيننا وبينها فى مدى مايشمله التأميم من وسائل الإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن فوارق جديدة هامة يمكن أن تنشأ مع مرور الزمن بتجربتنا ، ومع اكتمالها واتضاحها .

هذا التحول من الناحيتين متوقع ومطلوب ، طالما كان متمشياً مع حاجات مجتمعنا المتغيرة . وإن عدم تقيدنا بنظرية مسبقة شاملة وجامدة من شأنه أن يسهل هذا التحول .

٢ — كذلك فإن عدم تقيدنا بأيديولوجية أو نظرية كاملة ، من نوع الأيديولوجية الماركسية ، من شأنه أن يسمح لتنظيمنا السياسى أن يضم أشخاصا لاشك فى إخلاصهم للاشتراكية ، ومع هذا فهم يختلفون مع الماركسية فى نقاط لا يمكن أن يؤثر الاختلاف فيها على اشتراكيتهم أو على ثوريتهم ، كما سبق أن أشرنا مرارا .

٣ — كذلك فإن عدم تقيدنا بنظرية كاملة محددة سلفا من شأنه أن يسمح لتجربتنا بالتمتع بدرجة أكبر من حرية اختلاف الرأى ومن الديمقراطية ، طالما كانت هذه الحرية ليست مما يلحق الضرر بالعمل الاشتراكى .

٤ — وأخيرا فإن رفضنا لهذا التقيد من شأنه أن يسمح لنا بفتح نوافذ فكرنا للتيارات الفكرية المحايدة طبقيا ، نفيد منها فى كافة أوجه تطورنا بل

وتفيد منها تجربتنا الاشتراكية ذاتها .

لكل هذا نحن نستنكر المحاولات المتهورة التى تبذل أحيانا للاسراع بوضع تجربتنا فى قوالب ، إما فى قوالب موجودة فعلا ، كالنظرية الماركسية ، أو فى قوالب نظرية جديدة مستقلة وذلك بمحاولة اثبات تناقض تجربتنا مع النظريات السابقة جميعا .

خامسا : ماهو المجال الحقيقى لقيام نظرية جديدة فى الاشتراكية ؟ :

إن كل ما قلناه حتى الآن يجب ألا يفهم منه أننا لانعتقد فى جدوى الدراسات النظرية لبناء الاشتراكية .

إننا لاننكر مثلا أن فائدة عظيمة يمكن أن نجنيها من وراء دراسة النظريات الاشتراكية الموجودة فعلا ، كالنظرية الماركسية ، على ضوء تجربتنا الخاصة وتجارب الدول النامية عموما . بأن ندرس مثلا مدى مناقضة هذه التجارب الجديدة لتوقعات ماركس فيما يتعلق بقيام الاشتراكية فى دول متقدمة اقتصاديا وبقيامها عن طريق الثورة ، وبإقامة ديكتاتورية البرولتياريا .

كما أننا لايمكن أن ننكر أن فائدة عظيمة يمكن أن نجنيها من محاولة تبين الأسباب الداخلية والعالمية التى أدت إلى تميز تجربتنا وتجارب الدول النامية عموما بمميزات خاصة وهى بصدد تحقيق تحولها الاشتراكى . بأن ندرس مثلا : إلى أى مدى يعتبر التخلف الاقتصادى نفسه سببا لوجود هذه المميزات الخاصة ، أو إلى أى مدى يمكن تفسير هذه المميزات أو بعضها بانتصار الاشتراكية وازدهارها فى العالم ، أو بارتباط حركة التحرر الوطنى بالحركة الاشتراكية ، وإلى أى مدى يمكن تفسير هذه المميزات بظروف كل دولة نامية على حدة .

والحقيقة أن الدراستين مرتبطتان أشد الارتباط وتكمل إحداهما الأخرى . والأجدر أن نبدأ بتحديد العناصر المشتركة والمختلفة بين الدول الاشتراكية النامية ثم نحاول تفسير الأولى بالظروف العالمية والمشتركة والثانية بالظروف المحلية لكل دولة ، ثم ننتقل إلى دراسة إلى أى مـــدى كانت النظريات الاشتراكية السابقة ، كالنظرية الماركسية مثلا ، معاصرة أو متوقعة لهذا الظروف العالمية أو المحلية ، وإلى أى مدى أخذت هذه الظروف فى حسابها .

نحن لا ننكر الفائدة الكبيرة من مثل هذه الدراسات ، بل على العكس نعتقد أنها يمكن أن تخدم تطورنا الاشتراكى ، وتزيد من إمكانية استفادة تجربتنا من تجارب الدول الأخرى ، كما تساعد على تحديد الموقف السليم الذى يتعين اتخاذه من التجارت الاشتراكية المختلفة.

وإنما الذى نستنكره هو :

أولا : القيام بمثل هذه الدراسة لا بدافع إثراء التجربة العربية نفسها بل لإثراء نظرية سابقة بعينها ، ومن ثم تحمل النصوص أكثر مما تحتمل ، ويحيد المفسر عن قواعد التفسير العلمى المنزه عن الغرض ، بل ويجنى المفسر على النصوص نفسها وذلك باقحامها فى ميادين لم يقصد أصلا إقحامها فيها .

وثانياً : الرغبة الطفولية فى التميز والاختلاف ، بأن يحاول المفسر إبراز تجربتنا وكأنها فريدة فى كل جوانبها ، ومناقضة لكل ما سبقها أو يعاصرها .
إذ أن الأرجح هو أننا سنجد أن السمات الأساسية للتجربة العربية ليس كلها


ولا أهمها خاصا بالتجربة العربية وحدها ، بل يتكرر ، ومن المتوقع أن يزداد تكررها ، في تجارب اشتراكية أخرى متعددة في الدول الآخذة في النمو في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بسبب أن الظروف التاريخية التي أدت إلى وجود هذه السمات في التجربة العربية هي ظروف مشتركة إلى حد كبير بين كثير من هذه الدول .

فهرس

صفحة

القسم الثانى

النظام الاشتراكي وتطبيقه فى الجمهورية العربية المتحدة


SERAGELDIN
IS00896